الفصل السابع

التجارة العالمية إبان الفترة ١٧٨٠-١٩١٤

التخصص الأكبر

WORLD TRADE 1780-1914
THE GREAT SPECIALIZATION

بحلول منتصف القرن الثامن عشر، كان هناك نظام تجاري دولي متطور يربط كل القارات تقريباً من خلال التجارة، كما جاء في الفصل الخامس. وكانت التجارة الآسيوية-الأوروبية التقليدية لا تزال مهمة، وكان المحيط الأطلسي قد أصبح جسراً وليس مانعاً، يربط أوروبا بمستعمراتها في الأمريكتين ويربط القارتين بالأسواق الأفريقية وإمدادات العبيد. تعرضت هذه الأنماط محددة المعالم للتجارة العابرة للقارات التي تشكلت على مدى قرون لعرقلة دائمة في العقود التالية للعام ١٧٨٠ التي شهدت سلسلة من الصدمات الشديدة للنظام الدولي. أولاً، حدثت الصدمة الاقتصادية الكبرى ممثلة في الثورة الصناعية التي تناولناها في الفصل السابق والتي ستظهر كثيراً في مواضع مختلفة طوال بقية الكتاب. ثانياً، شهدت بداية الفترة نزاعاً عسكرياً عالمياً تسبب في إعاقة شديدة للتجارة. ثالثاً، حرمت حركات الاستقلال بالأمريكتين القوى الأوروبية من معظم مستعمراتها هناك. رابعاً، أبطلت الحكومة البريطانية في العام ١٨٠٧ تجارة العبيد بين أفريقيا والمستعمرات البريطانية فيما وراء البحار، متبعة إجراءً مماثلاً من الدنمرك في العام ١٨٠٣[١]. ومنعت الولايات المتحدة أيضاً تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي في العام ١٨٠٧، وواصلت بريطانيا محاولة منع القوى الأخرى من شحن العبيد عبر المحيط الأطلسي.

تفاعلت هذه الصدمات الأربع معاً بطريقة جعلت الاقتصاد الدولي في "القرن التاسع عشر" الذي نعني به عموماً الفترة من العام ١٨١٥ إلى العام ١٩١٤، مختلفاً تماماً عما كان عليه قبل ذلك. ففيما يتعلق بالمصفوفة الواردة في الجدول رقم (٢,١)، كانت القرون الثلاثة الممتدة من العام ١٥٠٠ إلى العام ١٨٠٠ معنية بالدرجة الأولى بملء الخلايا التي كانت فارغة في السابق. لكن من بعد التاريخ الأخير فصاعداً، ونتيجة للثورة الصناعية، ازدادت كثافة هذه التفاعلات بدرجة غير مسبوقة تاريخياً. ونظراً لأن الثورة الصناعية كانت مقصورة في بادئ الأمر على أوروبا الغربية وفروعها البريطانية، فإن بنية التجارة الدولية وتقسيم العمل الدولي تعرضا لتغير جذري، إذ تبلورت تباينات واختلافات أكثر بكثير من أية فترة سابقة. ففي أثناء تلك الفترة بدأت قسمة العالم إلى "شمال" و"جنوب"، أو استخدام مصطلحات مثل "العالم الثالث"، ومع أن هذه المصطلحات تنطوي على تبسيط مخل وتخفي أكثر مما تكشف، فسوف نستخدمها في هذا الفصل حين يكون ذلك ملائماً. وبالتوازي مع هذا التفاوت الاقتصادي المتزايد، حدث تفاوت سياسي، حيث كانت الإمبراطوريات الأوروبية قد توسعت عبر الكرة الأرضية، ما يعني أن الأحداث في أوروبا باتت تؤثر بدرجة كبيرة على العالم كله. لذلك سنبدأ الفصل بتناول نزاع أوروبي كانت له انعكاسات عالمية، وهو الحروب الثورية والنابليونية التي وقعت بين بريطانيا وعدوها القديم: فرنسا.

الحرب والثورة[١]

رأينا في الفصل الخامس أن الفترة المركنتيلية تميّزت بكثرة الحروب التي عرقلت التجارة الدولية. ورأينا أيضاً أن هذه الحروب أدت إلى أزمات مالية حادة في الدول المشاركة فيها، وهو ما أدى بدوره إلى اندلاع الثورتين الأمريكية والفرنسية. وقد تلا ذلك حريق أكبر كثيراً من الحروب المركنتيلية السابقة، أصبح يتضمن بعداً أيديولوجياً إضافياً. ففي العام ١٧٩٢، أعلنت فرنسا الحرب على النمسا وبروسيا، وفي الأول من فبراير من العام التالي أعلنت الحرب على بريطانيا العظمى. واستمر النزاع بين البلدين

(١) تعتمد الأقسام الثلاثة التالية بالدرجة الأولى على كتاب أورورك (O'Rourke, 2006).

حتى العام ١٨١٥، لم يتخلله غير فاصلين قصيرين من السلام، الأول من معاهدة أمينز Amiens للسلام في مارس ١٨٠٢ حتى تجددت الحرب في مايو ١٨٠٣، والثاني في العامين ١٨١٤-١٨١٥.

أسرعت فرنسا إلى حظر استيراد الكثير من السلع البريطانية، وفي أكتوبر ١٧٩٣ حظرت كل السلع المصنعة البريطانية. كان البريطانيون في هذه الأثناء يحاصرون الساحل الفرنسي. ويذهب إيلي هيكشر Eli Heckscher إلى أن الإجراءات من هذا النوع دفعها ووقف وراءها التفكير المركنتيلي، وبخاصة الرغبة في منع العدو من الاستحواذ على المعادن النفيسة عن طريق الصادرات[٢](٢). كان ذلك يتناقض تماماً مع السياسة المتبعة في أثناء الحربين العالميتين إبان القرن العشرين، حيث كانت الدولة المتحاربة تحاول- كما سنرى- أن تحرم خصومها من واردات مثل الغذاء والذخيرة. ولذلك فإن عمليات الحصار إبان العقد الأخير من القرن الثامن عشر والحصار القاري اللاحق كان بها نكهة واضحة من القرن الثامن عشر. فمن المعروف أن بريطانيا عانت من حصاد سيئ في العام ١٨١٠، بينما كانت فرنسا تتمتع بوفرة في الغذاء، وقد سمح نابليون بصادرات غذائية إلى عدوه، شكّلت ١٣٪ تقريباً من استهلاك الحبوب الإنجليزي في ذلك العام[٣]. وهذا الموقف السياسي القائم على أمل أن الدولة يمكن أن تركّع خصمها بمده بالغذاء في مقابل الذهب، استند إلى فرضية أن بريطانيا كانت تحتاج إلى فوائض تجارية لتمويل مجهودها الحربي على القارة الأوروبية. لكنه تجاهل إمكانية أن تموّل بريطانيا مجهودها الحربي عن طريق الاقتراض القاري[٤]، وهو ما يستدعي استخدام المنهجية المناقضة للحقائق لمعرفة ما كان يمكن أن يحدث لو أن نابليون حاول بدلاً من ذلك أن يجوّع البريطانيين[٥].

منذ البداية، وجدت الدول الأوروبية المحايدة أنفسها متورطة في هذا النزاع التجاري، على الرغم من رغبتها الطبيعية في مواصلة التجارة مع الجانبين. تمثل رد الفعل المبكر من القوى البلطيقية في تشكيل "اتحاد الحياد المسلح" في ديسمبر ١٨٠٠

(٢) وذلك باستثناء الصادرات الغذائية التي كانت تُمنَع من حين لآخر في أوقات ندرة الإمدادات الغذائية المحلية.

الذي اتفقت بمقتضاه روسيا والسويد وبروسيا والدنمرك على توفير الحماية البحرية لسفنها التجارية[٣]. ورد البريطانيون على ذلك بحظر التجارة مع الاتحاد (ما عدا بروسيا) وشن هجوم بحري على كوبنهاجن أدى إلى تفكيك الاتحاد في العام ١٨٠١. وفي المقابل، كانت الأعوام الأولى من الحرب فترة جيدة للأسطول التجاري للولايات المتحدة الأمريكية المحايدة الذي وجد عملاً مربحاً في نقل السلع الاستعمارية الفرنسية إلى فرنسا. وتمثلت نتيجة ذلك في حدوث ازدهار في تجارة إعادة التصدير الأمريكية، مع أن مسألة إذا ما كان هذا الازدهار قد تُرجِم إلى فوائد أوسع للاقتصاد الأمريكي أم عمل فحسب على "مزاحمة" صادرات السلع المنتجة في أمريكا لا تزال موضع جدل[٦].

تعززت محاولات نابليون لتقويض القطاع الصناعي البريطاني بفضل انتصاراته العسكرية على النمسا وروسيا في العام ١٨٠٥ وعلى بروسيا في العام ١٨٠٦. وفي نوفمبر ١٨٠٦، أصدر "مرسوم برلين" الذي أعلن الجزر البريطانية منطقة محاصرة، وهو موقف سياسي خيالي بالنظر إلى الانتصار البحري الساحق الذي حققته البحرية المَلكية في طرف الغار[٤] في العام السابق. وكان الأمر الأكثر جدية في المرسوم هو أنه حظر كل التجارة في السلع البريطانية، ونص على أن السفن القادمة مباشرة من بريطانيا أو مستعمراتها تُمنَع من دخول الموانئ الفرنسية. والخطير في المرسوم أن الفرنسيين كانوا قادرين حينذاك على تطبيق تلك السياسة، ليس في فرنسا فقط، لكن أيضاً في دول تابعة لها مثل إسبانيا ونابولي وهولندا. وفي العام ١٨٠٧، اتسع نطاق الحصار القاري أكثر بعد هزيمة نابليون لروسيا في فريدلاند Friedland ومعاهدة تيلست Tilsit، ما دفع روسيا وبروسيا إلى الانضمام إلى الحصار القاري ومكّن نابليون من تحويل انتباهه إلى البرتغال التي غزاها بنجاح في وقت لاحق من العام نفسه. وخشيت بريطانيا من أن يجبر نابليون الدنمرك على التحالف العسكري، ولذلك غزت بريطانيا الدنمرك واستولت على أسطولها، وهو ما دفع الدنمرك (والنرويج) للدخول في التحالف مع فرنسا والانضمام إلى الحصار. وأخيراً، أُجبرت السويد على الانضمام إلى الحصار في العام ١٨١٠.

---

(٣) حدث ذلك بعد ترتيب مماثل بين الدولتين الاسكندينافيتين في العام ١٧٩٤.

(٤) راجع حاشية سابقة للمترجم حول معركة طرف الغار [المترجم].

وهكذا أُجبرت القوى الأوروبية المحايدة على الانحياز لأحد الجانبين في النزاع التجاري. ثم جاء دور الولايات المتحدة. ففي نوفمبر ١٨٠٧، رد البريطانيون على سياسات نابليون بإصدار سلسلة من "الأوامر" أعلنوا فيها أنهم سيأسرون السفن المحايدة التي تحمل سلعاً من مستعمرات العدو مباشرة إلى بلاد العدو. فيما سمحت لهذه السفن بأن تنقل السلع من مستعمرات العدو إلى الموانئ في الدول المالكة للسفن أو من مستعمرات العدو إلى الموانئ البريطانية أو من الموانئ البريطانية إلى موانئ العدو. وكان ذلك يعني على أرض الواقع إلزام السفن المحايدة، خاصة السفن الأمريكية، بأن تبحر إلى الموانئ البريطانية إذا أرادت أن تنقل السلع من المستعمرات الفرنسية إلى فرنسا. وردّ نابليون على ذلك بإعلان أن أية سفينة محايدة تبحر إلى ميناء بريطاني سيتم الاستيلاء عليها. وجد التجار الأمريكيون، في هذه المرحلة، أنفسهم أمام معضلة عسيرة، ذلك أنه بصرف النظر عما يفعلونه، فإنهم إذا حاولوا نقل السلع الاستعمارية الفرنسية إلى فرنسا، فإن سفنهم سيستولى عليها البريطانيون أو الفرنسيون حتماً. وفي ديسمبر ١٨٠٧، ردت حكومة توماس جيفيرسن بإغلاق موانئها في وجه كل السفن الحربية ومنع السفن الأمريكية من مغادرة الموانئ. ثم أُبطِل ما سُمي "قانون الحظر" في العام ١٨٠٩ وحل محله قانون عدم التعامل الذي منع التجارة مع بريطانيا وفرنسا فقط، إضافة إلى مستعمراتهما، وقد طبق بدرجات متفاوتة من الشدة على مدار الأعوام التالية[٧].

أثبت العام ١٨١٠ أنه أعلى نقطة في الحصار القاري الذي فرضه نابليون على بريطانيا. ففي الحادي والثلاثين من ديسمبر من ذلك العام، فتح القيصر إسكندر الموانئ الروسية أمام السفن المحايدة. وكان ذلك أحد العوامل التي دفعت نابليون إلى الاحتلال الكارثي لروسيا في يونيو ١٨١٢ الذي انتهى بانسحاب مُكْلِف ومهين. وتلا ذلك هزيمة عسكرية مدمرة لجيوش نابليون على أيدي الروس وحلفائهم في لايزبيغ في العام ١٨١٣، وفي أوائل العام ١٨١٤ كانت فرنسا نفسها قد تعرضت للغزو. وأُبطِل مرسوم الحصار أخيراً بعد تنازل نابليون عن العرش في العام ١٨١٤، بعد أن انهار فعلياً في صيف العام ١٨١٣. وعلى الجانب الآخر، ونتيجة للخلافات المستمرة بسبب التجارة، إضافة إلى إكراه السفن الأمريكية على الخدمة في الأسطول البريطاني، أعلنت

الولايات المتحدة الحرب على بريطانيا في العام ١٨١٢. وتلا ذلك حصار بريطاني للشريط الساحلي الأمريكي، ثم اشتد هذا الحصار كثيراً في العام ١٨١٤، حين سمح الانتصار العسكري على نابليون للبحرية الملكية بإعادة ترتيب قواتها هناك. واستمرت "حرب العام ١٨١٢" حتى عشية عيد الميلاد في العام ١٨١٤، حين وُقِّعت معاهدة سلام في غينت Ghent. ومن المعروف أن أخبار المعاهدة وصلت متأخرة جداً إلى نيو أورلينز حتى إنها لم تحل دون المعركة النهائية التي وقعت في الثامن من يناير، وهو ما يعكس مدى تمزق العالم وبعد المسافات في ذلك الوقت.

الحروب الثورية والنابليونية: النتائج قصيرة المدى

دفع إيلي هيكشر في كتاب كلاسيكي بأن الحصار القاري والسياسات المماثلة التي اتبعها البريطانيون والأمريكيون لم تؤثر كثيراً على نظام التجارة الدولية، بسبب عمليات التهريب والفساد بين المسؤولين العامين الذين كان يفترض أن يفرضوا هذه القيود التجارية[٨]. وعلى الجانب الآخر، دفع كروزيت بأن الحصار كان مؤثراً من منتصف العام ١٨٠٧ إلى منتصف العام ١٨٠٨، ومن ربيع العام ١٨١٠ حتى شتاء العام ١٨١٢[٩]، بينما ذهب فرانكيل Frankel وإروين Irwin إلى أن الحظر الجيفرسوني قيّد التجارة الخارجية الأمريكية بشدة[١٠]. وتكشف البيانات المتوفرة حول حجم التجارة أن الواردات الفرنسية انخفضت بشدة في فترة الحظر، وأن كلاً من الواردات والصادرات الأمريكية انخفضت بشكل ملحوظ في العام ١٨١٤. وبالنسبة لاتجاهات التجارة، انخفضت الواردات الفرنسية والأمريكية بأكثر قليلاً من ٥٠٪ إبان الفترة من العام ١٨٠٧ إلى العام ١٨١٤، وانخفضت الصادرات الأمريكية بأكثر قليلاً من الثلث، فيما تأثر حجم التجارة البريطانية هامشياً وبدرجة تافهة إحصائياً[١١]. وعلى الناحية الأخرى، من المفترض ألا تقنع هذه الأدلة هيكشر Heckscher لأن هذه الإحصاءات الرسمية لا تتضمن السلع المهربة.

وعلى الجانب الآخر، تقدم الأسعار النسبية مؤشراً جيداً لندرة السلع المستوْردة، ويبيّن الجدول رقم (٧,١) بعض الأدلة الموجزة على ما حدث لأسعار السلع المستوْردة نسبة إلى السلع المصدّرة في الدول المختلفة في أثناء النزاع. وفي كل حالة، يعطي الجدول

النسبة المئوية التي تجاوزت بها الأسعار النسبية للواردات اتجاهاتها طويلة المدى في أثناء الحرب وفي أثناء فترة الحصار من العام ١٨٠٧ إلى العام ١٨١٤. كما يتضح أيضاً أن أسعار الواردات النسبية في أوروبا والأمريكتين ارتفعت كثيراً، وبخاصة في أثناء فترات الحصار. وفي أوروبا، أعيق التبادل التقليدي للسلع المصنعة البريطانية في مقابل المواد الغذائية والأولية من القارة، وأدى إلى زيادة في الأسعار النسبية للقمح في بريطانيا والمنسوجات في فرنسا. لكن تحركات الأسعار المثيرة فعلاً حدثت في السلع المتبادلة بين القارات. ولذلك تضاعفت أسعار الفلفل في مقابل القمح في هولندا إبان الفترة ١٨٠٧-١٨١٤، وزادت ثلاثة أضعاف في فرنسا، وحدثت زيادات كبيرة مماثلة في الأسعار النسبية للسلع الأمريكية مثل القطن والسكر الخام في القارة الأوروبية. ومن اللافت للنظر أن أسعار الواردات في ألمانيا لم ترتفع إلا في أثناء فترة الحصار، حين توسع نظام نابليون شرقاً عبر نهر الراين، ولم ترتفع الأسعار النسبية للواردات غير الأوروبية بنسبة كبيرة في بريطانيا، وهو ما يرجع بالتأكيد إلى سيطرة البحرية الملكية على أعالي البحار. ومن اللافت للنظر أيضاً تلك الزيادات الكبيرة في أسعار الاستيراد النسبية في كل من الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، إذ أدت الحرب البحرية بين إسبانيا وبريطانيا (في الأعوام ١٧٩٦-١٨٠٢ وفي الأعوام ١٨٠٤-١٨٠٨) إلى إعاقة تجارة الأمريكتين بشدة.

الجدول رقم (٧,١). تأثير الحروب النابليونية على الأسعار (نسبة الزيادة في الأسعار النسبية فوق الاتجاهات طويلة المدى).

السعر النسبي	الدولة	الحرب	الحصار
	(أ) داخل أوروبا		
القمح/المنسوجات	بريطانيا	١٩.٠٣	٤١.٣٥
المنسوجات/القمح	فرنسا	١٦.٥٨	١٩.٨٤
المنسوجات/القمح	ألمانيا	٦.٧٤	٥.٧١
	(ب) أوروبا-آسيا		
الفلفل/القمح	فرنسا	٦٦.٥٣	٢١٦.٣٦
	بريطانيا	-٢٧.٢٢	-٨.٢١
	هولندا	١.٤١	١١٩.٤٦

تابع الجدول رقم (٧,١).

السعر النسبي	الدولة	الحرب	الحصار
الفلفل/المنسوجات	فرنسا	١٩.١٠	١٠٩.٨٢
	بريطانيا	-١٣.٣٧	-٢٩.٧٤
	هولندا	١٥.١٣	١٦٧.٣٧
	(ج) الأمريكتين–أوروبا		
السكر/القمح	فرنسا	٦٣.٣١	١٩٥.٠٣
	بريطانيا	١٦.٣١	-٢.٩٠
	هولندا	١٧.٨٧	١٦٥.١٠
	ألمانيا	٢.٤٣	١٤٣.٠٩
القطن الخام/القمح	فرنسا	-٦.٤٦	١١٤.٢٨
	بريطانيا	-١٠.٩٦	-٢٦.١٧
	هولندا	-٩.٤٧	١١.٤٥
	ألمانيا	-٢٨.٧	٦٧.٨٩
السكر/المنسوجات	فرنسا	٢٦.٧٠	١٢٥.٥٩
	بريطانيا	٣٨.٤٤	٣٧.٢٥
	هولندا	٢٥.٢٧	٢١٤.٦٤
	ألمانيا	٤.٠٤	١٢٩.٩٥
القطن الخام/المنسوجات	فرنسا	١٩.٧٦	٧٨.٨١
	بريطانيا	٦.٤٣	٤.٩٣
	هولندا	-٢.٣١	٣١.٢٣
	ألمانيا	-٣٣.٢	٥٨.٨٢
المنسوجات/القطن الخام	الولايات المتحدة	١٠٦.٠١	١٨٢.٥١
النبيذ/القطن الخام	الولايات المتحدة	٢٨.٥٩	١٣٧.٠٥
أقمشة روين/الفضة	بيرو (أركويبا)	١٢.٩٢	٩١.٥٨
الورق/الفضة	بيرو (أركويبا)	٥٣.١٩	١٢٠.٧٩
الورق/الفضة	بيرو (ليما)	٤٦.٨٧	١١١.٧٧

المصدر: O'Rourke (2006)

ولذلك كان للصراع الذي بدا كنزاع أوروبي محض نتائج كبيرة أيضاً على الأجزاء غير الأوروبية من العالم. وثمة مثال آخر لهذه التأثيرات الأوسع العابرة

للقارات تقدمه بيانات لفجوي وريتشاردسن Lovejoy and Richardson حول أسعار العبيد بتكلفة السلع التجارية المستوْردة في غرب أفريقيا التي كان الاسترقاق البريطاني مركزاً فيها بشدة وكذلك بعيداً إلى الجنوب في أنغولا[١٢]. فإذا اعتبرنا أن مستوى ما قبل الحرب (١٧٨٨-١٧٩٢) يساوي مئة، تكون الأسعار الحقيقية لعبيد غرب أفريقيا واحداً وتسعين ونصف إبان الفترة ١٧٩٣-١٧٩٧، ومئة واثنين وعشرين إبان الفترة ١٧٩٨-١٨٠٢، ومئة واثنين وثلاثين إبان الفترة ١٨٠٣-١٨٠٧، ثم انخفضت إلى أربعة وسبعين فقط إبان الفترة ١٨٠٨-١٨١٤، ثم إلى أربعين إبان الفترة ١٨١٥-١٨٢٠. ثم تعافت الأسعار إلى سبعة وخمسين إبان أوائل العقد الثالث من القرن التاسع عشر، ثم إلى تسعين في أواخر العقد الثالث من القرن التاسع عشر. يكشف توقيت التراجع الشديد في الأسعار أن الإلغاء البريطاني والأمريكي لتجارة العبيد كان القوة الدافعة الأهم وراءه، وهو انطباع تعززه الأدلة على أن أسعار العبيد الأنغوليين ظلت مستقرة بعد العام ١٨٠٨[١٣]. وعلى الجانب الآخر، يقترح تعافي أسعار العبيد بعد الحرب عن تأثير مستقل للحرب في خفض أسعار التصدير النسبية في أفريقيا أيضاً.

تتوفر لدينا بيانات أكثر تنظيماً حول شروط التبادل التجاري لعدد صغير من الدول في أثناء النزاع، وقد استخدمناها في إنتاج الشكل رقم (٧.١) الذي تشير فيه المناطق المظللة إلى الفترة من العام ١٨٠٧ إلى العام ١٨١٤. توضح البيانات تدهوراً كبيراً في شروط التبادل التجاري السويدية (ارتفاعاً في أسعار الاستيراد النسبية)، وتدهوراً حاداً جداً في الولايات المتحدة، وبخاصة في العام ١٨١٤، وتدهوراً هائلاً في فرنسا بين العامين ١٨٠٧ و١٨١٤ (بعد التحسن في أثناء سلام أمينز). وتدهورت شروط التبادل التجاري البريطاني أيضاً، لكن بدرجة أقل كثيراً. أحدثت هذه الصدمات بدورها خسائر كبيرة في الرفاه في الدول المعنية. فيقدّر إروين أن الرفاه الأمريكي انخفض بنسبة ٥٪ تقريباً في أثناء الحظر الجيفرسوني[١٤]، بينما يقدر أورورك الخسائر السنوية في الرفاه بين ٤٪ و٥٪ للولايات المتحدة بين العامين ١٨٠٧ و١٨١٤، وبين ٢٪ و٣٪ لفرنسا إبان الفترة نفسها، وبين ١٪ و٢٪ لبريطانيا[١٥].

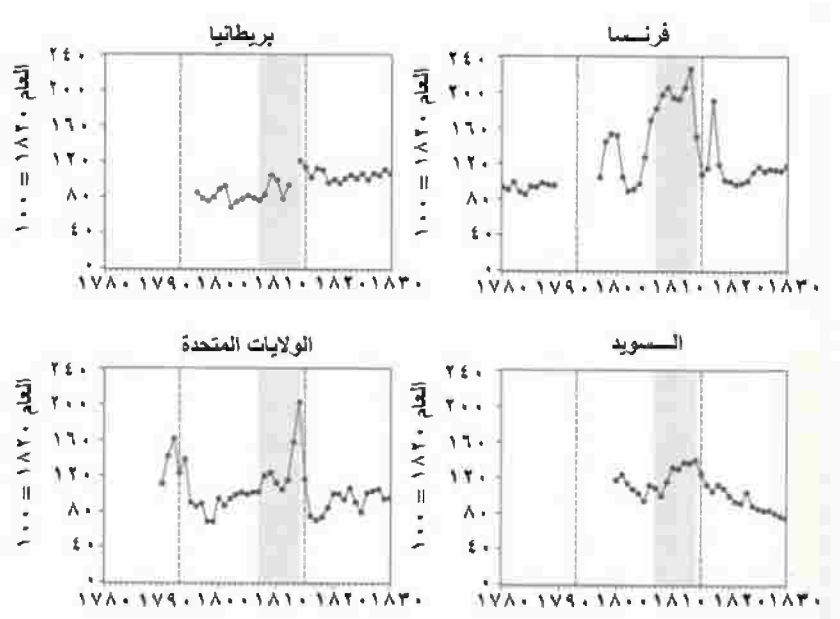

الشكل رقم (٧,١) . أسعار الواردات نسبة إلى الصادرات إبان الفترة ١٧٨٠-١٨٣٠ (العام ١٨٢٠ = ١٠٠). يشير الخطان إلى العام ١٧٩٣ والعام ١٨١٥ وتشير المنطقة المظللة إلى الفترة ١٨٠٧-١٨١٤.

المصدر: Imlah (1958), Schon (1984), Cuenca Esteban (2004), and North (1966)

الحروب الثورية والنابليونية: النتائج بعيدة المدى

من الواضح أنه كانت للحروب إبان الفترة ١٧٩٢- ١٨١٥ تأثير كبير ومعرقل على التجارة الدولية حول العالم، لكن كان لها أيضاً نتائج كثيرة أبعد أمداً شكّلت السياق السياسي لسياسة التجارة الدولية على مدى القرن التالي. فمن جانب، أدت عمليات الحصار إلى ظهور جماعات الضغط الحمائية في الاقتصادات الشمالية الكبرى، الذين استفادوا من العرقلة التجارية وكانوا على استعداد لفعل أي شيء في استطاعتهم لمنع أية تحركات لاحقة نحو التجارة الحرة. وعلى الجانب الآخر، وضعت الحروب حداً لكثير من السمات المكبّلة للتجارة الموروثة من النظام الدولي المركنتيلي إبان القرن الثامن عشر.

سنبدأ بالتأثيرات السلبية للحروب على الاندماج الدولي إبان القرن التاسع عشر. في بريطانيا، استفاد أصحاب المصالح من ملاك الأراضي من الارتفاع في الأسعار الزراعية، حيث ارتفعت الإيجارات كثيراً. وبعد الحرب، دفعت جماعات الضغط من ملاك الأراضي من أجل قانون القمح للعام ١٨١٥ الذي منع القمح الأجنبي فعلياً من الأسواق البريطانية على مدى الأعوام السبعة التالية. وفي حين خُفِف هذا القانون تدريجياً في العقود التالية، فإنه لم يُبطَل إلا في العام ١٨٤٦ فقط. فحين تحركت أوروبا في النهاية نحو التجارة الحرة في أواخر القرن التاسع عشر، كان ذلك بالدرجة الأولى تبنياً لنموذج بريطانيا. فهل لو حررت بريطانيا التجارة في وقت أسبق لما كانت الحروب النابليونية قد وقعت؟ تفترض هذه الحجة أن التصنيع (الذي كان يمكن أن يتقدم بسرعة أكبر في غياب الحرب[١٦]) كان سيؤدي إلى ظهور جماعات مصالح قوية في مجال التصدير، كانت ستنتصر في النهاية مع نمو قوتها السياسية. وهل لو سبق توسيع حق التصويت إلى جماعات المصالح الحضرية، وما يمثله من دفعة لقضية التجارة الحرة، قانون الإصلاح للعام ١٨٣٢ لما وقعت الحرب؟ (لم تفعل الثورة والحروب المتعاقبة شيئاً بالتأكيد لتسريع الإصلاحات الليبرالية في بريطانيا). وفي المقابل، هل كان يمكن أن يوظف ملاك الأراضي أموالهم في مصالح غير زراعية في وقت أسبق ويقفوا بجانب التجارة الحرة كما حدث في النهاية؟[١٧]

مع أنه من شبه المستحيل أن نقدم إجابات حاسمة لهذه الأسئلة، ثمة إشارات إلى أن الحروب النابليونية أخَّرت وصول التجارة الحرة كثيراً في بريطانيا كما يؤكد إقرار معاهدة إيدن Eden Treaty بين بريطانيا وفرنسا في العام ١٧٨٦. فقد وضعت هذه المعاهدة "حداً لحرب المئة عام التجارية" بين البلدين وأبطلت الحظر على الواردات وخفَّضت التعريفات الجمركية عموماً "عادة بنسبة ١٠ أو ١٥٪"[١٨]. صحيح أنه حتى في غياب الحرب بين البلدين كان يمكن لهذه المعاهدة في النهاية أن تُبطَل، إذ يذكر هيكشر أن المعاهدة أدت في بريطانيا إلى شكاوى كثيرة من كثير من الصناعات الفرنسية، وبخاصة صناعة المنسوجات الفرنسية، ويمكن استنتاج أن هذا الضغط كان سيثمر في النهاية بالتأكيد[١٩]. وعلى الجانب الآخر، احتوت التعريفة الجديدة للعام ١٧٩١ في

فرنسا ما بعد الثورية حماية إضافية معتدلة فقط، على الرغم من الضغط الحمائي الواسع. وفي أوائل العام ١٧٩٣ فقط، حين تصاعدت التوترات بين البلدين، وقبل أن تندلع الحرب بينهما بوقت قصير، أعلن الفرنسيون إنهاء معاهدة إيدن. كما أن الفرنسيين هم الذين أنهوا المعاهدة، وليس البريطانيين الذين كان قادتهم في تلك المرحلة قد تأثروا فعلاً بأفكار آدم سميث وغيره من المفكرين الاقتصاديين الليبراليين. معنى ذلك أن الحروب الفرنسية والنابليونية أخرت تبني سياسات التجارة الحرة في بريطانيا، ربما لعدة عقود(٥).

وفي فرنسا، كانت التأثيرات التوزيعية لفترات الحصار أكثر تعقيداً. فكثير من الصناعات الفرنسية التقليدية أصبحت ترتبط بشكل وثيق باقتصاد المحيط الأطلسي إبان القرن الثامن عشر، وتضررت بشدة نتيجة لذلك. تضمنت هذه الصناعات معالجة السلع الاستعمارية مثل تكرير السكر، والصناعات التي كانت تخدم الأسواق الخارجية مثل الأقمشة الكتانية، والصناعات المرتبطة بالشحن مثل بناء السفن وصنع الحبال وصنع الأشرعة[٢٠]. وفي المقابل، استفادت صناعات الإحلال عن الواردات مثل المنسوجات القطنية، من غياب المنافسة البريطانية، على الرغم من الزيادة في أسعار القطن الخام. ولذلك تضاعف ناتج الغزول المغزولة بالماكنات أربعة أضعاف بين العامين ١٨٠٦ و١٨١٠، مع نمو مذهل في عدد المغازل في المدن الفرنسية الشمالية والشرقية مثل ليل Lille ومولهاوس Mulhouse، وكذلك في المناطق الواقعة تحت السيطرة الفرنسية مثل بلجيكا وسكسونيا المعاصرتين التي ارتفع عدد المغازل فيها من ثلاثة عشر ألف مغزل في العام ١٨٠٦ إلى مئتين وستة وخمسين ألف مغزل في العام ١٨١٣[٢١]. ويذكر شابرت Chabert أن الأرباح ارتفعت في فرنسا في أثناء الحرب أكثر من أية فئة أخرى من فئات الدخل، وأن ذلك ينطبق على صناعة المنسوجات، على الرغم من التكلفة العالية لموادها الأولية، ويذكر حالات كثيرة من أصحاب مغازل القطن

(٥) من الحجج المناقضة الممكنة أن الهيمنة البريطانية، وبالتالي الحرب التي انتهت بانتصار البريطانيين على الفرنسيين، ربما كانت ضرورية من أجل التحرير الواسع للتجارة الذي حدث إبان القرن التاسع عشر. انظر الفقرات التالية.

وغيرهم من رجال الصناعة الذين كوّنوا ثروات كبيرة في أثناء الحرب[٢٢]. وبذلك تغير موقع الصناعة الفرنسية بعيداً عن ساحل المحيط الأطلسي نحو المناطق الداخلية، وتغير توجهها أيضاً من التطلع إلى الخارج إلى التطلع إلى الداخل ومنافسة الاستيراد. وبعد الحرب، مارست هذه القطاعات الضغط بقوة طلباً للحماية وحصلوا عليها عموماً.

وصناعة سكر البنجر الأوروبية أحد الأمثلة المذهلة جداً لهذه الظاهرة. فقد نجح كيميائي ألماني يدعى أندريس مارغراف Andreas Marggraf في استخلاص بلورات السكر من البنجر في العام ١٧٤٧، وأخذت معامل التكرير الأولى تنتج السكر مع نهاية القرن. وفي العام ١٨١١، وفي مواجهة الندرة المتزايدة للسكر، أصدر نابليون مرسوماً لتشجيع زراعة البنجر من خلال وسائل مختلفة، أدت إلى نمو سريع في عدد المصانع. وهذه الصناعة الجديدة التي انتشرت في النهاية إلى دول أخرى كثيرة في نصف الكرة الأرضية الشمالي سرعان ما اعتمدت على الإعانات والحماية الحكومية لأن المنتجين الاستوائيين تمتعوا بمزايا كبيرة في التكلفة. وبالفعل انتشرت إعانات الإنتاج والتصدير الحكومية على نطاق واسع لدرجة أنه في العام ١٩٠٢ وقعّت تسع دول أوروبية (مثلّت أصحاب المصالح الشماليين في سكر البنجر وكذلك أصحاب المصالح الجنوبيين في سكر القصب بمقتضى إمبراطورياتهم الاستعمارية) أول اتفاقية دولية للسلع الأولية، وهي اتفاقية بروكسل التي استهدفت إلغاء إعانات السكر[٢٣].

وعلى ذلك، فإن سياسة إحلال الواردات في زمن الحرب في هذا القطاع كان لها تأثير بعيد المدى على السياسات التجارية اللاحقة، وكذلك تأثير سلبي كبير على منتجي السكر الاستوائيين، وتحديداً بداية من العقد الثامن من القرن التاسع عشر فصاعداً. فبين العامين ١٨٦٠ و١٩٠٠، رفعت الدول الأوروبية حصتها من تجارة السكر العالمية من صفر إلى ٦٠٪. وارتفع إنتاج سكر البنجر العالمي بنسبة ١٨٨٪ بين العامين ١٨٨٢ و١٩٠٠ مقارنة بزيادة في إنتاج سكر القصب قدرها ٨٦٪. وبحلول العام ١٩٠٢، انخفضت أسعار السكر بالسوق الحرة إلى أكثر قليلاً من ثلث مستواها في العام ١٨٨٠[٢٤]. حدث ذلك إلى جانب الضربة التي تكبدتها مزارع الهند الغربية (وليس عمالهم التعساء) إبان العقد الرابع من القرن التاسع عشر، حين أُعْتِق كل العبيد في المستعمرات البريطانية، وكما سنرى

لاحقاً، فقد كان الكاريبي أحد أسوا مناطق العالم أداء في أواخر القرن التاسع عشر[٢٥]. وفي وقت كتابة هذا الكتاب كان الخلاف بين الشمال والجنوب حول الحماية الشمالية لصناعة السكر لا يزال أحد العوائق الرئيسة التي تواجه مفاوضي التجارة العالمية في جولة التجارة بالدوحة التي عُقِدت تحت رعاية منظمة التجارة العالمية والتي رُفِعت في يوليو ٢٠٠٦.

وفي الولايات المتحدة، أدى اجتماع ارتفاع أسعار المنسوجات مع انخفاض أسعار القطن الخام عن المعتاد إلى دفعة كبيرة لصناعة القطن. فارتفع عدد مغازل القطن هناك من ألفي مغزل في العام ١٧٩٠ (مقارنة بأكثر من مليوني مغزل في بريطانيا) إلى ثمانية آلاف مغزل فقط في العام ١٨٠٩، ثم إلى أربعة وتسعين ألف مغزل في العام ١٨١٠، ثم إلى ثلاثمئة وثلاثة وثلاثين ألف مغزل في العام ١٨١٧[٢٦]. فيما واجهت الصناعة صعوبات شديدة مع نهاية الحرب. ونتيجة لذلك ضغط منتجو المنسوجات في نيو إنجلند، مثل فرانسيز لويل Francis Lowell، من أجل الحماية ونالوها، فمنع قانون التعريفة للعام ١٨١٦ المنسوجات الهندية الرخيصة من دخول السوق الأمريكية[٢٧]. وفي الأعوام التالية ضغط رجال الصناعة الشماليون بثبات طلباً للحماية وضد أصحاب المصالح في التجارة الحرة بالجنوب الزراعي القائم على عمالة العبيد. وظلت الولايات المتحدة حمائية حتى القرن العشرين.

وهكذا أنتجت الحروب جماعات ضغط حمائية ناجحة في عدة دول. لكنها أحدثت أيضاً تغييرات جيوسياسية يسرت ظهور الاقتصاد المعولم على نحو متزايد إبان أواخر القرن التاسع عشر. فأولاً، أدت الحروب إلى انهيار القوى الأوروبية القارية(٦) في الأمريكتين، بعد خسارة بريطانيا للولايات المتحدة في وقت سابق. وبدا الاتجاه في العام ١٧٩١، حين ثار العبيد في سانت دومينغو، أكثر مستعمرات السكر أهمية لفرنسا. وعلى الرغم من أن هايتي تعرضت للغزو من كل من بريطانيا وفرنسا، فقد نجحت في نيل استقلالها في العام ١٨٠٤. وفي أمريكا اللاتينية، تلا احتلال نابليون لأيبيريا سلسلة

(٦) تذكر أن أوروبا القارية تشير إلى قارة أوروبا كلها ما عدا الجزر البريطانية، وعلى ذلك فالإشارة هنا إلى القوى الأوروبية ما عدا إنجلترا، لأن الأخيرة فقدت مستعمراتها الأمريكية في وقت سابق [المترجم].

من الثورات على مدار العقد التالي. وبحلول العقد الثالث من القرن التاسع عشر، كانت جمهوريات مستقلة (وإمبراطورية مستقلة في حالة البرازيل) قد تأسست عبر القارة، مع احتفاظ الإسبان بكوبا وبورتوريكو فقط.

وكما سنرى، فإن هذه الدول حديثة الاستقلال ذهبت إلى فرض تعريفات جمركية عالية، لكن في الوقت نفسه ألغيت القيود المركنتيلية القديمة التي كانت تحكم تجارة المستعمرات الأيبيرية. وقد كانت نتيجة ذلك جذرية بكل معنى الكلمة، فارتفع نصيب الصادرات المصنعة البريطانية المتجهة إلى أمريكا اللاتينية من ٠.٠٦٪ في منتصف العقد التاسع من القرن الثامن عشر، إلى ٣.٣٪ في الأعوام ١٨٠٤-١٨٠٦، ثم إلى ٦.٣٪ في الأعوام ١٨١٤-١٨١٦، ثم إلى ١٥٪ في منتصف العقد الثالث من القرن التاسع عشر[٢٨]. وحدث شيء مماثل تماماً في آسيا. فقد نال الضعف كثيراً من شركة الهند الشرقية الهولندية بسبب الحرب الإنجليزية- الهولندية الرابعة في الأعوام ١٧٨٠-١٧٨٤ وخسرت نصف سفنها ووضعت "تحت وصاية الدولة"[٢٩]. وبعد الاحتلال الفرنسي لهولندا في العام ١٧٩٥، سيطر على الشركة نظام الجمهورية الباتافية الجديد، لكن الحرب جعلت التجارة مع آسيا شبه مستحيلة، وحُلت شركة الهند الشرقية الهولندية في العام ١٧٩٩. وشهد العام ١٨٠٦ حدثاً تاريخياً، حين سمحت الحكومة الهولندية بالتجارة الحرة مع آسيا لأول مرة منذ العام ١٦٠٢، على الرغم من أن الحرب ظلت تعرقل هذه التجارة[٣٠]. وفي هذه الأثناء، أدت ندرة زمن الحرب والاضطرابات الاجتماعية في بريطانيا إلى تقويض حجة الامتيازات التي تمتعت بها شركة الهند الشرقية الإنجليزية، وفي العام ١٨١٣ فقدت الشركة احتكارها لتجارة الهند[٣١].

كانت هذه الحروب كارثية بالنسبة لهولندا. فحين فُرِض الحصار القاري في العام ١٨٠٦، ضاق الخناق أكثر على الأسطول التجاري الهولندي الذي "نجح في البقاء حتى ذلك الحين من خلال رفع أعلام دول أخرى وإقامة ارتباطات مع الأسطول التجاري الأمريكي المحايد والعمل بأساليب ماكرة"، لكنه مع الحصار القاري وجد كل هذه النشاطات مغلقة في وجهه[٣٢]. وعلى الرغم من استعادة هولندا لاستقلالها في العام

١٨١٤ ، فإن قوتها العسكرية والتجارية النسبية كانت قد تعرضت لضربة قوية ودائمة. وعلى الجانب الآخر، كان الضرر لشركة الهند الشرقية الهولندية مفيداً بالضرورة لصادرات جنوب شرق آسيا. يوثق بولبيك Bulbeck وآخرون تجارة جنوب شرق آسيا ضمن أربعة صادرات إقليمية أساسية، هي القرنفل والفلفل والسكر والقهوة، ويجدون أن العقد التاسع من القرن الثامن عشر كان نقطة تحول إيجابية لصادرات جنوب شرق آسيا[٣٣]. ولذلك نمت الصادرات بالمتوسط الرائع ٤.٦٪ سنوياً إبان الفترة ١٧٨٠-١٨٢٩[٣٤]، وهو مستوى أعلى كثيراً من المعدلات التي تحققت في أي وقت سابق. وكانت التجارة غير مستقرة في أثناء الحروب بسبب عرقلة الشحن والاحتلال الفرنسي لهولندا في العام ١٧٩٥. فتراجع نمو التصدير بالأرقام الحقيقية إلى ٠.١٪ سنوياً فقط إبان العقد الثاني من القرن التاسع عشر، قبل أن يرتفع إلى ١١٪ سنوياً إبان العقد الثالث من القرن نفسه. وكان السكر الجاوي لا يصل أوروبا إبان الفترة ١٧٩٠-١٨١٦ والشيء عينه حدث مع صادرات القهوة من الجزيرة (جاوة) بعد العام ١٧٩٤[٣٥]. ومع أن الصادرات إلى أوروبا انخفضت في أثناء الحروب، فقد أصبح بمقدور السفن الصينية، وبخاصة السفن الأمريكية، أن تشتري التوابل مباشرة في جنوب شرق آسيا وتشحنها إلى أسواق بلادها. ومع عرقلة إنتاج السكر والقهوة في سانت دومينغو بسبب ثورة العبيد هناك، حدث طلب كبير على ناتج منطقة جنوب شرق آسيا.

تقترح بيانات الأسعار أيضاً أن إنهاء احتكار شركة الهند الشرقية الهولندية أثر إيجابياً على اقتصاد جنوب شرق آسيا. فارتفعت أسعار الفلفل والقرنفل نسبة إلى الفضة بما بين الثلث والنصف بين العقد الثامن من القرن الثامن عشر والعقدين الأولين من القرن التالي. وهذه الصورة لارتفاع أسعار التصدير في أثناء الحروب تتناقض مع نمط انخفاض أسعار التصدير النسبية (أو ارتفاع أسعار الاستيراد النسبية) في المناطق الأخرى، لكن ذلك أمر متوقع مع إنهاء احتكار دام قروناً. وعلى ذلك، فإن خبرة جنوب شرق آسيا في تلك الفترة تعزز حجة ريد التي عرضناها في الفصل الخامس بأن التراجع في جنوب شرق آسيا بعد العام ١٦٥٠ نتج عن القيود التي فرضتها شركة الهند الشرقية الهولندية[٣٦].

كان التأثير الأولي للحروب على جزر الهند الشرقية الهولندية تحررياً من الناحية السياسية والاقتصادية. فقد آلت إدارة المنطقة إلى الدولة الهولندية، بدلاً من شركة الهند الشرقية الهولندية، وبدأ الحاكم العام ديندیلز Daendels الذي تولى إدارة المستعمرة في العام ١٨٠٨ عملية إصلاح وتحديث واسعة. كان من بين أهدافه محاولة إدخال تمييز صارم بين أصحاب المصالح التجارية والبيروقراطية الإدارية، وتقليص امتيازات النخبة المحلية التي اعتبرها من النوع الإقطاعي، وتشييد طرق جديدة. وحين غزا البريطانيون المستعمرة في العام ١٨١١، عيّنوا توماس ستامفورد رافلز Thomas Stamford Raffles بدلاً من ديندیلز، واستعاض رافلز عن النظام الضريبي القائم بضرائب أطيان مصممة لتقديم مزيد من المرونة والحوافز لملاك الأراضي المحليين. وفي العام ١٨١٦، حل ممثلون استعماريون تابعون لمملكة هولندا مرة ثانية محل البريطانيين ورافلز، وعُيّن حاكم عام جديد يدعى فان دير كابلين Van der Capellen واصل عملية التحديث حتى منتصف العقد الثالث من القرن التاسع عشر. وكان من أمثلة ذلك الإصلاح أن الدولة الهولندية بدأت من هذه الفترة فصاعداً في جمع بيانات إحصائية منظمة حول ممتلكاتها في جنوب شرق آسيا[٣٧].

وعلى ذلك، فإن فترة الحروب الفرنسية شهدت نهاية كثير من القيود المركنتيلية المرتبطة بالاستعمار الأوروبي في العصر الحديث المبكر. ونتيجة لذلك أصبحت التجارة الدولية تُجرَى على أساس متعدد الأطراف أكثر بكثير مما كانت عليه الحال في العصر الحديث المبكر، وحلت التعريفات الجمركية محل تلك القيود باعتبارها السلاح الحمائي المفضل. علاوة على أن هذه الحقبة الجديدة متعددة الأطراف ضمت قوة مهيمنة واحدة واضحة، على الأقل من حيث القوة البحرية. ولذلك، فحين تحولت بريطانيا أخيراً إلى التجارة الحرة في منتصف القرن، أصبحت البحرية الملكية قادرة على ضمان الشروط التجارية الدولية المنفتحة للجميع.

وأخيراً، فإن الحروب التي شهدتها الفترة ١٧٩٢-١٨١٥ كانت مُكْلِفة جداً لدرجة أنها أدت إلى تسوية سياسية متينة جداً في أوروبا، فرضها مؤتمر فيينا. فيؤكد بول شرودر Paul Schroeder أن التوازن السياسي الجديد نتج عن "إجماع حول المعايير

والقواعد واحترام القانون والمساواة العامة بين مختلف الفاعلين في الحقوق والأمن والمكانة والادعاءات والواجبات والرضا، وليس المفاضلة بينهم بناءً على قوة كل منهم"[٣٨]. والنظام الذي اعتمد على "إعادة حكم القانون، وشرع في ترسيخه، وأمنّ كل العروش واحترم شرعيتها"[٣٩]، عقد سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات نجحت في حفظ السلام بين القوى العظمى الأوروبية لأربعين عاماً حتى حرب القرم إبان العقد السادس من القرن التاسع عشر. ومع أن ذلك النزاع قوّض النظام لدرجة مميتة، وتلته سلسلة من الحروب ارتبطت بتوحيد إيطاليا وألمانيا، ومع أن "القرن التاسع عشر" انتهي أخيراً بكارثة الأعوام ١٩١٤-١٩١٨، تبقى حقيقة أن نسبة من سقطوا في ساحات المعارك من سكان أوروبا كانت أعلى سبع مرات إبان القرن الثامن عشر منها إبان القرن التاسع عشر[٤٠]. فقد تميّز القرن التاسع عشر بأنه كان قرناً سلميا في سياق تاريخ أوروبا الدامي، وكان ذلك شيئاً مهماً في عصر كانت أوروبا فيه- كما سنرى- تسيطر على بقية العالم سياسياً واقتصادياً. وقد قدم هذا السياق السياسي المواتِ بدوره الإطار الذي تمكّنت فيه تقنيات النقل الجديدة التي أطلقت الثورة الصناعية العنان لها، من أن تغير طبيعة التجارة الدولية بشكل دائم.

الثورة الصناعية وتقنية النقل(٧)

إذا كانت التجارة العابرة للقارات تقع في القلب من الحوافز التي أدت إلى مآثر دا غاما وكولومبس، وإذا كانت هذه المآثر بدورها قد أطلقت سلسلة من الأحداث أثبتت أنها حاسمة في إطلاق الثورة الصناعية، أو على الأقل الحفاظ عليها، فمن الصحيح أيضاً أن الثورة الصناعية غيّرت طبيعة نظام التجارة العابرة للقارات الذي لعب دوراً أساسياً في نشأتها. وقد فعلت الثورة الصناعية ذلك بطريقتين أساسيتين. أولاً، أوجدت الثورة الصناعية تفاوتاً هائلاً في النظام الاقتصادي العالمي، حيث بدأت أوروبا وفروعها البريطانية مساراً للنمو المستدام للدخل الفردي، مصحوباً بالتصنيع وزيادة سريعة في نصيبها من

(٧) يعتمد هذا القسم بالدرجة الأولى على عمل أوروورك ووليامسن (O'Rourke and Williamson, 1999, chapter 3).

سكان العالم وقوتها العسكرية والسياسية النسبية. والطرق التي استجاب بها العالم لهذه الصدمة الاقتصادية غير المسبوقة هي الموضوع الرئيس لأي تاريخ للاقتصاد الدولي إبان القرنين التاسع عشر والعشرين، وهو ما يناقشه هذا الفصل والفصول اللاحقة. ثانياً، تضخم التأثير العالمي لهذه الصدمة كثيراً، وبخاصة في انعكاسها على طبيعة التجارة العابرة للقارات، نتيجة لأن التقنيات الجديدة للثورة الصناعية، وبخاصة المحرك البخاري، أدمجت أسواق السلع (والعوامل) الدولية كما لم يحدث من قبل. نوجز في هذا القسم الاختراقات الرئيسة في تقنية النقل التي حدثت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ثم ندفع بعد ذلك بأن هذه الاختراقات فتحت الاقتصادات الوطنية أمام التجارة العابرة للقارات على نحو مختلف جذرياً عما حدث قبل ذلك.

كانت حالات العولمة السابقة جيوسياسية في جذورها بالدرجة الأولى، إذ ارتبطت بالعنف والغزو، بداية من الفتوحات العربية المبكرة، إلى السلام المغولي، ثم الإمبراطوريات الأوروبية في العصر الحديث المبكر. أما عولمة القرن التاسع عشر فكانت مدفوعة بالتقنية بالدرجة الأولى، وقد كانت في ذلك وفي غيره ظاهرة جديدة وغير مسبوقة. ليس معنى ذلك أن العنف والغزو لم يعودا من سمات العلاقة بين القوى الأوروبية من جانب والبلاد والشعوب الآسيوية والأفريقية من جانب آخر. بل إن التقنيات الجديدة للثورة الصناعية أسهمت في تعزيز المِيْزة النسبية السابقة في استخدام العنف التي تمتع الغرب بها، كما قللت التكلفة ووسعت مدى الإمبراطورية كما سيأتي لاحقاً في هذا الفصل.

سبق ثورات النقل إبان القرن التاسع عشر تحسين الطرق في الدول الأكثر ثراءً مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. وأدت الأسطح الأفضل للطرق، مثل الطرق المرصوفة بالحصباء التي طورها جون ماكادام John Macadam، إلى تسريع السفر كثيراً. فالوقت المستغرق للسفر من مانشستر إلى لندن، على سبيل المثال، انخفض من أربعة أيام أو خمسة في العام ١٧٨٠ إلى ست وثلاثين ساعة في العام ١٨٢٠[٤١]. لكن حتى على الطرق السريعة الجديدة، كانت العربات التي تجرها الخيول خياراً مُكْلِفاً، وبخاصة في أكبر الدول مساحة وأقلها كثافة مثل الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة، وفرت القنوات نقلاً أدنى بمقدار الربع أو النصف من أسعار النقل بالطرق[٤٢]. وبعد منتصف

القرن الثامن عشر، أصبح شق القنوات أهم كثيراً من تشييد الطرق في بريطانيا، حيث تضاعف طول الممرات المائية الصالحة للملاحة أربعة أضعاف بين العامين ١٧٥٠ و١٨٢٠[٤٣]. وعلى مستوى القارة الأوروبية، حدثت حركة كبرى في شق القنوات في فرنسا، وكذلك تحسينات على طول نهر الراين الذي أقر مؤتمر فيينا حرية الملاحة فيه بعد أن تأسست في زمن نابليون[٤٤]. وكانت الممرات المائية الداخلية في الولايات المتحدة أكثر نجاحاً بين كل الدول. فقد أدى تشييد قناة إيري Erie بين العامين ١٨١٧ و١٨٢٥ إلى تقليل تكلفة النقل بين بفالو Buffalo ونيويورك بنحو ٨٥٪ واختصار وقت الرحلة من واحد وعشرين يوماً إلى ثمانية أيام[٤٥].

كانت الممرات المائية الداخلية المستفيد الرئيس الأول من اختراع القرن التاسع عشر المرتبط بالنقل، وهو الباخرة. وفي النصف الأول من القرن، كانت البواخر تستخدم بالدرجة الأولى في الأنهار (مثل نهري أوهايو والميسيسيبي في الولايات المتحدة ونهري الرون والراين في أوروبا) والبحيرات العظمى والبحار الداخلية مثل بحر البلطيق والبحر الأبيض المتوسط. فقد كانت هذه المسارات تمكّنها من التزود بالفحم أو الخشب على طول الطريق، وهو أمر لم يكن ممكناً في أعالي البحار[٤٦]. ثم حدث تجديد رئيس تمثل في الداسرة اللولبية(٨) التي سمحت ببناء سفن أكبر حجماً، وفي النهاية باستخدام أبنية حديدية أخف وزناً. وبدأت البواخر تعبر المحيط الأطلسي إبان العقد الرابع من القرن التاسع عشر، وبدأت الخدمات المنتظمة إلى غرب وجنوب أفريقيا إبان العقد السادس من القرن التاسع عشر. وفي العام ١٨٦٦، بدا خط "المدخنة الزرقاء"(٩) خدمة منتظمة تربط موريشيوس وبينانغ وسنغافورة وهونغ كونغ وشنغهاي[٤٧]. وحتى العام ١٨٦٠، كانت البواخر تحمل السلع عالية القيمة مثل المسافرين والبريد بالدرجة الأولى، كما هي الحال مع الطائرات اليوم[٤٨]. لكن في العام ١٨٧٤، نقلت البواخر ٩٠٪

(٨) الداسرة اللولبية هي مروحة الدفع في الباخرة أو الطائرة [المترجم].

(٩) خط المدخنة الزرقاء Blue Funnel أو ألفريد هولت وشركاه Alfred Holt and Company شركة أسسها ألفريد هولت في السادس عشر من يناير ١٨٦٦، وكان من أهم الشركات التابعة لها شركة بواخر المحيط وشركة بواخر المحيط الهولندية لجزر الهند الشرقية، كانت معظم سفنها لشحن البضائع، وقليل منها لنقل الركاب، وحلت في العام ١٩٨٨، حين توقف آخر خطوطها عن العمل [المترجم].

من القطن والزنجبيل والنيلة وبزر اللفت[١٠] والشاي و٩٩٪ من جلود الأبقار و١٠٠٪ من بزر الكتان[١١] من كلكتا إلى بريطانيا، في مقابل ٢٠٪ فقط من الجوتة وثلث الأرز[٤٩]. وفي النهاية، أدت سلسلة من التجديدات التزايدية مثل المحرك المُركّب إلى زيادة كفاءة البواخر وتوسيع مدى السلع التي يمكن أن تنقلها البواخر بطريقة مربحة. ويقدّر شاه محمد ووليامسن أن إنتاجية العوامل الإجمالية ارتفعت بنحو ١.٦٪ سنوياً على طريق المملكة المتحدة- بومباي على مدار العقود الأربعة السابقة على الحرب العالمية الأولى[٥٠].

وجاء افتتاح الإمبراطورة الفرنسية أوجيني لقناة السويس التي بلغ طولها ١٠١ ميلاً في السابع عشر من نوفمبر ١٨٦٩ "ليقرب آسيا بنحو أربعة آلاف ميل من أوروبا"، إذ اختصر المسافة بين بريطانيا وبومباي من عشرة آلاف وستمئة وسبعة وستين ميلاً إلى ستة آلاف ومئتين وأربعة وعشرين ميلاً، وبين بريطانيا وكلكتا من أحد عشر ألفاً وتسعمئة ميل إلى ثمانية آلاف وثلاثة وثمانين ميلاً[٥١]. وكان مما لا يقل أهمية عن ذلك، أن القناة شجعت تقنية الباخرة الجديدة[٥٢]. فحتى وقت افتتاح القناة، كانت تجارة الشرق الأقصى لا تزال تحدث بالسفن الشراعية بالدرجة الأولى. فنتيجة لعدم وجود محطات كافية للتزود بالفحم حول ساحل أفريقيا، كانت الرحلة حوله بالباخرة تفرض على السفينة أن تحمل كميات كبيرة من الفحم. وقد أسهم المحرك المُركّب في تقليل كميات الوقود المطلوبة، ومكّنت قناة السويس من التزود بالفحم في جبل طارق ومالطة وبورسعيد وعدن. على أن القناة لم تسهم في تمكين البواخر من منافسة السفن الشراعية على الطرق الآسيوية وحسب، بل إن القناة نفسها لم تكن ملائمة للسفن الشراعية التي كانت تحتاج إلى قَطْرها وسحبها خلال المجرى، وكانت أيضاً تواجه رياحاً غير مواتية على الطرف الآخر للقناة. وقد تحطمت أول سفينة شراعية عبرت القناة، هي السفينة نويل Noel، عشية خروجها من القناة[٥٣]. ونتيجة لذلك حدث تحول فوري وجذري نحو بناء البواخر في ترسانات السفن الرئيسة بالعالم[٥٤].

---

(١٠) بزر اللفت أو السلجم rapeseed نبات من الفصيلة الصليبية تستخدم بذوره في إنتاج الزيت النباتي، ويأتي في المرتبة الثالثة بين المحاصيل المستخدمة لهذا الغرض بعد فول الصويا ونخيل الزيت [المترجم].

(١١) الكتان نبات زيتي من الفصيلة الكتانية، تستخدم بذوره في إنتاج الزيت، وتستخدم أليافه في عدة صناعات، منها القماش والحبر والورق وشباك الصيد والصابون وغيرها [المترجم].

تمثل التطور الرئيس الآخر في مجال النقل إبان القرن التاسع عشر في السكك الحديدية. وقد افتتح خط ليفربول-مانشستر في العام ١٨٣٠، وكان من المقلدين الأوروبيين الأوائل لبريطانيا بلجيكا وفرنسا وألمانيا. وكان النمو في المسافة الميلية للسكك الحديدية في أواخر القرن التاسع عشر هائلاً بكل معنى الكلمة، وبخاصة في الولايات المتحدة التي لعبت القطارات فيها دوراً رئيساً في خلق السوق الوطني. وبحلول العام ١٨٦٩، كان خطاً حديدياً عابراً للقارة يربط الساحلين الشرقي والغربي للولايات المتحدة. واكتمل الخط الحديدي الكندي العابر للقارة في العام ١٨٨٥، ثم الخط الحديدي العابر لسيبيريا في العام ١٩٠٣. وشهدت العقود السابقة على الحرب العالمية الأولى انفجاراً في تشييد السكك الحديدية، بالدرجة الأولى برأسمال بريطاني، في دول مثل الأرجنتين والهند وأستراليا والصين. وفي العام ١٩١٣، ضمت آسيا ١٠٪ تقريباً من شبكة السكك الحديدية بالعالم، وضمت الهند ثلاثة أرباع المجموع الآسيوي تقريباً، إذ جاءت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم في المسافة الميلية للسكك الحديدية الإجمالية[٥٥]. فيما كان نصيب أفريقيا من هذا المجموع أصغر كثيراً (٤٪ فقط)، لكن شُيّدت شبكة كبيرة في جنوب أفريقيا، ونشط الفرنسيون والبريطانيون في بناء السكك الحديدية في أماكن أخرى بالقارة الأفريقية، وفي أغلب الأحيان لأسباب إستراتيجية[٥٦].

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما تأثير هذه التجديدات في مجال النقل على تكلفة نقل السلع بين الدول؟ انخفضت تكاليف الشحن الاسمية جذرياً، لكن ما يهمنا هو التكلفة الحقيقية لنقل السلع. وأفضل طريقة لقياس هذه التكلفة هي أن نجمع أسعار شحن سلع معينة على طرق محددة ونعبّر عن هذه الأسعار كنسبة مئوية من أسعار السلعة المحددة، سواء في أسواق التصدير أم الاستيراد. ويمكن مقارنة "عوامل الشحن"[٥٧] مباشرة بالتعريفات الجمركية بحسب القيمة التي يُعبّر عنها أيضاً بالنسبة المئوية، كما أنها كوابح للتجارة، فضلاً عن أنها يمكن أن تستخدم لمقارنة تكاليف النقل عبر الطرق المختلفة والأوقات المختلفة.

قدم نورث بيانات حول واردات القمح إلى بريطانيا عبر خمسة طرق: البلطيق والبحر الأسود والساحل الشرقي للولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية وأستراليا[٥٨]. لم تبدأ أسعار

الشحن في الانخفاض بشكل ملحوظ إلا بعد منتصف القرن، وشهدت الفترة التالية للعام ١٨٧٠ أو نحوه إحدى أكثر حالات انخفاض تكلفة النقل استقراراً. وهذا التوقيت لا يختلف كثيراً عن التوقيت الذي قدمه مؤشر نيك هارلي[٥٩] لأسعار الشحن البحري البريطانية الذي يظل ثابتاً نسبياً بين العامين ١٧١٠ و١٨٤٠، قبل أن يهبط بنحو ٧٠٪ بين العامين ١٨٤٠ و١٩١٠. لكن المهم بالنسبة لنا هو تكلفة نقل السلع بين المنتجين والمستهلكين، وهذه التكلفة اعتمدت عادة على التكاليف البرية إضافة إلى أسعار الشحن البحري. وتأسيساً على الأعمال الرائدة لنيك هارلي، يمكن تقسيم عامل شحن القمح من شيكاغو إلى ليفربول إلى أجزائه الأساسية: من شيكاغو إلى نيويورك، ومن نيويورك إلى ليفربول[٦٠]. وبين العامين ١٨٦٦ و١٨٧٠، كان شحن البوشل[١٢] الواحد من القمح إلى نيويورك يكلف ١٧.٢٪ من سعر القمح في شيكاغو، وكان شحنه من نيويورك إلى ليفربول يكلف ١١.٦٪ فقط من سعره في شيكاغو. وفي الأعوام ١٩٠٩-١٩١٣، انخفض عاملا الشحن هذان إلى ٥.٥٪ و٤.٧٪ على التوالي[١٣]. ولذلك، يمكن تحليل التراجع النقطي بنسبة ١٨.٦٪ في عامل الشحن في تلك الفترة إلى تراجع نقطي بنسبة ١١.٧٪ في مكوّن شيكاغو- نيويورك وتراجع نقطي بنسبة ٦.٩٪ في المكوّن البحري (في المحيط الأطلسي). وقد ظل النقل البري أعلى تكلفة بكثير من النقل البحري. ونَخْلُص من ذلك إلى أن السكك الحديدية والقنوات أسهمت في دمج أسواق السلع العالمية في تلك الفترة بدرجة أكبر من البواخر التي يركز عليها المؤرخون الاقتصاديون عادة.

يقدم الجدول رقم (٧,٢) عوامل الشحن في العقود المتتالية مأخوذة من نورث، وياسوبا Yasuba، وستيمر Stemmer، وبيرسون، وهارلي، ووليامسن[٦١]. انخفض عاملا شحن تصدير الفحم بالبحر الأبيض المتوسط بدرجة مثيرة: من أكثر من ٢٠٠٪ حتى العام ١٨٧٠ أو نحوه إلى ٥٣.٨٪ بحلول العام ١٩١٠. ويوضح الجدول أيضاً أن تجارة الحبوب بشمال

---

(١٢) البوشل مكيال للحبوب وغيرها يساوي ثمانية غالونات أو نحو اثنين وثلاثين لتراً ونصف اللتر [المترجم].

(١٣) أسعار القمح بالدولار الذهبي مأخوذة من هارلي (Harley, 1980, pp. 246-47)، وسعر الشحن هو مجموع أسعار بالشحن بالبحيرة والقناة من شيكاغو إلى مدينة نيويورك (Statistical Abstract of the United States, various issues)، وأسعار الشحن البحري من مدينة نيويورك إلى ليفربول مأخوذة من (Harley, 1990, p. 167) (تُحوَّل كل المبالغ عند الضرورة إلى الدولار الورقي باتباع طريقة أوفيسر (Officer, 2006)).

المحيط الأطلسي التي قُتِلت بحثاً تبخس الانخفاض في تكلفة النقل العالمي الذي تحقق في تلك الفترة. كانت عوامل شحن القمح من الساحل الشرقي للولايات المتحدة إلى بريطانيا منخفضة ابتداءً، ولذلك لم تشهد انخفاضاً كبيراً. في حين حدث انخفاض أكبر وأوضح في عوامل الشحن من البحر الأسود وأمريكا اللاتينية، والأوضح من ذلك من المواقع الداخلية، التي كانت عوامل شحنها أعلى في البداية. على سبيل المثال، انخفضت أسعار تأجير سفينة الترامب[١٤] لشحن الأرز من رانغون Rangoon إلى أوروبا من ٧٤٪ إلى ١٨٪ من أسعار الأرز في رانغون بين العامين ١٨٨٢ و١٩١٤[٦٢].

الجدول رقم (٧,٢). عوامل الشحن إبان الفترة ١٨٢٠- ١٩١٠ (بالنسبة المئوية).

	السلعة	من	إلى	نوع العملية
(١)	القمح	البلطيق	بريطانيا	استيراد
(٢)	القمح	البحر الأسود	بريطانيا	استيراد
(٣)	القمح	الساحل الشرقي للولايات المتحدة	بريطانيا	استيراد
(٤)	القمح	نيويورك	بريطانيا	تصدير
(٥)	القمح	نيويورك	بريطانيا	استيراد
(٦)	القمح	شيكاغو	بريطانيا	تصدير
(٧)	القمح	أمريكا الجنوبية	بريطانيا	استيراد
(٨)	القمح	ريو دي لابلاتا	بريطانيا	استيراد
(٩)	القمح	أستراليا	بريطانيا	استيراد
(١٠)	الفحم	بريطانيا	جنوى	تصدير
(١١)	الفحم	ناجازاكي	شنغهاي	تصدير
(١٢)	خام النحاس	الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية	بريطانيا	استيراد
(١٣)	الغوانو	الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية	بريطانيا أو القارة الأوروبية	استيراد
(١٤)	النترات	الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية	بريطانيا أو القارة الأوروبية	استيراد

(١٤) سفن الترامب tramp (بمعنى المتجول أو المتشرد) سفن ليس لها خطوط سير ثابتة أو موانئ معلومة لاستدعائها، تستدعى أينما وجدت لشحن البضائع والسلع بإيجار يتفق عليه [المترجم].

تابع الجدول رقم (٧,٢).

	السلعة	من	إلى	نوع العملية
(١٥)	القهوة	البرازيل	بريطانيا أو القارة الأوروبية	استيراد
(١٦)	الجلود المملحة	ريو دي لابلاتا	بريطانيا	استيراد
(١٧)	الصوف	ريو دي لابلاتا	بريطانيا	استيراد
(١٨)	الأرز	رانغون	أوروبا	تصدير

	١٨٢	١٨٣	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠	١٩١
	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
(١)	٨.٠	٧.١	٧.٢		٦.٨	٩.٦	٤.٥	٣.٥	٥.٩	٣.٤
(٢)	١٥.٥	١٦.٣			١٥.٠	١٧.٣	٩.٢	٩.٧	١٠.٨	٦.٨
(٣)		١٠.٣		٧.٥	١٠.٩	٨.١	٨.٦	٥.٠	٨.٢	٣.٢
(٤)				١٠.٥					٦.٩	
(٥)				٩.٤					٦.٢	
(٦)						٣٣.٠	٢١.٧	١٣.٣	١٥.٩	٧.٤
(٧)								١٥.٦	١٨.٥	٧.٤
(٨)								١٥.٤		٦.٩
(٩)								٢٢.٣	٢٦.٧	١٥.٤
(١٠)			٢١٣. ١	٢٢٤. ٥	٢٤٦. ١	١٩٤. ٠	١٦٣. ١	٦٩.٧	٦٤.٥	٥٣.٨
(١١)							٨٤.٠	٥٧.٠	٣٥.٠	٢٠.٠
(١٢)					٢١.٣			٧.٨		
(١٣)					٢٤.٩			١٨.٥		
(١٤)					٣٤.١			٢٣.٠		٩.٧
(١٥)					٥.٢			٢.٠		١.٥
(١٦)					٣.١			٣.٨		
(١٧)					١.٣			١.٣		
(١٨)							٧٣.٨			١٨.١

المصدر: الصفوف (١)- (٣) مأخوذة من نورث (North, 1958, pp. 550-52)، والصفين (٤)- (٥) من بيرسون (Persson, 2004, p. 141)، والصف (٦) من هارلي (Harley, 1990, p. 167)، والصف (٨) والصفوف (١٢)- (١٧): من ستيمر (Stemmer, 1989, p. 31). والصف (١٠) من (Harley, 1989, pp. 334-36)، وطريق البحر الأبيض المتوسط وأسعار التصدير البريطاني مأخوذة من ميتشيل (Mitchell, 1988, pp. 748-49)، والصف (١١) من ياسوبا (Yasuba, 1978, p. 29)، والصف (١٨) من وليامسن (Williamson, 2002, p. 60) (البيانات للأعوام من ١٨٨٢ إلى ١٩١٤).

ومؤخراً، رجع شاه محمد ووليامسن إلى البيانات الأساسية لسلسلة أسعار الشحن البريطانية الواردة في عمل إيسرليز Isserlis واستخدماها في إنتاج سلسلة لمؤشرات أسعار الشحن على طرق محددة، معدلة ضد التضخم بأسعار السلع ذات الصلة[١٥]. يؤكد المؤلفان الانطباع السابق بحدوث تراجع شديد في أسعار الشحن الحقيقية بين العامين ١٨٧٠ و١٩١٣، لدرجة أن التراجع بنسبة ٥٠٪ أو أكثر هيمن على مجموعة من الطرق. يؤكد ذلك أن العقود الأربعة التي سبقت الحرب العالمية الأولى شهدت تراجعاً عالمياً كبيراً وغير مسبوق في تكلفة النقل العابر للقارات، وبخاصة عند أخذ التراجع في أسعار النقل البري في الحسبان.

السلع الضخمة وتأثيرات هيكشر– أولين[١٦]

لقد أوضح الشكل رقم (٥,٢) أنه حين تتراجع تكلفة النقل يزيد حجم التجارة في حال ثبات العوامل الأخرى. لكن ثورات النقل إبان القرن التاسع عشر لم تؤد إلى زيادة كميات السلع المتبادلة فقط، بل أدت أيضاً إلى زيادة التنوع في السلع المتبادلة، وكان لذلك تأثيرات بالغة الأهمية على الاقتصاد العالمي. فحين كانت تكلفة النقل العابر للقارات عالية جداً، كان من دواعي الاقتصاد الاقتصار على نقل السلع عالية القيمة منخفضة الوزن عبر المحيطات. وكانت هذه السلع في الغالب سلعاً تباع بأثمان باهظة في القارة المنقولة إليها لأنها لم تكن تُنتَج هناك مطلقاً أو كانت تُنتَج بكميات صغيرة جداً. معنى ذلك أن هذه السلع المستوْردة لم تكن تزاحم إنتاجاً محلياً، وهي بذلك كانت غير تنافسية تماماً. كما أوضح الشكل رقم (٥,٨) أنه على امتداد القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، كان الفلفل والتوابل الأخرى والنيلة تشكل معظم الواردات البرتغالية من آسيا، وإبان القرن الثامن عشر أصبحت واردات الشاي والقهوة مهمة في الحالتين الهولندية

---

(١٥) هذه السلسلة مذكورة في شكل مؤشر وليس عوامل شحن.

(١٦) يعتمد هذا القسم على عمل أورورك (O'Rourke, 2001) وأورورك ووليامسن (O'Rourke and Williamson, 1999, 2005)

والإنجليزية. وحتى منتصف القرن الثامن عشر، كان عدد صغير من السلع غير التنافسية (الفلفل والشاي والقهوة والتوابل والسكر والتبغ) يشكل ٥٧.٦٪ من الواردات الأوروبية من الأمريكتين وآسيا(١٧).

تغير ذلك جذرياً إبان القرن التاسع عشر. يبيّن الشكل رقم (٧.٢) فجوة أسعار القمح الإنجليزية-الأمريكية والواردات البريطانية من القمح الأمريكي خلال القرنين الماضيين. يوضح الشكل أن فجوة الأسعار تفاوتت على نحو واسع حول متوسط ١٠٠٪ تقريباً حتى العام ١٨٤٠ أو نحوه، وبعدها انهارت بطريقة مثيرة، وكان ذلك تحديداً هو الوقت الذي بدأت فيه بريطانيا في استيراد القمح من الولايات المتحدة. يتزامن هذا التوقيت بدقة مع التراجع في تكلفة النقل بداية من منتصف القرن الذي وثقناه في القسم السابق، وعلى وجه الخصوص مع مؤشر هارلي لأسعار الشحن[٦٤]. وعلى مدار القرن التاسع عشر، انتشرت التجارة العابرة للمحيطات في السلع الضخمة مثل الحبوب والمعادن والمنسوجات أكثر فأكثر. وكان من نتائج ذلك أن تجارة المسافات الطويلة بدأت تزيح أعداداً كبيرة من المنتجين المحليين، سواء منتجي المنسوجات الهنود أو المزارعين الأوروبيين. ووجدت الأرض الأوروبية نفسها في حالة منافسة مباشرة مع الأراضي الشاسعة والخصبة بالعالم الجديد، في حين وجد النساجون الهنود أنفسهم يتقهقرون أمام المنافسة من جانب التقنية ورأس المال الأوروبيين. ونتيجة لذلك، بدأت تجارة المسافات الطويلة تمارس تأثيرات اقتصادية واسعة على تخصيص الموارد، وبالتالي على أسعار العوامل وتوزيع الدخل، تماماً كما تنبأ مراقبان سويديان لهذه الفترة، هما إيلي هيكشر وبيرتل أولين[٦٥].

(١٧) تعد المنسوجات القطنية الهندية استثناء لهذه القاعدة العامة، حيث كانت سلعة استيرادية أوروبية مهمة جداً إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر، كما مر بنا في مواضع سابقة. والفرق الأساسي بين المنسوجات القطنية وسلع مثل الفلفل هو أن المنسوجات القطنية مع أنها نشأت في الهند إلا أنها كان يمكن أن تُقلَد من جانب المنتجين الأوروبيين، وهو ما حدث فعلاً، في مثال مبكر على الطبيعة الحرة غير المتقيدة بالمكان التي تميّز الصناعة.

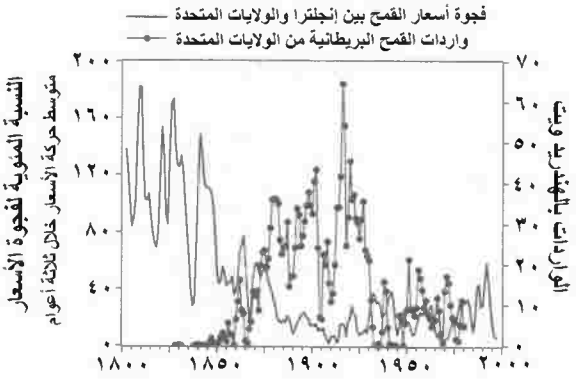

الشكل رقم (٧,٢). تجارة القمح الإنجليزية–الأمريكية إبان الفترة ١٨٠٠–٢٠٠٠[١٨].

المصدر: O'Rourke and Williamson (2005, figure 3, p. 10)

يؤكد الشكل رقم (٧,٣) هذه النقطة بجلاء بالنسبة لأحد الاقتصادات الأوروبية، وهو الاقتصاد البريطاني. فبداية من العام ١٥٠٠ فصاعداً، انخفضت نسبة الأرض إلى العمل مع نمو السكان وثبات مساحة الأرض. وفي اقتصاد مغلق تتحدد فيه أسعار السلع والعوامل بالعرض والطلب المحليين فقط، كان من شأن ذلك أن يؤدي إلى نتيجتين. أولاً، أن يرتفع الطلب على الغذاء نسبة إلى عرض الغذاء، ونتيجة لذلك ترتفع الأسعار النسبية للغذاء. ثانياً، كان لا بد أن ينخفض معدل الأجور نسبة إلى إيجار الأراضي مع وفرة العمل وندرة الأراضي. وكما يبيّن الجزء (أ) من الشكل رقم (٧,٣)، فقد تحققت هذه التنبؤات إبان الفترة السابقة على العام ١٨٤٠، إذ ارتفعت أسعار الغذاء نسبة إلى أسعار السلع المصنعة وانخفضت نسبة الأجور إلى الإيجارات. لكن بعد العام ١٨٤٠، اختلفت القصة تماماً الجزء (ب) من الشكل رقم(٧,٣). فمع أن عدد السكان المتزايد واصل الضغط على مساحة الأرض الثابتة وبسرعة أكبر من ذي قبل، فقد توقفت الأسعار النسبية للغذاء عن الارتفاع، وبدأت في النهاية في التراجع، بينما أخذت نسبة الأجور إلى إيجارات الأراضي في الارتفاع.

(١٨) الهندردويت وحدة وزن تساوي مئة رطل في الولايات المتحدة أو ١١٢ رطل في إنجلترا [المترجم].

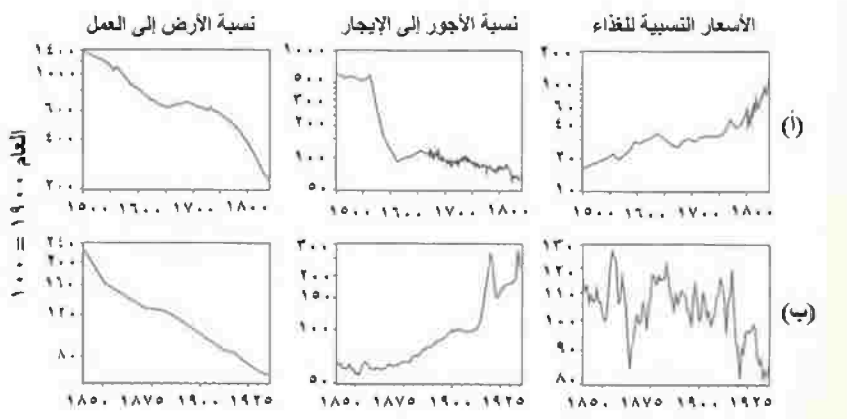

الشكل رقم (٧,٣). الأرض والعمل والأسعار النسبية للغذاء في بريطانيا إبان الفترة ١٥٠٠-١٩٣٦ (العام ١٩٠٠ = ١٠٠): (أ) الفترة ١٥٠٠-١٨٤٠، (ب) الفترة ١٨٤٠-١٩٣٦.

المصدر: O'Rourke and Williamson (2005)

مؤدى ذلك أنه في وقت ما من العقود التالية للعام ١٨١٥، لم تعد أسعار السلع والعوامل البريطانية تتقرر بالدرجة الأولى بما تمتلكه بريطانيا من أرض وعمل، وذلك يعكس انفتاح الاقتصاد البريطاني على تجارة المسافات الطويلة في سلع تنافسية مثل الحبوب. وأخذت الأسعار النسبية المحلية تتقرر على نحو متزايد وفقاً لشروط السوق العالمي بدلاً من العرض والطلب المحليين. فمع انخفاض تكلفة النقل، أدت الواردات الغذائية من العالم الجديد وأوكرانيا إلى منع أسعار المواد الغذائية البريطانية من الارتفاع، بل دفعتها في النهاية إلى الانخفاض. وأدى التراجع في أسعار المواد الغذائية النسبية بدوره إلى خفض أسعار الأراضي البريطانية وإيجاراتها، بينما استفاد العمال البريطانيون من الغذاء الرخيص.

على أن التأثير الذي بدأت التجارة تمارسه على أسعار العوامل وتوزيع الدخل على مستوى الاقتصاد كله لم يقتصر على بريطانيا. فلدينا أدلة كافية حول الأسعار النسبية للعوامل في أواخر القرن التاسع عشر، جمعها أوروورك وآخرون وجيفري وليامسن في سلسلة من الأبحاث، لخصها وليامسن في بحث له في العام ٢٠٠٢[٦٦]. تقدم

هذه البحوث بيانات حول ج/ع، أي نسبة الأجور (ج) للعمالة الحضرية غير الماهرة إلى عائدات (ع) الأراضي الزراعية. كان ذلك سعر العامل النسبي الرئيس في العصر الذي شكلت الزراعة فيه مكوناً مهماً من الاقتصاد واقتصرت التجارة العابرة للقارات فيه بالدرجة الأولى على تبادل المنتجات كثيفة المصادر كثيفة الأرض في مقابل المنتجات كثيفة العمالة مثل السلع المصنعة. وكان الأمر الذي حفز هيكشر وأولين هو مبادلة العالم الجديد وفير الأرض للغذاء في مقابل السلع المصنعة الأوروبية، ويقترح منطقهما أنه في أوقات العولمة لا بد من أن تتقارب نسبة ج/ع عالمياً. ففي اقتصادات العالم الجديد ذات الأرض الوفيرة ونسبة ج/ع العالية كان لا بد من أن تنخفض الأخيرة، وفي الاقتصادات الأوروبية ذات الندرة في الأرض ونسبة ج/ع المنخفضة كان لا بد أن ترتفع الأخيرة. وبالأرقام المطلقة، كان لا بد أن تلحق الأجور الأوروبية (التي كانت منخفضة نتيجة لمحدودية الأرض المتوفرة لكل عامل) بالأجور في العالم الجديد (التي كانت مرتفعة هناك نتيجة لوفرة أراضي العالم الجديد وموارده الطبيعية)، في حين كان من المنتظر أن تلحق أسعار الأراضي المنخفضة في العالم الجديد بأسعارها المرتفعة في أوروبا. وبوجه عام، تنطبق هذه التنبؤات على أواخر القرن التاسع عشر[٦٧].

كما أن دول العالم الثالث التي شاركت في الاقتصاد المعولم لأواخر القرن التاسع عشر شهدت هي الأخرى اتجاهات مماثلة[٦٨]. ففي الاقتصادات ذات الندرة في الأرض مثل اليابان وكوريا وتايوان زادت نسبة الأجور إلى الإيجارات كثيراً، بينما انخفضت بشدة في البلاد والمناطق ذات الوفرة في الأرض والمصدّرة للمواد الغذائية مثل الأرجنتين وأورغواي وبورما وسيام ومصر والبنجاب. وأخيراً، يوضح القياس الاقتصادي وعمليات المحاكاة أن اندماج أسواق السلع كان بالفعل عنصراً رئيساً في دفع هذه الاتجاهات الدولية في أسعار العوامل[٦٩].

وكما سنرى، فقد كانت لهذا التحول تأثيرات حاسمة على طبيعة السياسة التجارية. فقبل العام ١٨١٥، كما وثّقت الفصول السابقة باستفاضة، كانت الحكومات تعتبر التجارة الدولية وسيلة لانتزاع الدخل من خلال الفصل بين الأسعار المدفوعة للمنتجين في مكان والأسعار المدفوعة من المستهلكين في مكان آخر. وكان

السؤال حينئذ هو إلى مَنْ تؤول هذه الدخول، وكانت نتيجة ذلك- كما رأينا- هي المنافسة الدولية بين الشركات التجارية الدولية والحروب المتكررة في عصر المركنتيلية. ولذلك كان النزاع المرتبط بالتجارة دولياً في طبيعته. ثم جاء النقل الأرخص والتجارة العابرة للقارات في السلع التنافسية ليضيف إلى السياسة التجارية النزاع الداخلي على المستوى الوطني بين تلك الجماعات من المجتمع التي كسبت نتيجة للتجارة العابرة للقارات والجماعات التي خسرت منها[١٩]. وأينما كان الخاسرون أقوياءً سياسياً كانت النتيجة تعريفات جمركية حمائية مصممة لحمايتهم من التأثيرات السلبية لتراجع تكلفة النقل. وسوف نرى لاحقاً كيف عملت هذه الضغوط السياسية على أرض الواقع على مدار أواخر القرن التاسع عشر.

إمبريالية القرن التاسع عشر

ثمة عامل آخر مهم كان مواتياً للعولمة إبان القرن التاسع عشر ينبغي أن نناقشه عند تلك النقطة، ولو بإيجاز. فالثورة الصناعية لم تؤد إلى التفاوتات الاقتصادية التي ستكون موضع التركيز في هذا الفصل والفصول التالية وحسب، بل أدت أيضاً إلى تفاوتات عسكرية وسياسية. وقد نجحت ثلاث دول أوروبية تحديداً، هي المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا، في استغلال هذه التفاوتات للتوسع في آسيا وأفريقيا على مدار القرن التاسع عشر. وقد جاء ذلك على حساب الحكام المحليين، وكذلك على حساب أضعف المنافسين الإمبراطوريين ، مثل الإمبراطورية العثمانية التي خسرت في شمال أفريقيا لصالح البريطانيين والفرنسيين وفي منطقة البحر الأسود لصالح الروس وفي البلقان لصالح القوى التي أطلقتها النزعة القومية الأوروبية إبان القرن التاسع عشر، ومنها مثلاً اليونان التي نالت استقلالها مبكراً في العام ١٨٣٢. وفي هذه الأثناء كانت هناك قوة "أوروبية" أخرى، هي الفرع

(١٩) كان ذلك يعني أيضاً أن النزاع الدولي حول مَنْ الذين "سيحصلون على العوائد" أصبح أقل أهمية. ففي مقابل احتكار تجارة التوابل الذي كان عملاً صعباً جداً في إنجازه، أصبح احتكار تجارة الحبوب ضرباً من الحماقة والجنون.

البريطاني بالولايات المتحدة، تباشر برنامجاً مماثلاً للتوسع الإمبراطوري، في الغالب على حساب القبائل الأمريكية الأصلية.

وكما لاحظنا في موضع سابق، فإن قدرة القوى الأوروبية على توسيع سيطرتها على هذا النطاق قد تعززت كثيراً بفعل التقنيات الجديدة للثورة الصناعية. فيذكر هيدريك Headrick أن النسبة من سطح الأرض التي تسيطر أوروبا عليها زادت من ٣٧٪ في العام ١٨٠٠ إلى ٦٧٪ في العام ١٨٧٨، ثم إلى ٨٤٪ بحلول العام ١٩١٤[٧٠]. ويرجع هيدريك ذلك التوسع المثير إلى تفاعل عاملين: قوة التقنية الجديدة، والدوافع التجارية والجيوسياسية للهيمنة على الأراضي والموارد في آسيا وأفريقيا. يقسم هيدريك هذه العملية إلى ثلاث مراحل متعاقبة: الاختراق، ثم الغزو، ثم الدمج في الاقتصاد العالمي الآخذ في الاتساع من خلال توفير البنية التحتية للنقل والاتصال. كان من الأدوار المهمة جداً في أولى هذه المراحل ذلك الدور الذي لعبته المراكب البخارية المسلحة المخصصة للمياه الضحلة التي أبحرت في أنهار مثل إيراوادي في الحروب الإنجليزية- البورمية ويانغستي في حروب الأفيون، التي تغلبت بسهولة على الزوارق الحربية والينكات الحربية التي تصدت لها. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أسهمت البندقية التي تحشى من مؤخرتها والمدفع الرشاش في حسم معظم المعارك لصالح القوات الاستعمارية، إذ حوّلتها إلى مباراة أحادية الجانب. ربما كان الاستخدام الوقائي للكينين[٢٠] في أهمية القوة النارية ذاتها، إن لم يكن أهم منها، إذ اكتشفه اليسوعيون في أمريكا اللاتينية واستخدموه ضد الملاريا، ما مكّن التجار والمبشرين والجنود والإداريين الأوروبيين من اختراق مناطق شاسعة في أفريقيا وآسيا وغزوها في أمان.

وعموماً، فإن الأوروبيين استخدموا القوة التي تراكمت لديهم لفرض شروط التجارة الحرة على بقية العالم. ولعل المثال الأوسع شهرة لذلك، وإن كان شائناً، هو حروب الأفيون التي شنّتها بريطانيا على الصين في الأعوام ١٨٣٩- ١٨٤٢ والأعوام ١٨٥٦- ١٨٦٠. كانت شركة الهند الشرقية البريطانية قد فقدت احتكارها للتجارة مع

(٢٠) الكينين quinine مادة شبه قلوية شديدة المرارة تُعالَج بها الملاريا [المترجم].

الصين في العام ١٨٣٣ نتيجة للضغط من التجار الراغبين في رفع مبيعات المنسوجات والأفيون في الصين. وحين منعت الصين واردات الأفيون في العام ١٨٣٩، أُعْلِنت بريطانيا الحرب عليها وهزمتها بسهولة بقوة عسكرية صغيرة. وبموجب معاهدة نانكنغ Treaty of Nanking (١٨٤٢) مُنِحت بريطانيا هونغ كونغ، وفُتِحت خمسة موانئ منها شنغهاي أمام التجارة الحرة، وثُبِّتت التعريفات الجمركية الصينية عند مستوى ٥٪ فقط. وتعلل البريطانيون للحرب الثانية بأن الصينيين اعتلوا سفينة بريطانية، تدعى "السهم". وشارك الفرنسيون في هذه الحرب إلى جانب البريطانيين، وفتحت معاهدة تينستين Treaty of Tientsin الناتجة مزيداً من الموانئ إضافة إلى نهر اليانغستي أمام التجارة الدولية، وشُرِّعت تجارة الأفيون[٧١]. وكما سنرى لاحقاً، فإن الصين لم تكن البلد الآسيوي الوحيد المستقل اسمياً الذي أُجْبِر على التجارة الحرة في تلك الفترة.

كانت الإمبراطورية البريطانية تتقدم أيضاً بخطى سريعة في آسيا. ففي الهند، عُيِّن أيرلندي - إنجليزي آخر، هو اللورد مويرا Lord Moira، حاكماً عاماً للبنغال في العام ١٨١٣. وبقيادته، هزمت شركة الهند الشرقية الكوركا[٢١] في نيبال وكذلك فرسان البنداري[٢٢] الذين كانوا يغيرون بانتظام على المناطق الخاضعة للسيطرة البريطانية. وفي أثناء الحرب الأخيرة، هزم مويرا أيضاً حلفاء مختلفين للبنداري، من أبرزهم حاكم مراثا أو رئيس وزرائها الذي كان يعرف باسم بشوا peshwa، وكذلك حكام دولتي ناجبور Najpur وإندور Indore. وفي العام ١٨١٨، قبلت دولة راجاسان Rajasthan سيادة شركة الهند الشرقية البريطانية. وبحلول العام ١٨٢٠، كانت الهند كلها حتى حدود البنجاب تخضع للسيطرة البريطانية. وأسس رافلز مستعمرة بريطانية في سنغافورة في العام ١٨١٩، وضمت بريطانيا مالاكا في العام ١٨٢٤، وعلى مدار ما تبقى من

---

(٢١) الكوركا Gurkha هو الاسم الذي أطلقه البريطانيون على جيش مملكة كوركا النيبالية في الحرب معها (١٨١٤- ١٨١٦)، وبعد هزيمتهم، جندتهم شركة الهند الشرقية البريطانية كوحدات مرتزقة بجيش الشركة، ثم الجيش البريطاني أو الهندي [المترجم].

(٢٢) قبائل البنداري Pindari قبائل انتشرت في دول مراثا وحظيت بحماية شيوخ المراثا الذين كانوا يوفرون المؤن لجيوشهم، اشتهروا بالسلب والنهب، ظهرت إبان القرن الثامن عشر في أثناء انهيار الإمبراطورية المغولية [المترجم].

القرن سيطرت تدريجياً على ما أصبح يعرف باسم شبه جزيرة الملايو البريطانية British Malaya. واحتل البريطانيون أيضاً معظم الشريط الساحلي البورمي في العام ١٨٢٦[٧٢] نتيجة للحرب الإنجليزية- البورمية الأولى. وتلا ذلك سلسلة من التوسعات الأخرى في منتصف القرن: السند والبنجاب وبيرار Berar وأوده Oudh. وحدث الفصل الأخير في العام ١٨٥٧، حين تمرد الجيش البنغالي واستولى على دلهي وأعلن ولاءها للقائد المغولي المسن بهادر شاه الثاني Bahadur Shah II. وبعد صراع وحشي، قُمِعت الثورة وتولت الحكومة البريطانية المسؤولية عن إدارة الهند من الشركة، ونُفي بهادر إلى رانغون، واحتُلت بورما الدنيا وضُمَت في الحرب الإنجليزية-البورمية الثانية في العام ١٨٥٢.

في هذه الأثناء، وفي تحرك قدر له أن يسيطر على أذهان القوى الغربية مجدداً إبان القرن التالي، استولى الفرنسيون على كمبوديا ولاوس وكوشينشينا، وأخيراً فيتنام كلها. وكان تأسيس ما عُرِف بالهند الصينية الفرنسية French Indochina أحد العوامل التي دفعت البريطانيين إلى احتلال بورما كلها في العام ١٨٨٥ والقضاء نهائياً على آخر سلالة ملكية بورمية، وبعدها أداروا البلاد كمقاطعة هندية، على الرغم من أنها حافظت دائماً على هويتها المنفصلة. وفي هذه المرحلة، كانت الدولة المستقلة الوحيدة الباقية في جنوب شرق آسيا هي سيام التي عملت كدولة حاجز محايدة بين الممتلكات الفرنسية والبريطانية في المنطقة[٧٣]، وحتى سيام نفسها فقدت ممتلكاتها في لاوس في النهاية لصالح الفرنسيين.

وفي شمال أفريقيا، كانت الجزائر وتونس وطرابلس قد حققت جميعها استقلالاً واقعياً عن الإمبراطورية العثمانية من أوائل القرن الثامن عشر، مع أنها ظلت شكلياً تحت السيادة التركية. وشهد القرن التاسع عشر وقوع الدول الثلاث، إضافة إلى المغرب (التي لم تخضع يوماً للعثمانيين) ومصر، للهيمنة الأوروبية. ففي أبريل ١٨٢٧، ضرب آخر داي جزائري، هو الداي حسين، القنصل الفرنسي ديفال Deval بمخفقة الذباب غضباً من عدم سداد فرنسا لدينها الناتج عن مشتريات الحبوب بين العامين ١٧٩٣ و١٧٩٨. وبعد ثلاثة أعوام من عمليات الحصار والمفاوضات الفاشلة،

احتلت الحكومة الفرنسية الجزائر في العام ١٨٣٠ ، و"وجدت فرنسا نفسها متورطة في مشروع استعماري لم ترده ولم تكن مستعدة له"[٧٤]. وبحلول العام ١٨٤٧ ، كان قائد المقاومة الجزائرية عبدالقادر قد أُجْبِر أخيراً على الاستسلام، وأصبحت الجزائر مستعمرة استيطانية فرنسية.

قوّض الاحتلال الفرنسي التوازن السياسي القائم في شمال أفريقيا كلها. ففي حين رحب حكام تونس في البداية بهزيمة منافسيهم الجزائريين، خضعت تونس تدريجياً للنفوذ الأوروبي، وأُعْلِنت محمية فرنسية في العام ١٨٨١. ووجدت المغرب نفسها في حالة حرب مع الفرنسيين في العام ١٨٤٤ ، حين التمس عبدالقادر المأوى فيها، ومع الإسبان في العام ١٨٥٩ نتيجة لنزاع حول حدود سبتة. وفي العام ١٩١٢ ، أُعْلِن المغرب أيضاً محمية فرنسية. وفي طرابلس، أعاد العثمانيون تأسيس الحكم المباشر في العام ١٨٣٥ ، لكنهم فقدوها في النهاية بعد الحرب مع إيطاليا في العامين ١٩١١-١٩١٢. وأخيراً، تجلى الضعف العثماني في مصر في العام ١٧٩٨ ، حين نجح نابليون في غزو مصر، واستلزم الأمر تدخلاً بريطانيا في العام ١٨٠١ لإعادة السلطة العثمانية عليها. ولعله من المذهل أكثر من ذلك كله، أن الحاكم الألباني لمصر محمد علي حين غزا سوريا في العام ١٨٣١ ، هددت نجاحاته العسكرية وجود الإمبراطورية العثمانية برمتها، التي اضطرت إلى طلب النجدة من الروس في العام ١٨٣٣ ومن البريطانيين والنمساويين في العام ١٨٤٠[٧٥]. وبعد ذلك، زاد النفوذ الفرنسي والبريطاني الاقتصادي والسياسي في مصر التي أصبحت لهم فيها مصالح مالية وإستراتيجية بعد شق قناة السويس، إلى أن أعلن البريطانيون الحماية على مصر في العام ١٨٨٢.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء، كان البريطانيون قد أسسوا مستعمرة كيب كولوني Cape Colony التي استولوا عليها من الهولنديين في العام ١٨٠٦ ، ومُنِحت لهم بشكل دائم في مؤتمر فيينا. وكانت لهم أيضاً عدة قواعد في غرب أفريقيا، من أهمها فريتاون في سيراليون التي نفذت البحرية الملكية منها تحريم تجارة العبيد والتي كانت تعيد إليها العبيد المحررين. وفي أواخر القرن التاسع عشر، كان مغامرون من أمثال سيسيل رودس Cecil Rhodes وجورج غولدي George Goldie يستخدمون هذه

القواعد كنقاط انطلاق للسيطرة على الأراضي نيابة عن الشركات الخاصة، وكانت الحكومة تتدخل بعد ذلك لتأسيس الحكم البريطاني الرسمي في الأراضي التي ضُمّت بهذه الطريقة. وفي النهاية، قُسّمت القارة كلها تقريباً بين القوى الأوروبية المختلفة فيما سمي "التدافع على أفريقيا" Scramble for Africa إبان الفترة من العام ١٨٨٠ فصاعداً[٧٦]. وكان البريطانيون والفرنسيون في صدارة هذا التدافع، لكن يظل المثال الأسوا والأبشع للوحشية الأوروبية في أفريقيا هو "دولة الكونغو الحرة"(٢٣) التي حكمها ليوبولد الثاني ملك بلجيكا، وآلت السيطرة عليها إلى الدولة البلجيكية نتيجة للغضب الدولي من طريقة معاملة سكانها. ومن هذه الفترة فصاعداً، أخذت أهمية الأسواق الأفريقية تزداد تدريجياً بالنسبة للمنتجين الأوروبيين. ولذلك شكّلت أفريقيا أقل من ٣٪ من الصادرات البريطانية في منتصف القرن التاسع عشر، ثم ٤.٣٪ في العام ١٨٩٠، ثم ٨.٣٪ في العام ١٩٠٦[٧٧].

وفي حين وسّعت فرنسا وبريطانيا إمبراطوريتيهما فيما وراء البحار، وسّعت روسيا إمبراطوريتها في جوارها. فإلى الغرب، استولت روسيا على فنلندا في العام ١٨٠٩ (من السويد) وبيسارابيا في العام ١٨١٢ (من العثمانيين) وبولندا (نتيجة للتقسيم الثالث في العام ١٧٩٥ ومؤتمر فيينا في العام ١٨١٥). ومن هذه النقطة فصاعداً، تحول التوسع الروسي تماماً إلى الشرق والجنوب (على الرغم من أنها تدخلت في عدة مناسبات نيابة عن إخوتها السلاف مثل الصرب والبلغار الذين ثاروا ضد الحكم العثماني). حقق الروس تقدماً مبكراً في القوقاز، فاستولوا على جورجيا (١٨٠١) وشمال أذربيجان (١٨١٣) ويريفان Yerevan (١٨٢٨)، وقد انتزعت

(٢٣) تعد دولة الكونغو الحرة Congo Free State أو الكونغو البلجيكية من الحالات النادرة للاستعمار الخاص، حيث كانت ملكاً شخصياً لملك بلجيكا ليوبولد الثاني (من ٩ أبريل ١٨٣٥ إلى ١٧ ديسمبر ١٩٠٩) الذي غزاها لحساب نفسه بقروض من الحكومة حين عارض شعبه وحكومته فكرة الاستعمار. كان من الممارسات الوحشية التي اتبعها البلجيكيون مع السكان الأفارقة وأثارت عليهم العالم أن القرى كانت ملزمة بإكمال النقص في حصة المطاط المطلوبة منها بقتل عدد من أبنائها وقطع أيديهم وتقديمها للبلجيكيين مع المطاط كدليل على القتل، ولذلك أخذت القرى تغير على بعضها لجمع الأيدي لإكمال الحصص العالية المفروضة عليها، وكان الجنود البلجيكيون أحياناً يخدعون قادتهم بقطع أيدي الناس دون قتلهم [المترجم].

المنطقتين الأخيرتين من بلاد فارس. ولم تتمكن من إخضاع الشيشانيين إلا في العام ١٨٥٩، والجراكسة في العام ١٨٦٤، بعد عقود من الصراع الوحشي[٧٨]. وكان التقدم أسهل في آسيا الوسطى، حيث مد الروس سيطرتهم إلى كازاخستان، وتقدموا إلى تركستان، واستولوا على شيمكنت Chimkent وطشقند وسمرقند وخيوه Khiva وخوقند Kokand وبخارى[٧٩]. وانتهى هذا التقدم إلى الصدام مع القوات الأفغانية في العام ١٨٨٥ وإلى أزمة مع بريطانيا التي انزعجت من التوسع الروسي ولذلك ساعدت الجراكسة سراً إبان العقد الرابع من القرن التاسع عشر، ثم وقفت إلى جانب العثمانيين علناً في حرب القرم في الأعوام ١٨٥٣- ١٨٥٦. وأدت المفاوضات التالية إلى الاتفاقية الإنجليزية- الروسية حول دوائر نفوذ كل منهما وأوقفت التوسع الروسي في هذا الاتجاه.

وإلى أقصى الشرق، احتفظت الامبريالية الروسية بزخمها، فاحتلت سخالين والأراضي المجاورة لها جنوب نهر أمور التي أقامت فيها قاعدة فيلاديفوستوك Vladivostok البحرية التي أصبحت نقطة النهاية لخط السكك الحديدية العابر لسيبيريا. وانتزعت منطقة أمور Amur من الصينيين، واستطاع الروس مع ذلك أن يحتفظوا بعلاقات طيبة مع الصين، وفي النهاية أسسوا دائرة نفوذ في منشوريا وحصلوا على الحق في ربط فيلاديفوستوك بخط السكك الحديدي السيبيري من خلالها. وكما سنرى لاحقاً، فإن هذه العملية أدت في النهاية إلى النزاع مع القوة الصاعدة في المنطقة، وهي اليابان.

يفخر الأمريكيون "بتفردهم" مقارنة بالدول الأوروبية التي جاء منها معظم أسلافهم، وربما كانوا محقين في فخرهم، إذ كثيراً ما يقولون إنهم على خلاف الأوروبيين الذين أقاموا إمبراطوريات متعاقبة بالغزو الظالم للشعوب والأراضي الآسيوية والأفريقية، توسعوا سلمياً ضمن حدودهم الطبيعية، ولم يتدخلوا في الخارج إلا لهزيمة الطغاة والدفاع عن حرية الشعوب الأخرى الأقل حظاً. وحين يفكر الأمريكيون في مؤسسي الأسطورة القومية، وهم البيوريتانيون في نيو إنجلند، يفضلون

ألا يتذكروهم وهم راكعون "على ركبهم وبعد ذلك على السكان الأصليين"[٢٤]، ويركزون بدلاً من ذلك على "المدينة المشرقة الواقعة على التل" والانبثاق من "الصدر الأخضر النضر للعالم الجديد". وبالفعل، جرى معظم التوسع الغربي للولايات المتحدة المبكرة بشراء الأراضي: لويزيانا من نابليون في العام ١٨٠٣ بخمسة عشر مليون دولار، وفلوريدا من الإسبان في العام ١٨١٩ بخمسة ملايين دولار، وألاسكا من الروس في العام ١٨٦٧ بسبعة ملايين دولار. ويقول رايموند آرون Raymond Aron ساخراً: "لم تشترِ دولة هذه المساحات الشاسعة بهذه الأثمان البخسة قط"[٨٠].

لكن العنف والغزو لم يغيبا تماماً، وكان الأمريكيون الأصليون ضحاياه الأساسيين. وقعت في الأعوام ١٨٤٦-١٨٤٨ حرب على المكسيك، اعتبرها هيو بروغان Hugh Brogan "أمراً مشيناً"، ضمت "الجمهورية الإمبراطورية" الشابة من خلالها مساحات شاسعة: أريزونا ونيو مكسيكو وأوتا Utah وكولورادو ونيفادا وكاليفورنيا[٨١]. اندلعت هذه الحرب بالدرجة الأولى بسبب ضم الولايات المتحدة لجمهورية تكساس بإرادة الأخيرة في العام ١٨٤٥، بعد أن ثار المستوطنون الأمريكيون الذين أسسوها ضد المكسيك وأعلنوا استقلالها في العام ١٨٣٦. كان مذهب منرو للعام ١٨٢٣ الذي أعلن أن نصف الكرة الأرضية الغربي مغلق في وجه تدخل القوى الأوروبية، في حقيقته إعلاناً لهذا الجزء من العالم دائرة نفوذ للولايات المتحدة، دون إشارة صريحة إلى رغبات سكان مستعمرات أمريكا اللاتينية الذين كانوا حينذاك في حالة ثورة ضد الإمبراطورية الإسبانية. وكانت الوسيلة الوحيدة لإنفاذ المذهب هي قوة البحرية الملكية البريطانية التي منعت المنافسين الأوروبيين الممكنين من اتخاذ أي إجراء عبر المحيط الأطلسي، في مثال "للركوب المجاني" للشريك الأضعف في التحالف على أكتاف الشريك الأقوى، بمعنى استغلاله. وكان "التنازل" المقابل هو أن تمتنع الولايات المتحدة عن التدخل في أوروبا، تمشياً مع تحذيرات جورج واشنطن من التورط في تحالفات مع القوى الأجنبية.

---

(٢٤) بمعنى أنهم كانوا يدّعون التقوى والورع، بينما كانوا يبيدون السكان الأصليين [المترجم].

كان توسع الولايات المتحدة في غرب القارة الذي يسَّرته السكك الحديدية وألهبته الهجرة المتزايدة من أوروبا، سريعاً جداً في العقود التالية لانتهاء الحرب الأهلية في العام ١٨٦٥، إذ اكتسحت الأمريكيين الأصليين بسهولة بالغة، على الرغم من أن الأخيرين قاوموا بشجاعة. وأعلن رسميا اكتمال ضم التخوم في العام ١٨٩٠، ما يعني ضمناً أن نسبة الأرض إلى العمل أخذت في الانخفاض من ذلك الحين فصاعداً وبدأت مرحلة تناقص الغلة. تلا ذلك كساد العام ١٨٩٣ وهياج واسع بين العمال وهياج زراعي شعبوي ضد السياسات النقدية الانكماشية التي صاحبت تطبيق قاعدة الذهب(٢٥). علاوة على أن ألمانيا وروسيا واليابان كانت تؤكد نفوذها المتزايد في العالم تأسيساً على عمليات التصنيع السريعة في كل منها، وهو ما أثار مخاوف من أن الولايات المتحدة قد تتأخر فيما اعتبرته صراعاً داروينياً قاسياً على التفوق الاقتصادي والسياسي.

وكما أوضح ريتشارد هوفستادتر Richard Hofstadter ببراعة، فإن هذا المزاج القومي القائم على مزيج من القلق والنزعة القتالية والإيمان "بالقدر المحتوم" للولايات المتحدة بأن تقود العالم(٢٦)، وجد متنفساً له في الحرب الإسبانية- الأمريكية في العام ١٨٩٨[٨٢]. بدأت الحرب بأفضل النوايا، وهي مساعدة الثوار الكوبيين ضد الظلم الإسباني، واندلعت بسبب الانفجار غير المفسر حتى الآن للبارجة الأمريكية مين USS Maine في هافانا. وسرعان ما تمكّنت قوة بحرية وحملة عسكرية أمريكية، كانت تضم تيودور روزفلت و"مروضي الجياد"(٢٧) الذين شاركوا في مهمة شهيرة في معركة سان

---

(٢٥) وفقاً لنظام أو قاعدة الذهب، تقوم الدولة بسك عملتها بالذهب (عملة معدنية بوزن محدد من الذهب)، أو بأوراق نقدية قابلة للتحويل إلى ذهب وذلك من خلال الغطاء الذهبي الكامل الذي يحتفظ به البنك المركزي في مقابل عمليات إصدار النقود الورقية. عُمِل بهذه القاعدة من العام ١٨٨١ إلى العام ١٩٣٠ عندما قطعت بريطانيا العلاقة بين الإسترليني والذهب [المترجم].

(٢٦) القدر المحتوم manifest destiny هو الاسم الذي أطلق على سياسة الولايات المتحدة لضم كل المناطق إلى غربها حتى المحيط الهادي على مدار النصف الأول من القرن التاسع عشر، مع أن العبارة نفسها لم تُبتَكر إلا في ١٨٤٥. وتشير العبارة أيضاً إلى "عبء الرجل الأبيض" المقدر عليه قيادة العالم [المترجم].

(٢٧) مروضو الجياد rough riders هو الاسم الذي أطلق على أول قوة فرسان أمريكية [المترجم].

خوان هيل[٢٨]، من هزيمة القوات الإسبانية. ودفع الخوف غير القائم على أساس من أن يقوم أسطول إسباني من الفلبين بمهاجمة الساحل الغربي للولايات المتحدة، الأمريكيين إلى إرسال أسطول الشرق الأقصى الأمريكي بقيادة العميد جورج ديوي George Dewey من هونغ كونغ إلى الفلبين، ونجح في تحطيم الأسطول الإسباني في خليج مانيلا دون خسارة رجل واحد. ووفقاً لمنطق الحرب، أو بالأحرى لا منطق الحرب المألوف، كانت هناك حاجة إلى "حماية" الأسطول الأمريكي المنتصر من الأعمال العدائية المنطلقة من البر، عن طريق قوة احتلال، وبدأت أعمال عدائية مع الفلبينيين الراغبين في نيل استقلالهم عن إسبانيا. وهكذا انتهت الحرب التي أطلقتها أمريكا لتحرير الكوبيين من الظلم الإسباني بتورط أمريكا في القمع الوحشي لثورة فلبينية. وسرعان ما استخدم الأمريكيون الحجج المعتادة للتمسك بثمار الغزو، وهي تحديداً أن الفلبينيين كانوا غير قادرين على حكم أنفسهم، وأن الجزر كانت ثمينة كبوابة إلى الثروات الوهمية بالسوق الصيني. وكان المبشرون البروتستانت أيضاً حريصين على إنقاذ الفلبينيين من العقيدة المسيحية الخاطئة[٢٩]، فيما كانت مقاومة الفلبينيين المسلمين المعروفين باسم المورو عنيفة وثابتة[٣٠]، ولم تُقْمَع إلا بوحشية شديدة. وتمثلت النتيجة غير المقصودة لكل هذه الأعمال في الاستيلاء على كوبا وبورتوريكو والفلبين وغوام Guam.

---

(٢٨) كانت معركة سان خوان هيل Battle of San Juan Hill هي الأخرى ضد إسبانيا في سانتياغو، وانتصر فيها الأمريكيون في العام ١٨٩٨ [المترجم].

(٢٩) الفلبينيون كاثوليك مثل الإسبان الذين احتلوا بلادهم، بينما الأمريكيون بروتستانت. تذكر أن الإسبان تذرعوا بالحرص على هداية الفلبينيين إلى العقيدة الكاثوليكية "الحقة" حين غزو بلادهم، وها هم الأمريكيون يتذرعون بالحرص على إنقاذ الفلبينيين أنفسهم من العقيدة الكاثوليكية "المضللة" وهدايتهم إلى العقيدة الحقة "الحقيقية"- البروتستانتية- لانتزاع الفلبين من إسبانيا، في استخدام فج للدين في أغراض السياسة والاقتصاد والهيمنة [المترجم].

(٣٠) نقل الإسبان إلى مسلمي الفلبين اسم المورو الذي أطلقوه على المغاربة، وحرفوه إلى مورسكي (الذي يعني نصف مغربي) للإشارة إلى مسلمي بلادهم الذين بقوا فيها بعد سقوط ممالك الأندلس، في حالة شائعة لتعميم المصطلحات، كما عممت كلمة "عربي" في قرون الإسلام الأولى للإشارة إلى المسلمين، وكما عممت كلمة "تركي" لاحقاً للإشارة المسلمين [المترجم].

وضُمّت هاواي أيضاً إلى الولايات المتحدة في العام ١٨٩٨. كانت هذه الجزر التي اكتشفها النقيب جيمس كوك في العام ١٧٧٨ تُستخدَم كمرفأ توقف لسفن صيد الحيتان، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطورت فيها صناعة السكر برأسمال أمريكي وعمال مهاجرين بالدرجة الأولى. أقرّت معاهدة تبادل الامتيازات للعام ١٨٧٦ إعفاء السكر القادم من هاواي من الرسوم عند دخول السوق الأمريكي، ما أدى إلى زيادة الأسعار التي كان منتجوه يحصلون عليها. ونتيجة لذلك زادت المساحة الهكتارية للسكر في هاواي أكثر من عشرة أضعاف بين العامين ١٨٧٠ و١٨٩٠، وهو ما حفز تدفقاً كبيراً للعمال الصينيين واليابانيين، وجعل لملاك المزارع الأمريكيين بالدرجة الأولى مصلحة شخصية قوية في استمرار الوصول التفضيلي إلى السوق الأمريكي[٨٣]. وأدى اعتماد اقتصاد هاواي المتزايد على الولايات المتحدة بدوره إلى تعزيز القدرة الأمريكية على المساومة، ما مكّن الولايات المتحدة من الحصول على بيرل هاربر في العام ١٨٨٧، وإن كان ذلك قد أغضب فرنسا وبريطانيا كثيراً. فقد أثبت الميناء أنه مفيد للأمريكيين في الحرب الإسبانية- الأمريكية، لكن سكان هاواي استاؤوا من التنازل عن الميناء، وهو ما أحدث صدعاً بين السكان وأصحاب المزارع. وحين أبطلت تعريفة ماكينلي McKinley للعام ١٨٩٠ رسوم السكر الأمريكية واستعاضت عنها بإعانة إنتاج محلية أفادت المنتجين الأمريكيين وأضرت بمزارع هاواي، عَّمق ذلك الصدع بين الجانبين، لأنه أعطى أصحاب المزارع حافزاً قوياً لإدماج هاواي في الولايات المتحدة[٨٤]. وبذل الحاكم المحلي الأخير لهاواي، وهي الملكة ليليوكالاني Lili'uokalani، محاولات عقيمة لمقاومة الهيمنة الأمريكية، لكنها خُلِعت في العام ١٨٩٣، وبعد ذلك أُعْلِنت الجمهورية في هاواي، قبل أن تُضمّ أخيراً إلى الولايات المتحدة بعد خمسة أعوام.

جاء صراحة في تقرير للجنة المالية بمجلس النواب الأمريكي في العام ١٨٧٦ أن "المحيط الهادي محيط أمريكي ... والطريق السريع المستقبلي العظيم بيننا ومئات الملايين من الآسيويين الذين يتطلعون إلينا من أجل التجارة والحضارة والمسيحية"[٨٥]. واتساقاً مع هذا الاعتقاد تصدّرت الولايات المتحدة عملية فتح اليابان أمام التجارة الغربية،

حين دخل العميد بيري Perry خليج طوكيو عنوة في العام ١٨٥٣، ما دفع عملية التحديث اليابانية الرائعة بعد إعادة ميجي[٣١] في العام ١٨٦٨. كان النشاط التجاري والتبشيري في الصين قد بلور رأياً عاماً في الولايات المتحدة متعاطفاً مع دولة الصين وشعبها. ولذلك، فحين حث وزير الخارجية جون هاي John Hay اليابان والقوى العظمى الأوروبية في العام ١٨٩٩ للحفاظ على سياسة "الباب المفتوح" أمام التجارة والاستثمار من جانب كل الأمم الأجنبية واحترام "الوحدة الإقليمية والإدارية للصين" دون تقسيمها إلى دوائر نفوذ منفصلة، حظي ذلك بشعبية واسعة في الداخل الأمريكي، حتى وإن لم يحترم هذا التعهد أو يراعى، حتى من جانب الولايات المتحدة نفسها. وأخيراً، فمع حيازة ممتلكات استعمارية في المحيطين الأطلسي والهادي، كان طبيعياً أن تتابع الولايات المتحدة مشروعاً لربط المحيطين بقناة عبر برزخ بنما الضيق. وحين واجهت الولايات المتحدة صعوبات في الحصول على إذن شق القناة من كولومبيا التي كانت القناة المستقبلية تقع على أراضيها، رتّبت "ثورة" أسست جمهورية بنما المستقلة التي أجّرت القناة للولايات المتحدة لمدة تسعة وتسعين عاماً في مقابل الحصول على عشرة ملايين دولار مع توقيع العقد وربع مليون دولار سنوياً، وصدّق مجلس الشيوخ الأمريكي على عقد الإيجار في العام ١٩٠٤. وعادت القناة إلى بنما في نهاية العام ١٩٩٩.

كانت هذه الإمبراطوريات جميعها تفرض سياسات التجارة الحرة على الأقاليم التي احتلتها حديثاً وتشجع تشييد السكك الحديدية لأسباب اقتصادية وإستراتيجية. ولذلك يمكن القول بأن الإمبريالية كانت قوة دافعة رئيسة للعولمة إبان القرن التاسع عشر[٣٢]. وكانت تقنيات الثورة الصناعية – كما رأينا – القوة الدافعة الرئيسة الأخرى للعولمة في تلك الفترة. وعلى النقيض من ذلك، فأينما كانت الدول حرة في اختيار

---

(٣١) راجع حاشية سابقة للمترجم حول فترة ميجي أو إعادة ميجي Meiji Restoration [المترجم].

(٣٢) ذهب نيل فيرغسن Niall Ferguson في كتابه الشهير إلى حد ابتكار مصطلح "العولمة الإنجليزية" Anglobalization لوصف هذه الظاهرة، زاعماً أنه "لا توجد منظمة في التاريخ عملت من أجل تشجيع النقل الحر للبضائع ورأس المال والعمل أكثر من الإمبراطورية البريطانية إبان القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين" (Ferguson, 2003, p. xxi).

سياستها التجارية، وبخاصة في الجمهوريات والدول المستقلة بالعالم الجديد، كانت التعريفات الجمركية العالية هي القاعدة إبان الفترة الممتدة من معركة وترلو إلى الحرب الكبرى.

السياسة التجارية إبان القرن التاسع عشر(٣٣)

تفاوتت السياسات التجارية إبان القرن التاسع عشر كثيراً بين القارات. ففي أوروبا، تمثلت الصورة العامة في التحرير التدريجي حتى العقد الثامن من القرن التاسع عشر، وهو ما عزّز تأثير تراجع تكلفة النقل، ثم تلا ذلك رد فعل حمائي أضعف التأثيرات الدمجية لتقنيات النقل الجديدة، لكنه لم يبطلها تماماً. وفي الأمريكتين، وبدرجة أقل في أستراليا، كانت التعريفات الجمركية عالية طوال القرن التاسع عشر. وكما رأينا، فإن القوى الغربية فرضت التجارة الحرة على الصين، وحدث شيء مماثل في الأقاليم التي أخضعتها الإمبراطوريات الأوروبية وكذلك في الدول الأخرى في آسيا وأفريقيا التي استطاعت أن تحافظ على استقلالها.

بعد الحروب النابليونية، كانت السياسات التجارية الأوروبية حمائية بوجه عام. وكانت الاستثناءات الأولى لهذه القاعدة العامة دولاً صغرى مثل هولندا التي تبنت سياسة تجارية ليبرالية نسبياً في العام ١٨١٩، والدنمرك التي أبطلت حظر الاستيراد وتبنت تعريفات جمركية منخفضة منذ العام ١٧٩٧. وكان أول اقتصاد كبير يُحَرِّر هو بريطانيا التي انتقلت القوة فيها إلى أصحاب المصالح الحضريين المهتمين بالتصدير. وحدثت سلسلة من الإصلاحات الليبرالية إبان العقدين الثالث والرابع من القرن التاسع عشر، تلاها قرار روبرت بيل Robert Peel بالغ الأهمية بإلغاء قوانين الحبوب في العام ١٨٤٦ ونقل المملكة المتحدة إلى سياسة التجارة الحرة أحادية الجانب، على

(٣٣) يعتمد هذا القسم بالدرجة الأولى على عمل أورورك ووليامسن (O'Rourke and Williamson, 1999, chapters 3, 6)، الذي يعتمد بدوره على بيروك (Bairoch, 1989)، باعتباره المرجع المعياري حول السياسة التجارية الأوروبية في تلك الفترة.

الرغم من اعتراضات ملاك الأراضي ومعظم حزب التوري[٣٤] الذي كان روبرت بيل ينتمي إليه[٨٦]. وما حدث في بريطانيا، حدث أيضاً في دول أخرى. فقد شهدت الأعوام التالية للعام ١٨٤٦ تحركاً أوسع نحو التحرير في دول مثل إمبراطورية النمسا - المجر وإسبانيا وهولندا وبلجيكا والسويد والنرويج والدنمرك[٨٧]. وكما يشير أكومينوتي وفلندريو Accominotti and Flandreau، فإن متوسط التعريفات الجمركية واصل الانخفاض طوال العقد السادس من القرن التاسع عشر في الدول الأوروبية الكبرى[٨٨].

وحدث اختراق آخر في العام ١٨٦٠ مع إقرار معاهدة كوبدين- شيفالير الإنجليزية-الفرنسية التي ألغت كل أشكال حظر الاستيراد الفرنسية ورسوم التصدير البريطانية على الفحم وخفّضت التعريفات الجمركية البريطانية على النبيذ. وأسست المعاهدة أيضاً علاقات الدولة الأولى بالرعاية most-favored-nation (MFN) بين البلدين، ووضعت الأساس لسلسلة أخرى من الصفقات التجارية الثنائية بين دول أوروبا الغربية التي تبنت جميعها مبدأ الدولة الأَوْلى بالرعاية. ومع أن خفض التعريفات الجمركية كان يحدث فعلاً في أوروبا في وقت المعاهدة[٨٩]، فإن الطبيعة غير التمييزية لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية عزّزت بقوة الطبيعة التعددية للنظام التجاري إبان القرن التاسع عشر التي أشرنا إليها في موضع سابق فيما يتعلق بزوال الامتيازات المركنتيلية التي ميزت القرن الثامن عشر. وكان مبدأ الدولة الأولى بالرعاية يعني أيضاً أن تعمم التنازلات الثنائية آلياً على كل المشاركين في هذه الشبكة من المعاهدات التي أسهمت بالتأكيد في تسريع عمليات خفض التعريفات الجمركية في تلك الفترة. ويذكر بايروخ أن متوسط التعريفات الجمركية على أراضي القارة الأوروبية انخفض إلى ما بين ٩-١٢٪ بحلول منتصف العقد الثامن من القرن التاسع عشر، وفي هذه المرحلة "كانت ألمانيا قد أصبحت فعلياً دولة حرة تجارياً"[٩٠].

---

(٣٤) التوري Tory حزب بريطاني ظهر في العام ١٦٧٨ لمعارضة قانون إقصاء وريث العرش البريطاني جيمس دوق يورك الذي تبناه حزب الويغ Whig الإصلاحي، وظل حزباً معارضاً للإصلاح ومؤيداً للملك حتى حُل في أوائل القرن التاسع عشر، وهو سلف حزب المحافظين الذي ورث أفكاره ومبادئه [المترجم].

لذلك كانت اتجاهات السياسة التجارية الأوروبية حتى العقد الثامن من القرن التاسع عشر تعزز تأثير تراجع تكلفة النقل. لكن الأمور تغيرت بعد ذلك مباشرة نتيجة للتأثير المتزايد للتجارة العابرة للقارات على أسعار العوامل وهو ما أبرزناه في موضع سابق. وجاءت نقطة التحول في أواخر العقد الثامن من القرن التاسع عشر والعقد الذي تلاه، حين بدأ تأثير الحبوب الرخيصة القادمة من العالم الجديد وروسيا يكشف عن نفسه في الأسواق الأوروبية، وكان من أمثلة هذا التأثير أن إيجارات الأراضي الحقيقية في بريطانيا انخفضت بنسبة أكثر من ٥٠٪ بين العامين ١٨٧٠ و١٩١٣. يمكن إرجاع كل هذا التراجع البريطاني تقريباً إلى اندماج أسواق السلع الدولية[٩١]. وإجمالاً، فإنه بحلول نهاية القرن التاسع عشر، بدأت التجارة الدولية تمارس تأثيراً كبيراً على توزيع الدخل وخفض دخول ملاك الأراضي نسبة إلى دخول العمال عبر أنحاء أوروبا كافة[٩٢]. وأينما كان أصحاب المصالح في الأراضي أقوياء بما يكفي، كان رد الفعل التشريعي متوقعاً. ففي ألمانيا، حَمَى بسمارك كلاً من الزراعة والصناعة في العام ١٨٧٩، وفي فرنسا رُفِعت التعريفات الجمركية إبان العقد التاسع من القرن التاسع عشر ومرة أخرى في العام ١٨٩٢، وفي السويد أعيد فرض الحماية الزراعية في العام ١٨٨٨ والحماية الصناعية في العام ١٨٩٢، وفي إيطاليا فُرِضت تعريفات جمركية معتدلة في العام ١٨٧٨ تلتها تعريفات جمركية أشد في العام ١٨٨٧ (على الرغم من أن ذلك لم يكن كافياً لمنع الهجرة الجماعية من الريف[٩٣]).

يبيّن الشكل رقم (٧,٤) التعريفات الجمركية المكافئة بحسب القيمة لأنواع الحبوب الأوروبية الأساسية الأربعة (القمح والشعير والشوفان والجاودار) في ثلاث دول (فرنسا وألمانيا والسويد). يبيّن الشكل أن الحماية كانت عالية جداً للقمح في فرنسا، وللجاودار والشوفان في ألمانيا، وللجاودار والشعير في السويد. وتفضيل أنواع الحبوب عن غيرها كان يعكس اعتبارات سياسية، منها مثلاً أن القمح كان منتجاً رئيساً للجماعة الزراعية في فرنسا، بينما كانت الارستقراطية البروسية متخصصة في الجاودار. وفي الدول الثلاث جميعها تجاوزت التعريفات الجمركية على أنواع الحبوب أحياناً ٥٠٪. وذلك يمثل حماية ثقيلة بأي معيار.

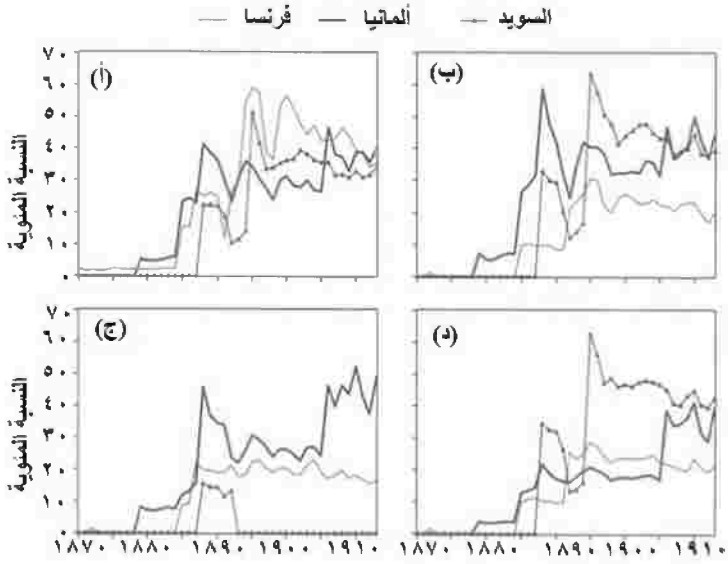

الشكل رقم (٧,٤) . التعريفات الجمركية الأوروبية على الحبوب إبان الفترة ١٨٧٠-١٩١٣ (بالنسبة المئوية للقيمة المكافئة): (أ) القمح، (ب) الجاودار، (ج) الشوفان، (د) الشعير.

المصدر: البيانات الأساسية في O'Rourke (1997)

وعلى ذلك يمكن القول بأن أوروبا الغربية شهدت نمطاً عاماً من التحرير، تلاه انقلاب نحو الحماية، دفعته التأثيرات التوزيعية لغزو الحبوب. كانت هناك بالطبع استثناءات لهذا التحرك، منها التحرير الأقصر والأقل جذرية في أيبيريا. كما ظلت بعض الدول الصغيرة تتبنى حرية التجارة نسبياً، مثل هولندا وبلجيكا وسويسرا والدنمرك التي استطاعت أن تحوّل نفسها من مصدّر حبوب إلى مستوّرد حبوب ومصدّر للمنتجات الحيوانية[٩٤]. والأهم من ذلك أن المملكة المتحدة هي الأخرى حافظت على التجارة الحرة على الرغم من جهود وزير المستعمرات جوزيف تشامبرلين Joseph Chamberlain في الاتجاه المعاكس. ففي العام ١٩٠٣، ألقى تشامبرلين خطاباً في برمنغهام اقترح فيه أن تكون الإمبراطورية البريطانية منطقة تجارة تفضيلية، وهو ما كان يتطلب بالضرورة أن تفرض المملكة المتحدة تعريفات جمركية على الدول الأخرى

خارج الإمبراطورية. وكان هذا الخطاب بداية لجدل حاد حول السياسة التجارية في بريطانيا دام حتى العام ١٩٠٦، حين ضَمِن انتصار الليبراليين في الانتخابات العامة أن تظل بريطانيا حرة تجارياً حتى اندلاع الحرب في العام ١٩١٤.

لكن لماذا لم تظهر أدبيات ضخمة في العلوم السياسية رداً على الردة إلى الحماية الزراعية في كل الدول[٩٥]. كانت الاعتبارات الاقتصادية مهمة بالتأكيد، وقد ظهر أن دولاً مثل الدنمرك والمملكة المتحدة التي أبقت على التجارة الحرة الزراعية كانت أقل عرضة لانخفاض الأسعار والإيجارات الذي أتت به العولمة. وفي الحالة الدنمركية، كانت أسعار الحبوب منخفضة ابتداءً، في حين كان هذا البلد ملائماً جداً لتلبية المتطلبات المتزايدة لمائدة الإفطار البريطانية، وذلك جزئياً بسبب نجاح الجمعيات التعاونية في الدنمرك. وفي الحالة البريطانية، كانت الزراعة قد انكمشت فعلاً بدرجة ملحوظة، ولم يكن من شأن مزيد من التراجع أن يؤثر كثيراً على الاقتصاد العام[٩٦]. وفي أماكن أخرى، بدا أن العولمة تقوّض نفسها. علاوة على أن ذلك التحول نحو الحماية اتضح أنه دائم. فدول مثل ألمانيا، وبخاصة فرنسا، ظلت تؤيد الحماية الزراعية بقوة على مدار بقية الألفية[٩٧].

استفاد ملاك الأراضي بالعالم الجديد من الصادرات، ولذلك مالوا إلى تأييد التجارة الحرة. على أن ذلك لا يعني بحال أن السياسة التجارية كانت أكثر تحرراً في العالم الجديد منها في أوروبا، لأن المنتجين بالعالم الجديد طلبوا الحماية من المنافسة الأوروبية. وكما رأينا فيما سبق، فإن الصناعات الناشئة التي بدأت في الولايات المتحدة في أثناء الحروب الفرنسية كانت الأساس لجماعة ضغط شمالية مؤيدة للتعريفات الجمركية، بقيت لفترة طويلة. ونتيجة لجهود هذه الجماعة، ارتفعت التعريفة الأمريكية على المنسوجات القطنية المستوْردة من نحو ٢٠٪ بعد قانون التعريفة للعام ١٨١٦ إلى نحو ٦٠٪ في أوائل العقد الخامس من القرن التاسع عشر. وقد تصدى لهذه الجماعة المصدّرون الجنوبيون لسلع مثل القطن والتبغ، وكانت لهم الغلبة من حين لآخر. على سبيل المثال، خفّضت تعريفة واكر Walker tariff للعام ١٨٤٦ الحماية على المنسوجات القطنية إلى ٢٥٪ بحسب القيمة، ثم خفّضتها ثانية في العام ١٨٥٧ إلى

٢٤٪[٩٨]. وكان التوتر بين الشمال والجنوب حول السياسة التجارية سمة ثابتة للسياسات الأمريكية قبل الحرب الأهلية، ومع انتصار الشمال في النزاع تهيأ المشهد لارتفاع التعريفات الجمركية. وقد رُفِعت بشكل ملحوظ في أثناء الحرب لأغراض الدخل، لكن سيطرة الجمهوريين على الكونجرس ضمنت أن تبقى مرتفعة جداً بعد ذلك. ومن ذلك على سبيل المثال أن متوسط التعريفة الصناعية الأمريكية بلغ ٤٤٪ في العام ١٩١٣[٩٩]. وثمة مؤشر آخر على الطبيعة الحمائية للسياسة التجارية الأمريكية في تلك الفترة هو أنها لم تشارك- على خلاف معظم الدول الأوروبية - في مبدأ الدولة الأولى بالرعاية غير المشروط، وهو ما كان يعني أنها لم تكن ملزمة بتقديم تنازلات لأطراف ثالثة من خلال معاهدات ثنائية(٣٥).

وفي كندا، اشتد تأييد الحماية بعد تحرك بريطانيا إلى التجارة الحرة في العام ١٨٤٦ الذي قضى على مكانة كندا المميّزة في السوق التصديري الرئيس بالنسبة لها. وتعزز هذا التأييد أكثر بعد الحرب الأهلية الأمريكية والارتفاع الناتج عنها في التعريفات الجمركية جنوب الحدود. ففي العام ١٨٧٨، اِنْتخِب المحافظون ببرنامج ("سياسة قومية") حمائي، ولذلك فرض قانون التعريفة الجديد الصادر في العام ١٨٧٨ تعريفات جمركية على السلع الزراعية بين ٢٠ و٥٠٪ وتعريفات جمركية صناعية بين ٢٠ و٣٠٪. وواصلت معدلات التعريفة الارتفاع في الأعوام التالية، وظلت كندا حمائية على مدار بقية القرن التاسع عشر[١٠٠]. وفي أستراليا، تنامى الضغط من أجل الحماية في مستعمرة فيكتوريا من منتصف العقد السادس من القرن التاسع عشر بعد التراجع في إنتاج الذهب والانخفاض الناتج عن ذلك في فرص العمل في التعدين[١٠١]. وبعد أن كان قانون التعريفة للعام ١٨٦٥ بفيكتوريا يضع حداً أعلى للتعريفات الجمركية قدره ١٠٪ بحسب القيمة، بلغ هذا الحد الأعلى في العام ١٨٩٣ وبعد سلسلة من زيادات التعريفة إلى ٤٥٪[١٠٢]. وكانت المستعمرات الأسترالية الأخرى دائماً أقل

(٣٥) إلا إذا قدمت تلك الأطراف الثلاثة للولايات المتحدة التنازلات نفسها التي قدمتها الولايات المتحدة بموجب هذه المعاهدة أو تلك. حول سياسة الدولة الأولى بالرعاية غير المشروطة، انظر فينر (Viner, 1924).

ميلاً إلى الحماية من فيكتوريا، وجاءت التعريفة الفيدرالية الأولى للعام ١٩٠٢ في مكانة وسط بين الجانبين. لكن اشتدت الحماية كثيراً في العام ١٩٠٦ والعام ١٩٠٨[١٠٣]، وذلك بالدرجة الأولى بسبب موقف حزب العمال الأسترالي القوي. وكانت نيوزيلندا أكثر ليبرالية من كندا وأستراليا، لكن قانون التعريفة للعام ١٨٨٨ ضاعف متوسط تعريفات الاستيراد إلى نحو ٢٠٪، وتواصل الاتجاه الصاعد في قانون لاحق للتعريفة[١٠٤].

وكما ذكرنا في موضع سابق، فإن التأثير الأولي لحركة الاستقلال في أمريكا اللاتينية كان إلغاء القيود الاستعمارية التي ربطت تجارة القارة بأيبيريا في العصر الاستعماري. لكن بعد وقت قصير من الاستقلال، أخذت التعريفات الجمركية الأمريكية اللاتينية في الارتفاع[١٠٥]. وما قانون التعريفة المكسيكي الأول للعام ١٨٢١ الذي فرض تعريفة قدرها ٢٥٪ بحسب القيمة على كل الواردات إلا مثالاً واحداً. ورُفِعت التعريفات الجمركية كثيراً في العام ١٨٢٣، وبلغ متوسطها ٤٥٪ إبان العقد الخامس من القرن التاسع عشر. وفي هذه الأثناء بلغ متوسط التعريفة في الأرجنتين ٢١٪ في العام ١٨٢٢ و٣١٪ في العام ١٨٣٦. وشهد الربع الثالث من القرن التاسع عشر تخفيفاً للحماية في أمريكا اللاتينية، ثم أخذت التعريفات الجمركية ترتفع ثانية في الربع الأخير من القرن. فرفعت الأرجنتين التعريفات الجمركية بداية من العقد الثامن من القرن التاسع عشر فصاعداً، وهو الشيء نفسه الذي حدث في البرازيل[١٠٦].

كانت الحاجة إلى زيادة الدخل هي الدافع التقليدي الرئيس وراء رفع التعريفات الجمركية في أمريكا اللاتينية. فكانت التعريفات الجمركية تشكل ٥٨٪ على الأقل من الإيرادات الحكومية لإحدى عشرة دولة أمريكية لاتينية في العقود السبعة التالية للعام ١٨٢٠[١٠٧]. وشهدت الأعوام التالية للاستقلال أكثر من ثلاثين حرباً دولية وأهلية في المنطقة، وهو ما ينبئ عن الحاجة إلى دخول عالية، في الوقت الذي كانت حالة التخلف وانخفاض الكثافات السكانية فيه تجعل الموارد الأخرى للدخل غير موثوق فيها. وعلى ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي كان في البداية العامل الرئيس وراء التعريفات الجمركية الأمريكية اللاتينية، ومع ذلك فإن العودة إلى مزيد من الاستقرار

السياسي في وقت لاحق من القرن لم يستتبع العودة إلى معدلات تعريفة منخفضة. وبدلاً من ذلك، أدت القوة المتزايدة لأصحاب المصالح الحضريين إلى تبني محاولات مقصودة لدعم الصناعة المحلية عن طريق الحماية. ومن ذلك على سبيل المثال، أن الهدف المنصوص عليه لقانون التعريفة البرازيلي للعام ١٨٧٩ كان حماية الصناعة المحلية. وتمثلت نتيجة ذلك في أنه مع نهاية الحقبة الليبرالية المفترضة، تميزت أمريكا اللاتينية بأعلى تعريفات جمركية في العالم. وبحلول العام ١٩١٣، كان متوسط التعريفات الجمركية نحو ٣٥٪ في أورغواي ونحو ٤٠٪ في البرازيل وأكثر من ٤٥٪ في فنزويلا[١٠٨].

كانت الصورة مختلفة تماماً في أفريقيا وآسيا. ففي الغالب كانت سياسات التجارة الحرة مفروضة على المستعمرات الأوروبية، وكانت المستعمرات التي تمتعت بالحكم الذاتي (والمكوّنة من البيض) التي ذكرناها آنفاً تشكل الاستثناء الرئيس لتلك القاعدة. وفي كل المناطق، كانت الدول المستقلة تُجبَر على اتباع سياسة التجارة الحرة، كما رأينا في حالة الصين. كان ذلك بمثابة صدمة عولمية كبرى في دول كانت في السابق مغلقة نسبياً. ومن ذلك على سبيل المثال أن بول بايروخ يذكر أن صادرات الصين في العام ١٨٤٠ بلغت سبعة دولارات فقط لكل مئة مواطن، في مقابل ثلاثة وأربعين دولاراً لبقية آسيا، وأربعمئة وعشرين دولاراً لأوروبا باستثناء روسيا، وأربعمئة وستين دولاراً لأمريكا اللاتينية، وتسعمئة وعشرين دولاراً للمملكة المتحدة[١٠٩]. ولم تُمنَح الصين الحق في وضع سياستها التجارية إلا إبان العقد الثالث من القرن العشرين، وكانت اليابان أكثر انغلاقاً من الصين، لكن بعثة العميد بيري في العام ١٨٥٣ أنتجت معاهدة أولية فتحت ميناءين يابانيين أمام التجارة الخارجية، وفي معاهدة أخرى في العام ١٨٥٨ ألزمت اليابان نفسها بتعريفة قدرها ٥٪ على كل من الواردات والصادرات[١١٠]. وفي أقل من عقد، تحولت اليابان من وضع أقرب إلى الاكتفاء الذاتي إلى تجارة حرة حقيقية، وهو تغيير جذري بكل المقاييس[١١١]. وفي الخمسة عشر عاماً التالية، ارتفعت التجارة الخارجية اليابانية سبعين ضعفاً إلى ٧٪ من الدخل القومي[١١٢]. ومع أن اليابان سُمِح لها بزيادة التعريفات الجمركية تدريجياً بداية من العام ١٨٩٩،

فقد بقيت التعريفات الجمركية فيها منخفضة في الغالب قبل العام ١٩١١، حين طُبقت أول تعريفة مستقلة (وحمائية)[١١٣].

اجتازت الأمم الآسيوية الأخرى خبرات مماثلة. فتبنت تايلند حداً قدره ٣٪ للتعريفة في العام ١٨٥٥، فيما بدأت كوريا تندمج اقتصادياً مع اليابان قبل وقت طويل من ضم اليابان لها رسمياً في العام ١٩١٠. وتبنت الهند وإندونيسيا السياسات الليبرالية التي فرضها عليهما سادتهما الاستعماريون البريطانيون والهولنديون. وأدى الضغط الروسي إلى كبح التعريفة الإيرانية عند حد ٥٪ من بداية القرن التاسع عشر، ولم تستعد إيران استقلالية التعريفة إلا في العام ١٩٢٨. وكانت الإمبراطورية العثمانية الاستثناء الذي يؤكد القاعدة، ذلك لأن تعريفاتها الجمركية ارتفعت في تلك الفترة، لكن ذلك كان ناتجاً عن انخفاضها في السابق، حيث كانت عند مستوى ٣٪ بموجب معاهدات كانت الإمبراطورية قد وقّعتها مع القوى الأوروبية في العصر الحديث المبكر، كما رأينا في الفصل الرابع. ثم جاءت معاهدة العام ١٨٣٨ مع المملكة المتحدة لتسمح للإمبراطورية برفع تعريفاتها الجمركية إلى ٥٪، لكن في مقابل إلغاء الإمبراطورية للاحتكارات وأشكال الحظر. ومع بداية الحرب الكبرى، كان العثمانيون قد سمح لهم برفع تعريفاتهم الجمركية إلى ١١٪، وهو مستوى متواضع من الحماية مقارنة بالمستويات التي كانت سائدة في أوروبا و"مناطق الاستيطان الحديث"، كما كان يطلق على الأمريكتين وأستراليا[١١٤].

كان معظم أفريقيا – كما رأينا – قد أدمج في إمبراطوريات دول أوروبية مختلفة في أواخر القرن التاسع عشر، ومع أن السياسات التجارية المتبعة من القوى المختلفة تفاوتت كثيراً فيما بينها، فإن التأثير الصافي لتلك السياسات تمثل في فتح القارة تماماً أمام التجارة الدولية[١١٥]. وكما هو متوقع، كانت السياسات الأكثر تحرراً هي تلك المفروضة من جانب البريطانيين الذين تبنت مستعمراتهم تعريفات جمركية منخفضة عادة، كانت (بعد منتصف القرن) غير تمييزية بالمرة. فيما كانت سياسات التعريفة بالمستعمرات الفرنسية تمارس التمييز عادة لصالح المنتجات الفرنسية. وفي حالات كثيرة (مثل الجزائر وتونس والهند الصينية)، "اِستُوعِبت" سياسات هذه المستعمرات في

سياسة المركز الاستعماري، بمعنى أنها تبنت سياسات التعريفة الفرنسية وأن المنتجات الفرنسية كانت تدخل إلى المستعمرات دون رسوم (على الرغم من أن العكس لم يكن يحدث، إلا في حالة الجزائر). ومارست المستعمرات الإيطالية والبرتغالية التمييز أيضاً لصالح هاتين القوتين الاستعماريتين، بينما كانت الكونغو البلجيكية من حيث المبدأ تتبع سياسة التجارة الحرة. وكانت بعض المستعمرات بالتأكيد أكثر انفتاحاً أمام التجارة من غيرها. وفي كل الحالات كان الانفتاح بين المستعمرات والمراكز الاستعمارية يعني انفتاح المستعمرات أمام المستعمرين أكثر مما يعني الانفتاح في الاتجاه الآخر، وذلك بسبب الاستثمارات الأوروبية في البنية التحتية للنقل.

يقدم الجدول رقم (٧,٣) نظرة عامة على سياسات التعريفة في أواخر القرن التاسع عشر، إذ يبيّن متوسط الرسوم على السلع المصنعة في العام ١٨٧٥ والعام ١٩١٣. كانت التعريفات الجمركية صفراً في بريطانيا، وهو معدل استثنائي، وكانت منخفضة جداً في آسيا باستثناء اليابان التي استعادت استقلال تعريفتها في العام ١٩١٣، كما رأينا، وبدأت تستخدمها لتشجيع التصنيع. وإجمالاً، فإن التعريفات الجمركية الصناعية ارتفعت في أواخر القرن التاسع عشر في أوروبا (الدنمرك وإمبراطورية النمسا- المجر، وكانت هولندا استثناءً لذلك)، وكما أوضح الشكل رقم (٧,٤)، فإن التعريفات الجمركية الزراعية ارتفعت هي الأخرى، حتى يمكن أن نقول إن قارة أوروبا شهدت في تلك الفترة ردة في مجال التعريفة[١١٦]. ففي عدة دول أوروبية اقتربت التعريفات الجمركية الصناعية من مستوى ٢٠٪ أو تجاوزته. وكانت التعريفات الجمركية أعلى في كندا والولايات المتحدة هنا أيضاً، وكانت عالية جداً في دول أمريكية لاتينية مثل البرازيل وكولومبيا والمكسيك، التي وصلت فيها إلى ٥٠٪. مؤدى ذلك أنه بينما عملت السياسة التجارية والامبريالية على تعزيز تأثير تراجع تكاليف النقل في المملكة المتحدة وأفريقيا وآسيا، عملت التقنية والسياسة في الاتجاه المعاكس في الأماكن الأخرى[٣٦].

(٣٦) إننا نفضل الأدلة حول التعريفات الجمركية القطاعية على متوسط التعريفة الذي يستخدم عادة والذي يُعرَّف بأنه نسبة العائدات الجمركية إلى إجمالي الواردات. فلا يميّز متوسط التعريفة بين التعريفات

الجدول رقم ٧,٣). متوسط التعريفات الجمركية على الواردات الصناعية في العام ١٨٧٥ والعام ١٩١٣ (بالنسبة المئوية).

	١٨٧٥ (١)	١٩١٣ (٢)
المملكة المتحدة	٠	٠
آسيا		
الصين		٤-٥
الهند		٤
إيران		٣-٤
اليابان		٢٥-٣٠
تايلند		٢-٣
تركيا		٥-١٠
أوروبا		
النمسا- المجر	١٥-٢٠	١٨
بلجيكا	٩-١٠	٩
الدنمرك	١٥-٢٠	١٤
فرنسا	١٢-١٥	٢٠
ألمانيا	٤-٦	١٣
إيطاليا	٨-١٠	١٨
هولندا	٣-٥	٤
النرويج	٢-٤	
إسبانيا	١٥-٢٠	٤١
السويد	٣-٥	٢٠
سويسرا	٤-٦	٩
الممتلكات الاستعمارية		
أستراليا		١٦
كندا		٢٦
نيوزيلندا		١٥-٢٠
الولايات المتحدة		٤٤

الجمركية المقصود بها العوائد والتعريفات الجمركية المقصود بها الحماية، كما أنه عرضة لمشكلات حادة في أرقام المؤشرات (انظر Irwin 1993a; Anderson and Neary 2005). وعلى النقيض من ذلك، تعتبر بيانات عصبة الأمم الواردة في الجدول رقم (٧,٣) متوسطات ترجيحية unweighted averages، فيما تعد بيانات بيروك تقديرات انطباعية للتعريفات الجمركية الصناعية المعتادة أو المتوسطة.

تابع الجدول رقم ٧,٣).

	(١) ١٨٧٥	(٢) ١٩١٣
أمريكا اللاتينية		
الأرجنتين		٢٨
البرازيل		٧٠-٥٠
كولومبيا		٦٠-٤٠
المكسيك		٥٠-٤٠

المصدر: للعمود (١) (Bairoch, 1989, table 5, p. 42)، للعمود (٢) (League of Nations, 1927, p. 15)، ما عدا البرازيل والصين وكولومبيا وإيران واليابان والمكسيك ونيوزيلندا وتايلند وتركيا (Bairoch, 1989, table 16, p. 139)

اندماج أسواق السلع إبان الفترة ١٨١٥-١٩١٤

ما تأثير هذه التطورات التقنية والسياسية على أسواق السلع الدولية؟ يبدو إجمالاً أن تقنيات النقل الجديدة خفّضت التكلفة بشدة لدرجة أن تأثيراتها غطت على تأثير النزعة الحمائية الأوروبية والأمريكية المتصاعدة. فكما رأينا في الفصل الخامس، فإن التجارة العابرة للقارات عموماً نمت بمعدل أعلى قليلاً من ١٪ سنوياً بين العامين ١٥٠٠ و١٨٠٠. لكن على خلاف ذلك، نمت هذه التجارة منذ نهاية الحروب النابليونية بمتوسط سنوي قدره نحو ٣.٥٪[١١٧]، على الرغم من حدوث تقلبات كبيرة في هذا المعدل على مر الزمن. وعلى الرغم من معدلات نمو الصادرات المتماثلة تقريباً، كان القرن التاسع عشر أكثر عولمة من القرن العشرين، إذ إن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي نمت قبل العام ١٩١٣ بسرعة أكبر كثيراً منها بعد ذلك (إذ إن نمو التجارة العالمية كان متساوياً تقريباً إبان الفترتين، فيما كان نمو الدخل العالمي إبان القرن العشرين ضعف مستواه إبان القرن التاسع عشر). وفي ذلك يذكر ماديسون أن نسبة صادرات السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي كانت ١٪ فقط في العام ١٨٢٠، في مقابل ٧.٩٪ في العام ١٩١٣[١١٨].

وعلى ذلك، فإن الأدلة الكمية تقترح أن القرن التاسع عشر شكّل قطيعة جذرية مع الماضي. وتنبثق الصورة عينها حين ننظر إلى تقارب أسعار السلع عبر القارات. فكما رأينا في مواضع كثيرة، كان تقارب الأسعار عبر القارات قليلاً أو

منعدماً قبل العام ١٨٠٠. ومن ذلك على سبيل المثال أن الشكل (٤- ٦) أوضح تقارباً ضئيلاً، إن كان ثمة تقارب قد حدث فعلاً في أسعار القرنفل والفلفل بين جنوب شرق آسيا وهولندا قبل الحروب النابليونية. لكن هذا الشكل أوضح أيضاً تقارباً كبيراً في أسعار السلعتين على هذا الطريق نفسه بعد انتهاء تلك الحروب. فانخفضت نسبة أسعار الفلفل بين أمستردام وسومطرة من ٤.٤ إبان العقد الثالث من القرن التاسع عشر (كانت في المستوى نفسه تقريباً إبان العقد الرابع من القرن السابع عشر) إلى نحو ٢.١ إبان العقد التاسع من القرن التاسع عشر، وانخفضت نسبة أسعار القهوة من ١٥.٧ إبان العقد الأول من القرن التاسع عشر إلى ٢.٢ إبان العقد الخامس من القرن نفسه، ثم إلى ١.٢ إبان العقد التاسع من القرن نفسه، ونسبة أسعار القرنفل التي تجاوزت ١٠ بين العقد السابع من القرن السابع عشر والعقد الثامن من القرن الثامن عشر بلغت ٨.٩ إبان العقد الثاني من القرن التاسع عشر، ثم ١.٩ فقط إبان العقد الثالث من القرن التاسع عشر[١١٩].

توجد أدلة غزيرة توثق تقارب الأسعار عبر القارات عموماً في أثناء القرن التاسع عشر. وقد أوضح الشكل رقم (٧,٢) انهيار الفجوات في أسعار القمح الإنجليزية- الأمريكية بعد العام ١٨٤٠ أو نحوه، بل ويذهب ديفيد جاكس David Jacks في بحث أخير إلى أن هناك أدلة على وجود "سوق دولي للقمح بداية من نحو العام ١٨٣٥"[١٢٠]. وأدلة جاكس ذات أهمية خاصة لأن الأدبيات كانت تركز فيما سبق على الفترة بين العامين ١٨٧٠ و١٩١٣، مع أن "معظم العمل في مجال تقارب الأسعار يبدو أنه حدث قبل منتصف القرن"[١٢١]. من الواضح أن الاندماج الدولي كان يتقدم على امتداد القرن التاسع عشر، ولم يقتصر بحال على أواخر القرن التاسع عشر. ولم يقتصر الأمر على سوق القمح الدولي. ونظراً للتوثيق الجيد للاقتصادين الإنجليزي والأمريكي، فقد أُخْضِع تقارب الأسعار بينهما لدراسة مكثفة، وفيها يتضح أن فارق أسعار لحوم الخنزير بين لندن وسينسيناتي بالولايات المتحدة كان ٩٢.٥٪ في العام ١٨٧٠ وأكثر من ١٠٠٪ في العام ١٨٨٠ و٩٢.٣٪ في العام ١٨٩٥، ثم انخفض إلى ١٧.٩٪ في العام ١٩١٣[١٢٢]. وتراجعت فجوات الأسعار للسلع المصنعة (التي كانت في

البداية أغلى في الولايات المتحدة) هي الأخرى، من ١٣.٧٪ في العام ١٨٧٠ إلى -٣.٦٪ في العام ١٩١٣ بالنسبة للمنسوجات القطنية، ومن ٧٥٪ إلى ٢٠.٦٪ بالنسبة للقضبان الحديدية، ومن ٨٥.٢٪ إلى ١٩.٣٪ بالنسبة للحديد الصب، ومن ٣٢.٧٪ إلى -٠.١٪ بالنسبة للنحاس[١٢٣].

على أن تقارب الأسعار لم يقتصر على اقتصادات شمال المحيط الأطلسي وحسب. فأسعار القطن في ليفربول كانت تتجاوز نظيراتها في الإسكندرية بنسبة ٤٢.١٪ في الأعوام ١٨٢٤-١٨٣٢ وبنسبة ٤٠.٨٪ في الأعوام ١٨٦٣-١٨٦٧، ثم انخفض الفارق إلى ٥.٣٪ فقط إبان العقد الأخير من القرن التاسع عشر[١٢٤]. وفي هذه الأثناء، عزّزت السياسة التجارية في آسيا- كما رأينا- تأثير التطور التقني. فانخفضت فجوة أسعار القطن بين ليفربول وبومباي من ٥٧٪ إلى ٢٠٪ بين العامين ١٨٧٣ و١٩١٣، وانخفضت فجوة أسعار الجوتة بين لندن وكلكتا من ٣٥٪ إلى ٤٪، وانخفضت فجوة أسعار الأرز بين لندن ورانغون من ٩٣٪ إلى ٢٦٪[١٢٥]. وكانت التغييرات في الأسعار النسبية في اليابان أكبر من ذلك كثيراً بعد أن انفتحت في العام ١٨٥٨. كانت السلعتان التصديريتان الرئيستان لليابان هما الحرير الطبيعي والشاي (أدخل الهولنديون زراعة الشاي إلى اليابان في أوائل القرن التاسع عشر). فبين الأعوام ١٨٤٦-١٨٥٥ والأعوام ١٨٧١-١٨٧٩، ارتفعت أسعار الحرير الطبيعي بنسبة ٥٠٪ في اليابان التي كانت منخفضة نسبياً فيها، لكنها ارتفعت بنسبة ١٩٪ فقط في الأسواق العالمية، وارتفعت أسعار الشاي الذي كان رخيصاً في البداية بنسبة ٦٤٪ في اليابان، لكنها ارتفعت بنسبة ١٠٪ فقط في الأماكن الأخرى[١٢٦]. وفي هذه الأثناء، انخفضت فجوة أسعار القضبان الحديدية بين اليابان ولندن من ٤٦٨٪ إلى ١١٥٪، وانخفضت فجوة أسعار المسامير بين أوساكا وهامبرغ من ٤٠٠٪ إلى ٣٢٪، وانخفضت فجوة أسعار القطن المحلوج في مقابل مانشستر من ١٠٦٪ إلى ١٪، وانخفضت فجوة أسعار الغزول القطنية من ١٧٥٪ إلى ٥١٪، وانخفضت فجوة أسعار الأقمشة القطنية من ١٦٠٪ إلى ٣٢٪، وفجوة أسعار السكر المكرر في مقابل هامبرغ من ٢٧١٪ إلى ٣٩٪[١٢٧].

مؤدى ذلك أن اندماج أسواق السلع في أواخر القرن التاسع عشر كان عالمياً في مداه. ويذهب وليامسن أبعد من ذلك إلى أن اقتصادات العالم الثالث اندمجت مع بقية العالم بسرعة أكبر من الدول الغنية في أواخر القرن التاسع عشر[١٢٨]. وهذا أمر متوقع- بالطبع- بالنظر إلى الردة التعريفية التي شهدتها أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر، إذ يشير أورورك إلى أن تعريفات الحبوب كانت مرتفعة لدرجة تعوق تقارب الأسعار بين دول مثل فرنسا وألمانيا من جانب والمناطق المصدّرة للحبوب من جانب آخر[١٢٩]. وفي الأماكن التي لم تشهد هذه الردة، كان تقارب الأسعار جلياً. ولم يقتصر تأثير ذلك على فجوات الأسعار عبر المحيطات، إذ كان للسكك الحديدية تأثيرات مماثلة داخل القارات. فيوثق جاكوب ميتزر Jacob Metzer تراجعاً كبيراً في فرق أسعار الحبوب داخل روسيا بعد العام ١٨٧٠[١٣٠]، ويوثق جون هيرد John Hurd الشيء نفسه في حالة الهند[١٣١]، ويقدم وليامسن أدلة مماثلة حول الولايات المتحدة[١٣٢]. فكما رأينا في مواضع سابقة، فإن السكك الحديدية لعبت دوراً حاسماً في دمج الأسواق عالمياً وقومياً على حد سواء، حيث ربطت المنتجين الزراعيين في الداخل بالموانئ الساحلية، ومنها بالمستهلكين فيما وراء البحار.

ثمة بعد آخر لهذا الدمج يستحق التأكيد. فقد شهدت بداية القرن التاسع عشر- كما رأينا - نهاية المحاولات المركنتيلية لاحتكار طرق التجارة الثنائية بين "المراكز الاستعمارية" ومستعمراتها، وجاء مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ليعطي التجارة متعددة الأطراف دفعة أخرى للأمام، في مقابل التجارة الثنائية، من خلال مقاومة السياسات التجارية التمييزية. وقد تجسد ذلك، كما يبيّن الشكل رقم (٧.٥)، في نظام للتجارة الدولية كان متعدد الأطراف بكل معنى الكلمة، حيث كانت الدول والمناطق التي تحقق فائضاً مع بعض الشركاء تستخدمه لدفع العجز في أماكن أخرى. ومن الأمثلة الشهيرة لذلك دولة الهند التي كانت تحقق فائضاً في تجارتها مع القارة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان والصين (الدولة الأخيرة غير متضمنة في الشكل)، كانت تستخدمه لتسوية عجز كبير مع المملكة المتحدة. والمملكة المتحدة بدورها كانت تعتمد على فائضها مع الهند (وبدرجة أقل مع أستراليا واليابان والإمبراطورية العثمانية

والصين) لتمويل عجزها أمام القارة الأوروبية والولايات المتحدة[١٣٣]. وكانت فوائض الولايات المتحدة أمام بريطانيا وكندا يوازنها عجزها أمام القارة الأوروبية واليابان والهند، وهكذا. ولذلك يرى لاثام Latham أن آسيا لعبت دوراً حاسماً في نظام التجارة الدولية، نظراً لأن التزام المملكة المتحدة أحادي الجانب بتحرير التجارة الذي شكّل الأساس للنظام كله كان من الصعب الوفاء به لولا قدرتها على موازنة عجزها المتزايد أمام الاقتصادات الصناعية الأخرى من خلال فوائضها مع الشرق[١٣٤].

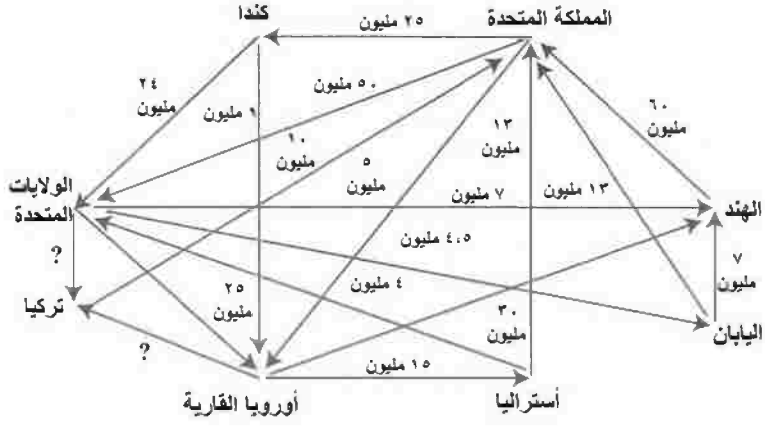

الشكل رقم (٧,٥) . النمط العالمي للتسويات التجارية في العام ١٩١٠.

المصدر: Saul (1960, p. 58)

اعتمد النظام متعدد الأطراف بدوره على العملات القابلة للتحويل، وبالتالي على استقرار النظام النقدي الدولي والوطني الذي أُسْنِد في أواخر القرن التاسع عشر بقاعدة الذهب. على أن ذلك لم يقض نهائياً على تقلبات أسعار الصرف، لكن أسعار الصرف تقلبت ضمن حدود ضيقة كانت تحددها تكلفة نقل الذهب، وكانت الدول تتحرك نحو الذهب جيئة وذهاباً. ومع ذلك فإن قاعدة الذهب قيّدت التقلبات في أسعار الصرف بين الدول، وتوضح أعمال القياس الاقتصادي الحديثة أن الالتزام بقاعدة الذهب شجّع التجارة بين الدول. ويَخْلُص لوبيز كوردوفا وميسنر Lopez-Cordova and

Meissner إلى أن التجارة بين أزواج الدول كان يمكن أن ترتفع بنحو ٣٠٪ تقريباً لو كان البلدان يلتزمان بقاعدة الذهب[١٣٥]، ويتفق استفاديورال Estevadeordal وآخرون وفلندريو وموريل Flandreau and Maurel على أن العضوية في قاعدة الذهب شجّعت التجارة (على الرغم من الاختلاف حول حجم التأثير والآلية التي تفسره)[١٣٦]. معنى ذلك أن الانتشار التدريجي لقاعدة الذهب في أواخر القرن التاسع عشر كان أحد العوامل التي دفعت الازدهار التجاري في تلك الفترة.

تدفق العوامل التكميلية والتخوم الكبرى

على أن الأعوام الأخيرة من القرن التاسع عشر لم تشهد اندماجاً غير مسبوق لأسواق السلع وحسب، بل تميّزت أيضاً بتدفق غير مسبوق للعوامل الدولية. ففيما يتعلق بالهجرة، كانت فترة أواخر القرن التاسع عشر أكثر عولمة من عالمنا اليوم. وعلى الرغم من أن كوابح الهجرة اِتُبعت في نهاية تلك الفترة[١٣٧]، يمكن القول إجمالاً بأن هذه الفترة كانت بمعنى من المعاني فاصلاً ليبرالياً نسبياً فيما يتعلق بسياسة الهجرة، إذ أدى انخفاض تكاليف النقل في النهاية إلى تدفق ضخم للهجرة (هاجر نحو ستين مليون أوروبي إلى العالم الجديد بين العامين ١٨٢٠ و١٩١٤).

في بداية القرن، كانت تكاليف النقل مرتفعة، وظل التدفق الحر للعمالة محدوداً، وكانت الهجرة بين القارات تغلب عليها العبودية بالدرجة الأولى. فإبان العقد الثالث من القرن التاسع عشر، كان متوسط الهجرة الحرة إلى الأمريكتين خمسة عشر ألفاً وثلاثمئة وثمانين مهاجراً سنوياً فقط، في مقابل تدفق ستين ألفاً ومئتين وخمسين عبداً سنوياً. وبحلول العقد الخامس من القرن التاسع عشر، زاد التدفق الحر إلى مئة وثمانية وسبعين ألفاً وخمسمئة وثلاثين مهاجراً سنوياً (وانخفض تدفق العبيد إلى أربعة وأربعين ألفاً وخمسمئة وعشرة عبيد سنوياً[١٣٨]، ولم يبدأ الأوروبيون في الهجرة بمعدلات أعلى من الأفارقة- تراكميا- إلا إبان العقد التاسع من القرن التاسع عشر[١٣٩]. وفي الربع الثالث من القرن التاسع عشر، بلغ متوسط الهجرة الأوروبية العابرة للقارات نحو ثلاثمئة ألف مهاجر سنوياً. وتضاعف هذا المتوسط أو زاد حتى عن

الضعف إبان العقدين التاليين، وارتفع إلى أكثر من مليون مهاجر سنوياً بعد العام ١٩٠٠[١٤٠]، وأخذ الإيطاليون والأوروبيون الشرقيون ينضمون إلى التدفق التقليدي من شمال غرب أوروبا.

وحدثت أيضاً هجرة كبيرة من الهند والصين في تلك الفترة[١٤١]، حيث استقر ٦.٣ مليون هندي خارج بلادهم بين العامين ١٨٣٤ و١٩٣٧، ذهب ١٣.٦٪ منهم إلى الكاريبي والمحيط الهادي وأفريقيا، وذهبت غالبيتهم إلى دول آسيوية أخرى، وبخاصة سيلان وشبه جزيرة الملايو وبورما. كما استقر ٨.٢ مليون صيني خارج بلادهم في العام ١٩٢٢، لكن معظمهم ذهبوا إلى آسيا أيضاً. وبالنظر إلى عدد سكان البلدين، كانت هذه الأعداد تشكل معدلات هجرة منخفضة، إذ ربما أسهمت كوابح الفقر في منع مهاجرين محتملين آخرين من الهجرة[١٤٢]. لكن هذه الهجرة كانت تعتبر مع ذلك كبيرة من منظور الدول المستقبلة لها. ففي العام ١٩١١، على سبيل المثال، كان ٣٠٪ تقريباً من سكان شبه جزيرة الملايو من الصينيين، و١٠٪ آخرين من الهنود[١٤٣].

لم يكن تدفق رأس المال العابر للقارات أقل حجماً[١٤٤]. فقد شكّلت الاستثمارات الأجنبية ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في العام ١٨٧٠، فيما شكّلت ٢٠٪ تقريباً في عشية الحرب العالمية الأولى، وهي نسبة لم تتحقق ثانية إلا في العام ١٩٨٠[١٤٥]. وبين العامين ١٨٧٠ و١٩١٤، كانت بريطانيا تصدّر رأس المال بمتوسط ٤.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت ٨-١٠٪ في فترات ازدهار الإقراض، وكانت هذه التدفقات مهمة لأمم مقترضة رئيسة مثل الأرجنتين وأستراليا وكندا[١٤٦]. وكان التلغراف أحد التجديدات التقنية المهمة التي يسّرت اندماج أسواق رأس المال الدولية، وقد افتتح الخط الأول العابر للمحيط الأطلسي (بين أيرلندا ونيوفاوندلاند) في العام ١٨٦٦. وللمرة الأولى في التاريخ، أصبح من الممكن نقل المعلومات عبر المحيطات خلال يوم واحد، ما يسّر الموازنة المالية كثيراً. وأحدث التلغراف انخفاضاً فورياً في فجوات الأسعار عبر القارات للأصول المالية، كما أسهم في تشجيع تجارة السلع أيضاً. فمكّن سفن الترامب من الاستجابة بمزيد من المرونة للطلبات على خدماتها، ولعب دوراً مهماً في تنسيق نشاطات السكك الحديدية[١٤٧].

على أن السمة المشتركة لتدفقات العوامل من كل الأنواع هي أنها كانت تُوجَّه إلى المناطق ذات الوفرة في الأرض والموارد. ومن الواضح أن الهجرات الجماعية الأوروبية إلى العالم الجديد كانت تندرج في هذه الفئة عينها، وهو ما انطبق أيضاً- على سبيل المثال لا الحصر- على الهجرات الهندية إلى بورما (التي حاولت الحكومة البريطانية هناك استصلاح المستنقعات والغابات لزيادة إنتاج الأرز). وفيما يتعلق بتدفق رأس المال، ذهب ثلثا الاستثمار الخارجي البريطاني في الأعوام ١٩٠٧-١٩١٣ إلى "مناطق الاستيطان الحديث"[١٤٨]. ونحن هنا لسنا أمام رأس مال يلاحق العمل الرخيص (لأن "مناطق الاستيطان الحديث" كانت تتميّز بارتفاع الأجور)، وإنما أمام رأس مال وعمل يلاحقان الأراضي الرخيصة.

أدت رحلات الاستكشاف إلى زيادة الأرض الأوروبية لكل فرد بعامل ستة[١٤٩]، لكن لكي تثمر هذه الزيادة المفاجئة نتيجتها الاقتصادية الكاملة، كانت الأرض تحتاج إلى إدخالها في الزراعة، وكان ناتج الأرض يحتاج إلى نقله إلى المستهلكين في المراكز الحضرية الكبرى بأوروبا والعالم الجديد. وإذا كانت الأنواع الحيوانية والنباتية الجديدة والفضة والسلع الاستعمارية قد مارست تأثيراً كبيراً على أوراسيا، كما رأينا، فإن التأثير الكامل للأمريكتين على الاقتصاد العالمي لم يتحقق إلا حين غادرت شواطئها سفن محملة بسلع عادية متواضعة مثل القمح واللحوم. وقد تضمن مسح الأرض وزراعتها استثمارات ضخمة من العمل ورأس المال، وحتى ذلك لم يكن ليثمر اقتصادياً لو لم تتوفر سكك حديدية لنقل المحاصيل الناتجة إلى الأسواق البعيدة المربحة. وتطلب تشييد السكك الحديدية بدوره استثمارات ثقيلة من العمل ورأس المال، فضلاً عن أن السكان الجدد الذين استوطنوا التخوم كانوا في حاجة إلى بلدات وطرق وغيرها من أشكال البنية التحتية الاجتماعية، وهو ما تطلب مزيداً من العمل ورأس المال. كانت اقتصادات العالم الجديد تتميّز بندرة في العمل ورأس المال. ولذلك فإنها لكي تتمكن من توسيع تخومها، كانت في حاجة إلى استيراد عوامل الإنتاج الأوروبية، علاوة على أن هذه الاستثمارات بدورها كانت بلا قيمة دون وجود أسواق جاهزة في أوروبا للمحاصيل الزراعية المُنتَجة على التخوم. وعلى

ذلك، فإن ثلاثاً من أكثر السمات بروزاً للاقتصاد الدولي في أواخر القرن التاسع عشر- وهي تحديداً نمو التجارة العابرة للقارات وتوسيع تخوم العالم الجديد وتدفق العمل عبر القارات- كانت ترتبط بشدة بإحداها الأخرى.

ثمة أدلة تجريبية وفيرة توثق هذه الارتباطات البينية. من ذلك على سبيل المثال أن نحو ٧٠٪ من الاستثمارات البريطانية فيما وراء البحار في أواخر القرن التاسع عشر، ذهبت إلى السكك الحديدية والصرف الصحي وغيرها من الاستثمارات الاجتماعية العامة أو غير المباشرة المطلوبة في المجتمعات التخومية سريعة التوسع. استحوذت السكك الحديدية وحدها على نحو ٤١٪ من إجمالي الاستثمارات في العام ١٩١٣[١٥٠]. ثانياً، وكما أوضح نيك هارلي على نحو مقنع، فإن التوسع في التخوم ارتبط بشدة بتوسع زراعة القمح[١٥١]. فكان توسع المساحة المزروعة أو المستصلحة في الولايات المتحدة دالة موجبة لأسعار القمح، إذ كان ارتفاع أسعار القمح يؤدي إلى استصلاح مزيد من الأرض[١٥٢]. علاوة على أن تشييد السك الحديدية في العالم الجديد تقدم في دورات طويلة، إذ تزامنت الطفرات في بناء السكك الحديدية مع الطفرات في صادرات العوامل الأوروبية إلى العالم الجديد. كما أن الطفرات في بناء السكك الحديدية كان يسبقها دائماً طفرات في أسعار القمح[١٥٣]. وعلى ذلك، يمكن تفسير الدورات الطويلة في الهجرة وصادرات رأس المال الأوروبية إلى العالم الجديد على هذا النحو: وفّرت أسعار القمح العالية حافزاً لبناء السكك الحديدية والتوسع في التخوم، والأخيران أديا بدورهما إلى تدفق العوامل العابرة للقارات. ومع استصلاح أراضٍ جديدة ودخولها في إنتاج القمح، الذي كانت السكك الحديدية تنقله إلى السواحل ومنها إلى أوروبا، ارتفعت واردات القمح إلى المناطق الحضرية وانخفضت أسعاره. وذلك بدوره كان يؤدي إلى خفض حافز توسيع التخوم، لكن حين كانت واردات القمح تتوقف عن الارتفاع ويدفع النمو الحضري مزيداً من الطلب، كانت أسعار القمح ترتفع مرة أخرى، وتبدأ حلقة أو دورة أخرى.

اعتمدت عملية النمو الواسع في الاقتصادات التخومية المدفوعة بالتوسع في مدخلات الأرض والعمل ورأس المال، بدرجة كبيرة على الأسواق الأوروبية

المفتوحة، لأن الاستثمارات في البنية التحتية للنقل وتوسيع التخوم كانت مدفوعة بتزويد أوروبا بالمنتجات الزراعية كالحبوب، وكذلك اللحوم والصوف ومنتجات الألبان. كانت صادرات العالم الجديد إبان القرن الثامن عشر تتكون من المنتجات الزراعية، لكن السلع المتضمنة كانت في معظمها من سلع المناخ الدافئ التي كان من المتعذر إنتاجها في أوروبا. وفي المقابل، كانت صادرات العالم الجديد إبان أواخر القرن التاسع عشر تتكون بالدرجة الأولى من السلع الزراعية للمنطقة المعتدلة التي كانت تتنافس مباشرة مع المحاصيل الأوروبية، ولذلك كانت عرضة للحظر التجاري، كما رأينا. وقد لعب استمرار انفتاح أكبر سوق أوروبي - وهو بريطانيا - على امتداد أواخر القرن التاسع عشر (واستخدام بريطانيا لأسطولها للحفاظ على حرية التجارة الدولية في أعالي البحار) دوراً مهماً في الحفاظ على عمل النظام الدولي.

على أن الأمر يستحق أن نفكر فيما كان يمكن أن يصير إليه هذا النظام المترابط لو كُسِرت إحدى هذه الحلقات[٣٧]. فلو لم تظل الأسواق البريطانية مفتوحة، لصار الاستثمار المالي في السكك الحديدية وتوسيع التخوم أقل جاذبية. وفي هذه الحالة الافتراضية، كانت الاقتصادات التخومية ستنمو بمزيد من البطء، وكانت ستجذب مهاجرين أوروبيين أقل، ما كان يعني بدوره نمواً أبطأ في الأجور الأوروبية. وكانت الاقتصادات التخومية ستنمو ببطء أكبر أيضاً لو اضطرت للاعتماد على مدخراتها، بدلاً من القدرة على الاقتراض من المستثمرين البريطانيين. ولو لم تتوسع التخوم، لأصبحت أسعار الحبوب الأوروبية أعلى مما كانت عليه حقيقة، ولكان على العمال الأوروبيين أن يدفعوا ثمناً أعلى في مقابل غذائهم، ولنمت مستويات المعيشة للطبقة العاملة الأوروبية بسرعة أقل من تلك التي نمت بها فعلاً[٣٨]. وأخيراً، وكما رأينا، فإن الأسواق البريطانية ما كانت لتبقى منفتحة لولا الفوائض التجارية التي حققتها بريطانيا

---

(٣٧) من أجل نموذج نظري يدمج التجارة العابرة للقارات وتخوم العالم الجديد داخلية النشوء أو التطور وتدفق العوامل الدولية، انظر Findlay (1993, 1995, chapter 5).

(٣٨) من الأمثلة المتطرفة على ذلك استنتاج أورورك ووليامسن (O'Rourke and Williamson (1994) أن انخفاض تكاليف النقل يمكن أن يفسر أكثر من ٤٠٪ من النمو في الأجور الحقيقية البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر.

في مقابل آسيا. وعلى ذلك، فإن بريطانيا وإمبراطوريتها كانت تقع في القلب من النظام الاقتصادي الدولي.

يبدو أن الشبكة المعقدة للتجارة العابرة للقارات وتدفق العوامل الذي حدث في نصف القرن السابق على الحرب العالمية الأولى كان في صالح أوروبا وفروعها بالعالم الجديد. وعلى الرغم من أن العولمة أنتجت فائزين وخاسرين (من أبرزهم المزارعون الأوروبيون الذين واجهوا واردات غذائية متزايدة، وعمال العالم الجديد الذين واجهوا منافسة متنامية في سوق العمل نتيجة للهجرة الجماعية)، فقد حثّ الاقتصاد الدولي توسيع التخوم وأنتج نمواً واسعاً في الأمريكتين وأستراليا. وكما دفعنا في الفصل السابق، فإن عرض الأرض المرن فيما وراء البحار وانخفاض تكاليف النقل كانا من العوامل الرئيسة، إلى جانب الانتشار التدريجي للثورة الصناعية والظهور الناتج عنها للنمو الاقتصادي الحديث، التي سمحت بنمو سكان أوروبا بمعدل متزايد دون أن يصطدم بقيود الموارد وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتدني مستويات معيشة الفقراء. لكن ماذا كانت نتائج هذا النظام العالمي الجديد على بقية العالم؟

التجارة وتقسيم العمل الدولي

بحلول العام ١٩١٣، كانت أسواق السلع الدولية أكثر اندماجاً بكثير منها في العام ١٧٥٠، وشكّلت التجارة العالمية نصيباً أعلى بكثير من الناتج العالمي، وكان عدد أكبر كثيراً من السلع يُنقَل بين القارات، منها السلع كبيرة الحجم منخفضة القيمة. وقد كان لهذه الاتجاهات، جنباً إلى جنب مع التصنيع المتسارع في شمال غرب أوروبا وفروعها البريطانية، تأثير كبير على تقسيم العمل الدولي، حيث تفوقت الصناعة الأوروبية على منافسيها في الأماكن الأخرى. ومع نهاية القرن التاسع عشر، كان تمايز حاد بين الاقتصادات الصناعية والاقتصادات المنتجة للمواد الأولية قد تبلوّر، وهو "التخصص الأكبر" Great Specialization بالتعبير الذي لا ينسى لدنيس روبرتسن[١٥٤].

تشير الأرقام المتوفرة (المبيّنة في الجدول رقم ٧.٤) إلى أن المنتجات الأولية شكّلت ما يناهز ثلثي الصادرات العالمية الإجمالية في أواخر القرن التاسع عشر. على

سبيل المثال، شكّل الغذاء ٢٩٪ من الصادرات العالمية في العام ١٩١٣، وشكّلت المواد الأولية الزراعية ٢١٪، وشكّلت المعادن ١٤٪[١٥٥]. كانت بريطانيا وشمال غرب أوروبا مستوْردين خالصين للمنتجات الأولية ومصدّرين خالصين للسلع المصنعة. وكانت أمريكا الشمالية لا تزال تصدّر المنتجات الأولية، لكن التصنيع المتسارع فيها أدى إلى تجارة أكثر توازناً في السلع المصنعة على مر الوقت. وتحولت الولايات المتحدة إلى مصدّر خالص للسلع المصنعة قبل وقت قصير من الحرب العالمية الأولى، وحينها أصبحت الدولة الصناعية الأولى على مستوى العالم[١٥٦]. وفي هذه الأثناء، لم تكن أستراليا أو أمريكا اللاتينية أو أفريقيا تصدّر سلعاً مصنعة، وتكوّنت الصادرات الآسيوية بالدرجة الأولى من المنتجات الأولية. على سبيل المثال، يذكر لامارتين يتس Lamartine Yates أن المنتجات الأولية شكّلت أكثر من ثلاثة أرباع صادرات الهند في العام ١٩١٣[١٥٧]. وفي المقابل، شكّلت المنسوجات أكثر من نصف صادرات شركة الهند الشرقية البريطانية إلى أوروبا في أواخر العقد السادس من القرن الثامن عشر[١٥٨]. وبحلول العامين ١٨١١-١٨١٢ كان نصيب المنسوجات من صادرات الهند قد انخفض إلى ٣٣٪، ثم انخفضت هذه النسبة إلى ١٤.٣٪ بعد ثلاثة أعوام فقط، ثم إلى ٣.٧٪ في العامين ١٨٥٠-١٨٥١. يتضح هذا التراجع في مكانة الهند الصناعية في نصيبها من سوق الأقمشة القطنية التنافسية بغرب أفريقيا[١٥٩]. فحتى اندلاع الحروب النابليونية وفي أثنائها، كانت قيمة المبيعات (من جانب التجار البريطانيين) من الأقمشة الهندية إلى غرب أفريقيا تتجاوز قيمة مبيعات الأقمشة الإنجليزية عموماً. لكن بحلول العقد الثالث من القرن التاسع عشر، كانت الأمور قد انقلبت بشكل حاسم لصالح لانكشاير، وبحلول منتصف القرن كانت المبيعات الهندية إلى غرب أفريقيا لا تذكر. وبين العامين ١٨٢٧ و١٨٣٠، شكّلت المنتجات الهندية ٢٩٪ من كمية الأقمشة القطنية المبيعة في غرب أفريقيا من جانب التجار البريطانيين، وهو الرقم الذي انخفض إلى ٧٪ فقط إبان العقد الرابع من القرن، ثم إلى ٤٪ إبان العقد الخامس[١٦٠]. وبحلول العامين ١٩١٠-١٩١١، ارتفع نصيب السلع القطنية بين الصادرات الهندية الإجمالية إلى ٦٪، لكنها نسبة ضئيلة مقارنة بنصيب القطن الخام من الصادرات (١٧.٢٪)[١٦١].

الجدول رقم (٧,٤). التجارة العالمية في الأعوام ١٨٧٦- ١٨٨٠ والعام ١٩١٣ (بملايين الدولارات).

المنتجات الأولية

المنطقة	١٨٧٦-١٨٨٠ الصادرات	الواردات	التوازن	١٩١٣ الصادرات	الواردات	التوازن
الولايات المتحدة وكندا	٦٠٠	٣٣٠	+٢٧٠	٢١٠١	١٥٤٢	+٥٥٩
المملكة المتحدة	١١٧	١٣٦٢	-١٢٤٥	٧٦٠	٢٥٩٦	-١٨٣٦
أوروبا المالكة في العالم الجديد	٨٤٠	١٨٠٠	-٩٦٠	٣٠٦٤	٥٨٩٤	-٢٨٣٠
أوروبا الأخرى	٧٥٠	٥١٥	+٢٣٥	١٧٩٣	١٦٨٩	+١٠٤
أستراليا ونيوزيلندا والجزر	١٤١٣	٥٧٥	+٨٣٨	٤٥٥	١٢٩	+٣٢٦
أمريكا اللاتينية				١٥٣١	٥٩٥	+٩٣٦
أفريقيا				٦٨٠	٣٠٧	+٣٧٣
آسيا				١٧٩٢	٩٤٩	+٨٤٣
الإجمالي	٣٧٢٠	٤٥٨٢	٨٦٢	١٢١٧٦	١٣٧٠١	+١٥٢٥

السلع المصنعة

المنطقة	١٨٧٦-٨٠ الصادرات	الواردات	التوازن	١٩١٣ الواردات	الصادرات	التوازن
الولايات المتحدة وكندا	١٠٠	١٩٠	-٩٠	٧٣٤	٨٩١	-١٥٧
المملكة المتحدة	٨٦٥	٢٢٥	+٦٤٠	١٧٥١	٦٠١	+١١٥٠
أوروبا المالكة في العالم الجديد	١٠٨٠	٤٥٠	+٦٣٠	٣٣١٨	١٧٩٥	+١٥٢٣
أوروبا الأخرى	٢١٠	٣٣٠	-١٢٠	٥٧٨	١١٣٣	-٥٥٥
أستراليا ونيوزيلندا والجزر	٣٥	١٢٨٥	-١٢٥٠	٩	٣٧٠	-٣٦١
أمريكا اللاتينية				٥١	٨٧٩	-٨٢٨
أفريقيا				٢٦	٤٥١	-٤٢٥
آسيا				٤٦١	١٢٤٧	-٧٨٦
الإجمالي	٢٢٩٠	٢٤٨٠	١٩٠	٦٩٢٨	٧٣٦٧	-٤٣٩

ملحوظة: التجارة العالمية لا توازن بسبب التجارة غير المسجلة.

المصدر: P. Lamartine Yates (1959, pp. 226-32)

وعلى ذلك، فإن التجارة العابرة للقارات أخذت تنحو باطراد نحو تثبيت أوروبا كمصدّر للسلع الصناعية في مقابل المواد الغذائية والأولية من بقية العالم. كانت الدول الأفريقية والآسيوية تصدّر نسبة من السلع المصنعة أدنى مما كانت تصدّره إبان القرون السابقة، وكانت صادراتها تتجه بالدرجة الأولى إلى الاقتصادات الصناعية. ومن المهم أن ندرك، كما يؤكد هانسن[١٦٢] أن تمييز "الشمال في مقابل الجنوب" أو المركز في مقابل المحيط (واعتماد المحيط على أسواق المركز) ينطبق فقط على القرن التاسع عشر على امتداده، إذا اعتبرنا الولايات المتحدة جزءاً من المركز، لأن نصيب المملكة المتحدة من صادرات الدول النامية انخفض سريعاً بعد العام ١٨٨٠ (من ٤٠٪ في العام ١٨٨٠ إلى ٢٤٪ بعد عقدين)، بينما ارتفع نصيب أمريكا الشمالية وبقية أوروبا. وإجمالاً، توضح أرقام هانسن أن المركز كما عرَّفه كان يأخذ ٧٣٪ من صادرات الدول النامية في العام ١٨٤٠ و٧٤٪ في العام ١٨٨٠ و٧٠٪ في العام ١٩٠٠[١٦٣]، فيما يذهب بايروخ وإيتيماد Bairoch and Etemad إلى أن ٧٢٪ من صادرات العالم النامي كانت تذهب إلى المركز في العام ١٩٠٠، ثم ارتفعت إلى ٧٨٪ في العام ١٩١٣[١٦٤].

كان هذا الاعتماد على المركز أكثر وضوحاً في المنتجات الأولية منه في الصادرات المصنعة. فيذكر لامارتين يتس أن ٨٥٪ تقريباً من صادرات الدول النامية كانت تذهب إلى الاقتصادات الصناعية في العام ١٩١٣، فيما كان أكثر من ثلث صادراتها الصناعية يذهب إلى الدول غير الصناعية "الأخرى"[١٦٥]. وتقترح أرقامه أيضاً أن الدول النامية زاد نصيبها من الصادرات الصناعية العالمية في أواخر القرن التاسع عشر من ٣٪ في أواخر العقد الثامن من القرن إلى ٨٪ في العام ١٩١٣ (وهذه الأرقام لا تتضمن اليابان التي تدرج هنا ضمن الدول الصناعية). وعلى ذلك، فمع نهاية الفترة، كانت الإشارات الأولى على إعادة تصنيع العالم الثالث قد بدأت تكشف عن نفسها، وهو ما أصبح أحد الاتجاهات الكبرى في التجارة العالمية في أواخر القرن العشرين.

وإجمالاً، فليس من الخطأ بأي حال من الأحوال أن ننظر إلى التجارة العالمية إبان القرن التاسع عشر بلغة الشمال - الجنوب، حيث كان الشمال الغني والصناعي يصدّر السلع الصناعية في مقابل الصادرات الأولية من الجنوب الفقير والزراعي.

وينطبق ذلك على أواخر القرن التاسع عشر أكثر مما ينطبق على ما قبل ذلك، وأكثر حتى مما ينطبق على فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. والاستثناء الأكبر لهذا الوصف البسيط هو أن العالم الجديد كان غنياً وصناعياً، لكنه كان أيضاً مصدّراً رئيساً للمنتجات الأولية، بل إن العالم الصناعي كان يقدم أكثر من نصف الصادرات الأولية جميعها على امتداد أواخر القرن التاسع عشر[١٦٦]، التي جاءت في معظمها من الأمريكتين وأستراليا. لكن الثورة الصناعية كانت تعني مع ذلك أن العالم أصبح أكثر تفاوتاً بكثير عما كان قبل العام ١٧٥٠ أو نحوه، من حيث كل من الأبنية الاقتصادية التحتية للشمال والجنوب والأنماط التجارية الناتجة. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل أفادت التجارة العابرة للقارات العالم غير الصناعي أم أضرته، وهل وسَّعت تفاوتات الدخل التي انبثقت بين مناطق العالم المختلفة أم ضيّقتها؟

التجارة والتخوم الاستوائية والتباعد الأكبر

يقدم الجدول رقم (٧.٥) تقديرات أنغس ماديسون للناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في مناطق العالم الرئيسة[١٦٧]. ويعطي الصف الأخير بالجدول مؤشراً لتفاوت الدخل العالمي، هو معامل ثايل للتفاوت Theil inequality coefficient، الذي أخذناه عن بورغينون وموريسن Bourguignon and Morrisson[١٦٨]. وكما يبيّن الجدول، فإن تفاوت الدخل الدولي ارتفع بدرجة كبيرة إبان القرن التاسع عشر، إذ تضاعف خمسة أضعاف تقريباً. ففي العام ١٨٢٠، كان الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في أغنى منطقة في العالم (أوروبا الغربية) أعلى من المتوسط العالمي بنسبة ٨١٪ فقط، فيما كان هذا الناتج في أفقر منطقة في العالم (أفريقيا) ثلثي المتوسط العالمي تقريباً. وبذلك كان الدخل الفردي في أوروبا الغربية أقل من ثلاثة أضعاف نظيره في أفريقيا. لكن في العام ١٩١٣، كان الموقف مختلفاً تماماً، حيث أصبح معدل الدخل الفردي في أوروبا الغربية أعلى بنسبة ١٢٧٪ من المتوسط العالمي وأكثر من خمسة أضعاف متوسط دخل الفرد في أفريقيا، وأصبح متوسط دخل الفرد في الفروع البريطانية أعلى بنسبة ٢٤٣٪ من المتوسط العالمي وأكثر من ثمانية أضعاف نظيره في أفريقيا.

الجدول رقم (٧,٥).تفاوت الدخل الإقليمي إبان الفترة ١٨٢٠-١٩١٣ (الناتج المحلي الإجمالي للفرد بأسعار الدولار للعام ١٩٩٠).

المنطقة	١٨٢٠	١٨٧٠	١٩١٣
أوروبا الغربية	١٢٠٤	١٩٦٠	٣٤٥٨
أوروبا الشرقية	٦٨٣	٩٣٧	١٦٩٥
الفروع البريطانية	١٢٠٢	٢٤١٩	٥٢٣٣
أمريكا اللاتينية	٦٩٢	٦٨١	١٤٨١
اليابان	٦٦٩	٧٣٧	١٣٨٧
آسيا باستثناء اليابان	٥٧٧	٥٥٠	٦٥٨
أفريقيا	٤٢٠	٥٠٠	٦٣٧
العالم	٦٦٧	٨٧٥	١٥٢٥
معامل ثايل للتفاوت	٠.٢٩٩٣	٠.٠٦١	٠.١٨٨❖

ملحوظة: ❖ = البيانات للعام ١٩١٠

المصدر: Maddison (2003, p. 262) and Bourguignon and Morrisson (2002, p. 734)

مؤدى ذلك أن القرن التاسع عشر شهد تباعداً هائلاً في مستويات المعيشة بين مناطق العالم المختلفة، مع أنه في داخل الاقتصادات الأطلسية الغنية حدث بعض التقارب في مستويات المعيشة، وبخاصة في الأجور الحقيقية[١٦٩]. وينبغي أن ندرك أن "هذا التباعد الأكبر" نتج في الأساس عن ازدياد ثراء الدول الصناعية وليس ازدياد فقر المناطق الأشد فقراً، على الأقل من منتصف القرن التاسع عشر فصاعداً، وهو الوقت الذي بدأت فيه ثورة النقل تفرض نفسها. ومن الأمثلة الموثقة جيداً أن صادرات ساحل الذهب (غانا حاليا) (بأسعار العام ١٩١١ الثابتة) شهدت ارتفاعاً من ثمانمئة واثنين وسبعين ألف جنيه في العام ١٨٩١ إلى ثلاثة ملايين وستمئة واثني عشر ألف جنيه في العام ١٩١١، بمعنى أنها نمت بمعدل ٧.٤٪ سنوياً، ونتيجة لذلك ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي بمعدل ١.٩٪ سنوياً بين العامين ١٨٩١ و١٩٠١ وبمعدل ٣.٨٪ سنوياً إبان العقد التالي[١٧٠]. وفي ذلك يقول آرثر لويس Arthur Lewis إنه في "الفترة ١٨٨٠-١٩١٣ نما اقتصاد كثير من الدول الاستوائية بنفس سرعة كثير من الدول الصناعية"، ولم يقتصر الأمر

على ساحل الذهب، بل شمل أيضاً دولاً مثل بورما وتايلند وشبه جزيرة الملايو وسيلان[١٧١]. ووفقاً لبيانات ماديسون (الجدول رقم ٧,٥)، فإن متوسط الدخول الأفريقية ارتفع بنحو ٢٠٪ بين العامين ١٨٢٠ و١٨٧٠، و٢٧٪ أخرى بين العام ١٨٧٠ والحرب الكبرى. وارتفعت الدخول الآسيوية بنحو ٢٠٪ في أواخر القرن التاسع عشر، على الرغم من أنها تراجعت بعض الشيء (بنحو ٥٪) في نصف القرن التالي لمعركة وترلو. ومع أن الدخول الأمريكية اللاتينية ظلت راكدة في النصف الأول من الفترة (انخفضت بنحو ١.٦٪)، فإنها ارتفعت بشكل مدهش (بنحو ١١٤٪) في نصفها الثاني. خلاصة القول إنه على مدار الفترة ١٨٢٠-١٩١٣ كاملةً، لم ينتج التباعد عن إفقار العالم الثالث، وإنما عن نمو الدخل السريع جداً في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا. وهذا النمو في الدخل نتج بدوره عن انتشار التصنيع الحديث الذي كان متفاوتاً تماماً كما أوضح الجدول رقم (٦,٣).

هل أدى اجتماع التصنيع والتجارة الدولية الشمالية إلى إبطاء النمو الجنوبي أم تسريعه؟ لقد حددت أجيال الدارسين إمكانيتين. تذهب الرؤية الأولى المتشائمة إلى أن التصنيع الشمالي أضر بالجنوب بخفض الأسعار التي كان يمكن لمنتجيه أن يحصلوا عليها في مقابل منتجاتهم، وهو ما أخرجهم من الإنتاج. وذلك يمثل مشكلة، وليس إعادة تخصيص مفيدة للموارد، لو كانت هناك- لأي سبب- تأثيرات خارجية معززة للنمو تصاحب النشاطات الصناعية[٣٩]. ثانياً، تذهب الرؤية المتفائلة إلى أن التصنيع الشمالي عمل "كمحرك نمو" للاقتصادات الجنوبية بأن وفّر لها أسواقاً مزدهرة لصادراتها الأولية وسلعها الإنتاجية والقروض لتوسيع رأسمالها. ومن الواضح أن الآليتين كلتيهما تضخمتا بفعل التراجع في تكاليف النقل والأسواق المفتوحة بالمملكة المتحدة والتحرير الإجباري لآسيا وأفريقيا التي وثّقناها جميعها في مواضع سابقة.

---

(٣٩) أي إذا كان التصنيع قد شجع النمو الاقتصادي على مستوى المجتمع كله بطريقة لم يأخذها المنتجون أنفسهم في الحسبان.

يوضح الشكل رقم (٧.٦) حدوث نمو سريع في الصادرات عبر المنطقة الاستوائية في أواخر القرن التاسع عشر. فبين العامين ١٨٨٣ و١٩١٣، زادت الصادرات (بالأسعار الحالية) إلى الضعف أو أكثر في كل الأماكن بالمنطقة الاستوائية، باستثناء جزر الهند الغربية البريطانية والفرنسية وفنزويلا و"أفريقيا الأخرى" التي تتضمن أقاليم ودولاً مثل السودان وإثيوبيا وأرتيريا وليبيريا. وكان نمو الصادرات كبيراً في أغلب الأحيان (ولو أنه في حالات كثيرة كان مجرد انطلاقة من أساس صغير جدا)، فتضاعفت الصادرات أربع مرات أو أكثر في وسط وغرب أفريقيا والهند الصينية وتايلند وسيلان وبوليفيا وبرغواي. ويذكر لويس أن الدول بطيئة النمو، باستثناء واحد، كانت إما مستعمرات سكر سابقة (ولذلك كان الكاريبي كاملاً من المناطق سيئة الأداء) أو دولاً ذات حكومات غير مستقرة أو "تنتمي إلى القرون الوسطى" (مثل فنزويلا وهايتي وإثيوبيا)[١٧٢]. والاستثناء الوحيد هو الهند. ويذكر ماديسون أن نمو الصادرات كان مرتفعاً جداً في أفريقيا، بمتوسط ٤.٤٪ سنوياً (بالأرقام الحقيقية) بين العامين ١٨٧٠ و١٩١٣، وهو أعلى كثيراً من المتوسط العالمي البالغ ٣.٤٪، ونتيجة لذلك زادت نسبة التصدير إلى الناتج المحلي الإجمالي أربعة أضعاف تقريباً، من ٥.٨٪ إلى ٢٠٪[١٧٣]. وكان نمو الصادرات في أمريكا اللاتينية أقرب إلى المتوسط العالمي، بمتوسط ٣.٣٪، في حين كان نمو التصدير في آسيا أبطأ هنا أيضاً، بمتوسط ٢.٨٪(٤٠). وفي بعض الدول، مثل الصين، لم تكن التجارة كبيرة بما يكفي لإحداث تأثيرات مهمة على مستوى الاقتصاد ككل، وهي نقطة أكدها جون هانسن[١٧٤]. وإذا قبلنا بيانات ماديسون، فإن التجارة كانت كبيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول فردية في آسيا، وكانت تنمو سريعاً أيضاً، حتى إن فرضية "محرك النمو" لا يمكن استبعادها آلياً.

(٤٠) توضح بيانات آرثر لويس (Arthur Lewis, 1981) هي الأخرى نمواً عاماً سريعاً في الصادرات الاستوائية بنسبة ٣٪ سنوياً بين العامين ١٨٧٠ و١٩١٣ في مقابل معدل نمو عالمي قدره ٣.٢٪.

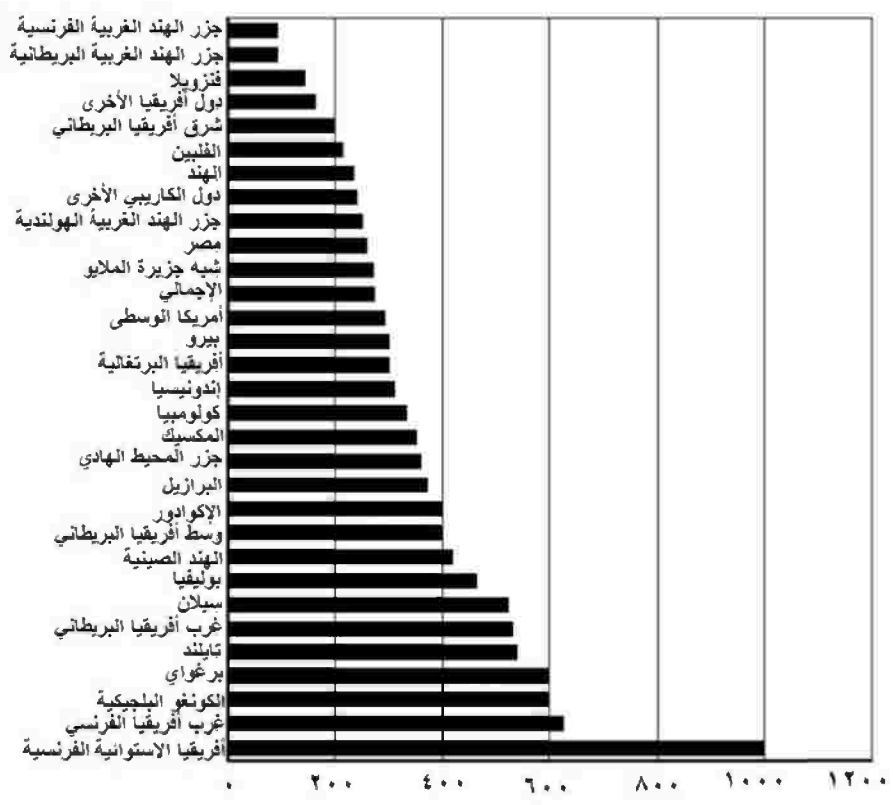

الشكل رقم (٧,٦). النمو التجاري الاستوائي إبان الفترة ١٨٨٣-١٩١٣ (صادرات العام ١٩١٣ = ١٠٠ بالدولارات الحالية).

المصدر: Lewis (1969, p. 48)

لكن المتشائمين يمكن أن يردوا بأن النمو السريع في تصدير المنتجات الأولية أمر متوقع في دول كانت تجتاز حالة من نقض التصنيع، لأنه لولا ذلك لما تمكنت من دفع ثمن الواردات المصنعة. ووفقاً لحجة "المرض الهولندي"[٤١] الشهيرة التي قابلناها في الفصول السابقة، فإن الازدهار السريع في الصادرات الأولية يمكن أن يتسبب في نقض التصنيع بجذب العمالة والموارد الأخرى إلى قطاع إنتاج المواد الأولية، ما يرفع

(٤١) راجع حاشية سابقة للمترجم حول مفهوم "المرض الهولندي" [المترجم].

التكاليف في التصنيع[١٧٥]. ثمة عدد من النقاط يجب توضيحها هنا. أولاً، هناك بعض الدول الاستوائية في تلك الفترة، مثل غانا أو بورما، يصعب قبول فكرة الاكتفاء الذاتي والتصنيع معها. فنظراً لأن هذه الدول لم تمتلك يوماً قطاعاً صناعياً كبيراً، فمن المؤكد أن التأثيرات السلبية لنمو الصادرات الأولية على التصنيع كانت ضئيلة هناك وأن نمو الصادرات أثَّر إيجابياً على وجه العموم. ثانياً، يفترض المنطق الكامن خلف حجة المرض الهولندي أن الموارد نادرة، ولذلك تؤدي زيادة إنتاج المواد الأولية حتماً إلى إنقاص التصنيع. وكما سنرى، فإن كثيراً من المشاركين في ازدهار الصادرات الاستوائية إبان القرن التاسع عشر كانوا يعتمدون فعلياً على موارد غير محدودة، في شكل العرض المرن لكل من الأرض والعمل. ونتيجة لذلك حدث نمو انتشاري واسع، وهو ما يعني نمواً في الناتج دفعته مدخلات متزايدة في الأرض والعمل[١٧٦]. وتمثل الجانب السلبي في ذلك في أن النمو السريع للسكان وكذلك الناتج، مع بقاء نسبة الأرض إلى العمل ثابتة نسبياً، وضع حداً لإمكانية ارتفاع معدل الدخل الفردي. وذلك يمكن أن يساعد بالتأكيد في تفسير لماذا شهدت هذه الدول على الرغم من نموها العام السريع تراجعاً كبيراً في الدخل الفردي عن دول المركز الصناعي التي شهدت نمواً مكثفاً سريعاً، تأسيساً على التراكم الرأسمالي والتقدم التقني. وثمة جانب إيجابي أيضاً، لأن العرض المرن للعوامل كان يعني بالتأكيد مزاحمة أقل للتصنيع المحلي، على فرض وجود هذا التصنيع.

كان هذا التأكيد على العرض المرن للأرض والعمل سمة أساسية لكتابات آرثر لويس حول الاقتصاد الدولي في أواخر القرن التاسع عشر[١٧٧]. فكان توفر الأرض غير المستخدمة أحد العوامل المهمة في تفسير النمو الاستوائي في تلك الفترة عند لويس، وبالفعل كانت هناك تخوم استوائية ممتدة في تلك الفترة تقابل التخوم المعتدلة في الأمريكتين وأستراليا التي نوقشت في موضع سابق[١٧٨]. ومنطق لويس هو أن الفلاحين الكارهين للمخاطرة ظلوا يزرعون الغذاء لأسرهم. ولكي ينتجوا محاصيل للتصدير، كانوا يحتاجون إلى أراض إضافية. ولذلك ففي مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء وبورما وتايلند وإندونيسيا التي كانت توجد بها أراضٍ غير مستخدمة، ازدهرت

الصادرات الأولية التي أنتجها الفلاحون. وفي مناطق أخرى، مثل أمريكا اللاتينية أو الفلبين، كانت توجد بها أراض فائضة، لكنها كانت مملوكة لملاك كبار، ولذلك اعتمدت استجابة العرض التصديري هناك على سلوك ملاك الضِياع والمزارع. لكن على النقيض من ذلك، كانت الأرض نادرة في الهند، ولذلك جاءت الاستجابة للعرض التصديري الذي وفّره الطلب الشمالي ضعيفة. علاوة على أن محدودية الموارد جعلت الهند عرضة أكثر من غيرها لمشكلات المرض الهولندي، وبخاصة لأن الهند- كما أكدنا- كانت في السابق اقتصاداً صناعياً نسبياً.

مسح فيندلاي ولندال الأدبيات حول النمو القائم على الموارد في تلك الفترة، ووجدا أدلة نوعية كثيرة تدعم فرضيات لويس الأساسية[١٧٩]. على سبيل المثال، تعد سيام وبورما مثالين كلاسيكيين للاقتصادات الزراعية التي نمت على أساس زيادة هائلة في صادرات الأرز. ففي بورما حدث النمو نتيجة لهجرة الفلاحين من بورما العليا والوسطى ومن جنوب الهند إلى الجنوب ذي الكثافة السكانية المنخفضة. حدث ذلك بالدرجة الأولى نتيجة لسياسة الحكومة البريطانية التي قدمت إعانات للمهاجرين الهنود وحسّنت البنية التحتية للنقل في بورما[١٨٠]. وبين العامين ١٨٥٢ و١٩١٥، ازدادت المساحة المزروعة بالأرز بعامل ثمانية[١٨١]، وأصبحت بورما مصدر الأرز الأول بالعالم. ويرى هلينغ Hlaing أن ذلك كان كافياً لإحداث نمو في الدخل الفردي (بنسبة ٠.٨٪ سنويا) في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين[١٨٢]. وفي سيام أيضاً، تيّسر النمو بفعل زراعة أراضٍ كانت غير مستخدمة في السابق وتشييد بنية تحتية للنقل برأسمال بريطاني. ونتيجة لذلك حدثت زيادة قدرها خمسة عشر ضعفاً في صادرات الأرز بين العقد السادس من القرن التاسع عشر والعام ١٩١٣، وكانت الصين وشبه جزيرة الملايو الأسواق الرئيسة لهذا الأرز.

وبينما كان الأرز من المحاصيل الأهلية في جنوب شرق آسيا، فإن السلعة التصديرية الرئيسة في ساحل الذهب، وهي الكاكاو، لم تدخل هناك إلا إبان العقد السابع من القرن التاسع عشر. وبين العامين ١٨٩١ و١٩١٣، ارتفعت صادرات الكاكاو من خمسين رطلاً إلى خمسين ألفاً وستمئة طن[١٨٣]. وهنا أيضاً، حدث نمو

المحصول التصديري نتيجة لإزالة الغابات وهجرة الفلاحين جنوباً[١٨٤]، على أن السكك الحديدية لم تكن مهمة هنا لأن المناطق المنتجة تقع بالقرب من الساحل[١٨٥]. وكما في الحالة البورمية، ثمة أدلة على نمو الدخل الفردي في ساحل الذهب كما أشرنا آنفاً.

كان العرض الوفير للأراضي غير المزروعة عاملاً مهماً أيضاً في النمو السريع لصادرات القهوة من البرازيل وكوستريكا وكولومبيا. وفي الحالتين الأخيرتين كانت الهيمنة لصغار الملاك، فيما كانت المزارع الكبيرة أهم في البرازيل. ومن المعروف أن مزارع الموز تطورت لاحقاً على طول خطوط السكك الحديدية الكوستريكية التي شُيّدت لنقل القهوة إلى الساحل[١٨٦]. وهنا أيضاً كانت هذه الأراضي غير مستخدمة في السابق. وسيلان أيضاً زرعت القهوة في إحدى المراحل، لكنها انتقلت لاحقاً إلى الشاي (الذي أدخله البريطانيون إبان القرن التاسع عشر) والمطاط، وهو منتج بدأ استغلاله في غابات الأمازون بالبرازيل التي ينمو فيها برياً. وكان صغار الملاك هم الذين ينتجون المطاط في سيلان، على خلاف ماليزيا التي كانت المزارع الكبيرة مهمة فيها، لكن الشاي السيلاني كان ينتج في مزارع كبيرة. وعمل المهاجرون التاميليون من الهند في مزارع الشاي السيلاني ومزارع المطاط الملايوية. وهنا أيضاً، استغل سكان الملايو أراضي كانت لا تُزرَع في السابق بعد أن توفرت لها سكك حديدية وموانئ[١٨٧].

تتضح آلية لويس للنمو الانتشاري المندفع بتوسيع التخوم (وفي بعض الحالات بتحركات السكان أيضا) جلية في هذه الحالات كلها تقريباً. وفي حالات أخرى كانت التخوم "رأسية"[١٨٨]. حدث ذلك في بوليفيا التي تعززت صادرات الفضة والقصدير فيها ببناء السكك الحديدية، فارتفعت صادرات القصدير أكثر من الضعف إبان العقد الأول من القرن العشرين[١٨٩]. وحدث أيضاً في تشيلي التي كانت المنتج الأول للنترات في العالم، التي نمت صادراتها من النترات بعامل اثني عشر بين العامين ١٨٨٠ و١٩١٣[١٩٠]، وفي جنوب أفريقيا التي ارتفع إنتاج الماس والذهب فيها بمدخلات من العمل الأفريقي ورأس المال الأجنبي. مؤدى ذلك أن النمو في العالم النامي نتج عن القوى الدافعة نفسها التي كانت وراء النمو في العالم الجديد إبان الفترة عينها، وبخاصة

تفاعل تدفق العوامل الدولية والتجارة الدولية التي شجعتها الاستثمارات في تقنية النقل الحديثة ووفرة الأراضي الزراعية.

إذا كانت الحال كذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا كان نمو الدخل الفردي في العالم الجديد أكبر كثيراً من دول الصادرات الاستوائية الناجحة؟ وتأتي الإجابة عن هذا السؤال في جزأين. أولاً، تختلف الخبرة الأمريكية الشمالية جذرياً عن خبرة المجتمعات التخومية الأخرى في أن الولايات المتحدة كانت- كما رأينا- تتحول سريعاً إلى التصنيع في تلك الفترة، رغم أنها من مصدّري المنتجات الأولية وفيري الموارد. وهذا الواقع يصعب توفيقه مع تشاؤم المرض الهولندي، أو مع الحكمة التقليدية لأواخر القرن العشرين التي ترى أن وفرة الموارد "لعنة"[١٩١]. كما يشير غافين رايت Gavin Wright ودوغلاس إروين Douglas Irwin إلى أن النجاح الصناعي الأمريكي اعتمد بالدرجة الأولى على مواردها الطبيعية مثل احتياطيات الحديد الخام الضخمة في سلسلة جبال ميسابي Mesabi Range في مينيسوتا التي بدأ استغلالها إبان العقد الأخير من القرن التاسع عشر[١٩٢]. ومن المهم أن نعرف أن هذه الموارد الطبيعية كانت غير قابلة للتتجير بسبب تكاليف النقل المرتفعة جداً قبل اختراع الناقلات الضخمة، ولذلك استخدمت داخلياً لتحفيز الصناعة المحلية بدلاً من تصديرها كما في حالة القطن الخام. ولذلك، فإن الموارد الطبيعية "دعمت" التصنيع في أمريكا الشمالية، بدل أن تزاحمه[١٩٣].

لا تنطبق هذه الحجة على أمريكا اللاتينية التي كانت صادراتها تتكون بالدرجة الأولى من المنتجات الأولية، وكانت تتمتع مع ذلك بمستويات معيشية سريعة النمو. وهنا يكمن الفارق الأساسي عن دول استوائية مثل بورما في مصدر العمل المهاجر. ففي حالة أمريكا اللاتينية، جاء المهاجرون من أوروبا التي كانت الأجور فيها مرتفعة وترتفع سريعاً. كما أن الحكومات الأمريكية اللاتينية كانت حرة في تشديد سياسة الهجرة حين تنخفض أجور العمال غير المهرة دون المستويات المقبولة سياسياً، وقد أوضح تايمر ووليامسن Timmer and Williamson أن دولاً مثل الأرجنتين فعلت ذلك. أما في حالة بورما، فقد كان المهاجرون يأتون من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا حيث

كانت الأجور منخفضة وراكدة نسبياً وكانت السلطات الاستعمارية تشجع هذه الهجرة بقوة، على الرغم من أية نتائج سلبية كان يمكن أن تنتج عنها على مستويات المعيشة المحلية[١٩٤]. وفي ذلك يقول آرثر لويس: "بالنظر إلى مستودع العمل الهندي والصيني غير المحدود، كانت الأجور في المناطق الاستوائية ودخول الفلاحين تظل بالتأكيد قريبة من المستويات الهندية والصينية"، في حين "كان يمكن للمستوطنات المعتدلة أن تجذب المهاجرين الأوروبيين- الذين كانت تتنافس عليهم مع الولايات المتحدة- وتحتفظ بهم فقط من خلال توفير مستويات دخل أعلى من السائدة في شمال غرب أوروبا"[١٩٥].

لذلك تضمن النمو الانتشاري في السياق الاستوائي زيادات محدودة في الدخل الفردي، لكنه انطوى على ركود أو زيادات متواضعة في النمو على أقل تقدير، وليس تراجعاً تاماً. وفي بعض الدول زاد الدخل الفردي، على الرغم من تشاؤم لويس الزائد، ربما جزئياً لأن النمو لم يكن مدفوعاً بزيادات موازية في مدخلات الأرض والعمل فقط، بل أيضاً تدفق خارجي لرأس المال ووسائل النقل ومعرفة الأسواق. لكن ماذا عن بلد مثل الهند كان صناعياً نسبياً في السابق وامتلك بعض التخوم الداخلية للاستغلال؟ لقد أوضح الشكل رقم (٧,٦) أن الهند تشكل استثناءً لقاعدة لويس القائلة إن الصادرات نمت بقوة في الدول غير المنتجة للسكر في حالة وجود حكومات مستقرة. فصادرات الهند زادت عن الضعف قليلاً بين العامين ١٨٨٣ و١٩١٣، وهو ما يضع الهند على الطرف الأدنى لطيف النمو. على أن الهند التي ضمت خُمس سكان العالم في العام ١٨٢٠[١٩٦] لا يمكن تجاهل خبرتها وكأنها مجرد ملحوظة حول دولة من الدول، تماماً كما لا يمكن لتقييمات التفاوت العالمي المتغير بالقرب من نهاية القرن العشرين أن تتجاهل الخبرات الهندية والصينية اليوم (راجع الفصل التاسع).

رأينا فيما سبق كيف فقدت الهند أسواق صناعاتها فيما وراء البحار في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وأصبحت مصدراً للمنتجات الأولية أكثر فأكثر. وقد كشف الجدول رقم (٣,٦) عن حدوث عملية نقض تصنيع هائلة في

الهند، ومع أننا أكدنا أن هذه التقديرات عبارة عن تخمين مستنير في المقام الأول، فهناك أدلة أخرى تشير في الاتجاه نفسه[١٩٧]. على سبيل المثال، انخفض نصيب السكان في بيهار الغانجية التي كانت "تعتمد على الصناعة" مما بين ١٨٪ و٢٩٪ في الأعوام ١٨٠٩-١٨١٣ إلى ٨.٥٪ فقط في العام ١٩٠١، بينما انخفض الغزل المستخدم في الإنتاج الهندي اليدوي للمنسوجات من أربعمئة وتسعة عشر مليون رطل في العام ١٨٥٠ إلى مئتين وأربعين مليون رطل في العام ١٨٧٠[١٩٨].

ويقترح الجدول رقم (٦.٣) أن شيئاً مماثلاً قد حدث في الصين إبان الفترة نفسها. وليس مفاجئاً أن يكون الدخل في هاتين الأمتين العملاقتين قد ظل راكداً أو تراجع حتى العام ١٨٧٠ أو نحوه على الأقل، وهو الوقت الذي اكتملت فيه عملية نقض التصنيع. يفترض ماديسون حدوث تراجع ملحوظ في الدخل الفردي في الهند بين العامين ١٧٠٠ و١٨٢٠ (من خمسمئة وخمسين دولاراً إلى خمسمئة وثلاثة وثلاثين دولارا)، تلاه ركود حتى العام ١٨٧٠، بينما تشير أرقامه في حالة الصين إلى أن معدل الدخل الفردي شهد ركوداً بين العامين ١٧٠٠ و١٨٢٠ (عند مستوى ستمئة دولار)، ثم انخفض إلى خمسمئة وثلاثين دولاراً في العام ١٨٧٠[١٩٩](٤٢).

وتقترح أرقام ماديسون حدوث تباعد في أداء البلدين. فمع أن معدل الدخل الفردي انحدر إلى أدنى مستوياته في الحالتين، فإن التحسن اللاحق في الحالة الصينية كان ضئيلاً لدرجة أنه يكاد لا يلاحظ تقريباً. وفي المقابل، نما معدل الدخل الفردي الهندي بين العامين ١٨٧٠ و١٩١٤ بمقدار الثُلث من خمسمئة وثلاثة وثلاثين دولاراً إلى سبعمئة وتسعة دولارات (بأسعار العام ١٩٩٠)، أي بنسبة ٠.٦٥٪ سنوياً. وتقترح أدلة أخرى رؤية أكثر تفاؤلاً مما يبدو لأول وهلة للأداء الهندي إبان أواخر القرن التاسع عشر. أولاً، يشير ليدمان ودومريز Lidman and Domrese إلى أن الأداء التصديري النسبي لكل فرد في حالة الهند يبدو أفضل من أدائها المطلق (المبيّن في الشكل رقم٧.٦) لأن معدل نموها السكاني في أواخر القرن التاسع عشر كان بطيئاً نسبياً[٢٠٠]. ولذلك، على سبيل المثال، ففي حين نمت صادرات البرازيل بنسبة ٤.٥٪ سنوياً بين العامين

(٤٢) كل الأرقام بأسعار الدولار العام ١٩٩٠.

١٨٨٣ و١٩١٣، نمت الصادرات الهندية بنسبة ٢.٨٪ فقط، فيما كان معدل النمو السكاني في البلدين ٢.٣٪ و٠.٦٪ على التوالي، وهو ما يشير إلى معدلات نمو فردي متماثلة تقريباً. وإذا لم تنمُ الصادرات الزراعية بسرعتها في أماكن أخرى، فإن ذلك قد نتج تحديداً عن أن آلية النمو الانتشاري التي أتيحت لدول أخرى- بمعنى ملء الأراضي الفارغة بالعمال أو استيرادهم من الخارج إذا لزم الأمر- لم تكن متوفرة لشبه القارة الهندية ذات الكثافة السكانية المرتفعة والأراضي المزروعة منذ القدم.

ثانياً، ظهرت مع نهاية الفترة إشارات أولية على أن الهند بدأت عملية إعادة التصنيع. فأنشئ أول مصنع ناجح للقطن في العام ١٨٥٦[٢٠١]، وبين العامين ١٨٨٠ و١٩١٤ ارتفع عدد مصانع القطن من ثمانية وخمسين مصنعاً إلى مئتين وأربعة وستين مصنعاً، وزاد عدد العاملين فيها من تسعة وثلاثين ألفاً وخمسمئة عامل إلى مئتين وستين ألفاً وثمانمئة عامل، وزادت صادرات الغزل من ٢٦.٧ مليون رطل إلى ١٩٨ مليون رطل على مدار الفترة نفسها[٢٠٢]. وفي عشية الحرب الكبرى، كانت صناعة المنسوجات القطنية الهندية تحتل المرتبة الرابعة عالمياً، فيما كانت صناعة الجوتة تحتل المرتبة الثانية. كما تطور استخراج الفحم وعدد من الصناعات الأصغر. وقد قدّر ميك Meek مؤشراً خاماً للإنتاج الصناعي "الضخم" تأسيساً على ناتج ستة قطاعات، هي صناعات القطن والجوتة والصوف والورق والبيرة والحديد والصلب[٢٠٣]. توضح أرقامه أن الإنتاج ازداد أكثر من الضعف بين العامين ١٨٩٦- ١٨٩٧ والعامين ١٩١٣- ١٩١٤. وإجمالاً، يَخْلُص ليدمان ودومريز إلى أن الإنتاج الصناعي الضخم ارتفع بنسبة تتراوح من ٤٪ إلى ٥٪ سنوياً بين العامين ١٨٨٠ و١٩١٤، وهو معدل محترم مقارنة بالمعدل الذي أنجزته ألمانيا إبان الفترة نفسها.

وعلى ذلك، فإن النقد الذي يمكن أن يوجه إلى الأداء الاقتصادي للهند في أواخر القرن التاسع عشر ليس أن النمو كان سلبياً، ولكنه كان يمكن أن يكون أفضل من ذلك بكثير. وعادة ما تقارن الهند باليابان التي ارتفع الناتج المحلي

الإجمالي لكل فرد فيها من سبعمئة وتسعة وخمسين دولاراً في العام ١٨٧٤ (بأسعار العام ١٩٩٠) إلى ألف وثلاثمئة وسبعة وعشرين دولاراً في العام ١٩١٤، أي بمعدل ١.٤٪ سنوياً، والتي نما ناتجها الصناعي بمعدل ٧٪ سنوياً تقريباً[٢٠٤]، وهي سرعة كبيرة جداً لدرجة أن بول بايروخ ذهب إلى أن مستوى التصنيع لكل فرد في اليابان ارتفع ثلاثة أضعاف تقريباً بين العامين ١٨٦٠ و١٩١٣ (الجدول ٦,٣).

غير أن السؤال الحاسم يتعلق بما إذا كان انفتاح الهند الإجباري يمكن أن يفسر فشلها في محاكاة اليابان. ولا بد هنا أن نميّز بين أوائل القرن التاسع عشر الذي كانت زيادة الإنتاجية الأوروبية في التصنيع إلى جانب التراجع السريع في تكاليف النقل في أثنائه مسؤولة عن نقض التصنيع الهندي[٢٠٥]، والفترة التالية للعام ١٨٧٠ التي يُنظَر إليها غالباً باعتبارها العصر الكلاسيكي لعولمة القرن التاسع عشر. وبالنسبة للفترة الأخيرة، فإن الإجابة عن السؤال هي "لا". أولاً وكما رأينا، كانت اليابان في تلك الفترة على الدرجة نفسها من الانفتاح، لكن ذلك لم يمنعها من تطوير قطاعها الصناعي سريعاً. ولذلك يمكن القول بأن الانفتاح لم يكن عائقاً منيعاً أمام التصنيع. ثانياً، تمتعت أمريكا اللاتينية بالاستقلالية في تلك الفترة، ما أعطاها الحرية في فرض التعريفة، لكنها أيضاً تطورت بفضل الصادرات الأولية[٢٠٦]، مع أن الجدول رقم (٦,٣) أوضح أن التصنيع في دول مثل المكسيك والبرازيل، كان نشطاً في بداية القرن العشرين، كما كان في الهند. فقد كان انخفاض تكاليف النقل كبيراً جداً إبان القرن التاسع عشر لدرجة أن تأثيراته غطت على تأثير سياسة التعريفة. ثالثاً، أوضحت دراسات القياس الاقتصادي أن التعريفات الجمركية لم ترفع النمو في أمريكا اللاتينية أو آسيا في تلك الفترة، مع أنها ارتبطت بمعدلات نمو أعلى في أوروبا وفروعها البريطانية[٢٠٧]، مع أن سوزان ولكوت Susan Wolcott دفعت بأن التعريفات الجمركية العليا ربما لم تؤثر كثيراً على صناعة المنسوجات الهندية بعد الحرب العالمية الأولى[٢٠٨]. وأخيراً، وكما أكد كلينغنغسميث ووليامسن Clingingsmith and Williamson، فإن نصيب الهند من الصناعة العالمية

ظل يتراجع في النصف الثاني من القرن الثامن عشر قبل ثورات النقل إبان القرن التاسع عشر، وهو ما يؤكد أن العوامل الداخلية كانت تشكل القوة الدافعة لنقض التصنيع، فضلاً عن المنافسة الخارجية[٢٠٩][٤٣].

شروط التبادل التجاري

يذكر بايروخ وإيتيماد أن ٥٠٪ من صادرات العالم النامي في الأعوام ١٩١١- ١٩١٣ تكونت من الطعام والشراب، و٣٥٪ من المواد الأولية، و٨.٥٪ من السلع المصنعة، و٦.٥٪ من التبغ والأفيون والمعادن النفيسة[٢١٠]. وكان من السلع المهمة جداً الحبوب التي شكّلت ١٣.٦٪ من الصادرات المصنفة، والقطن (٨٪) والقهوة (٧.٩٪) والسكر (٧.٧٪) والمنسوجات (٤.٧٪) والجلود (٤.٢٪) والمطاط (٣.٩٪). وأخذت الدول المتخصصة في محاصيل معينة تتبع قواعد الميّزة النسبية (المناخ ونوعية الأرض وما إلى ذلك)، وأُدخِلت نباتات معينة إلى دول كانت تبعد أحياناً آلاف الأميال عن دول منشئها استجابة للفرص التجارية. وكانت الدول المنتجة في معظمها من متلقي الأسعار[٤٤] في الأسواق الدولية، على الرغم من أنها في بعض الحالات (مثل القهوة البرازيلية) كانت تشكل نصيباً من السوق العالمي كبيراً لدرجة تعطي الدول بعض القوة الاحتكارية من حيث المبدأ. ولذلك كانت عرضة للتقلبات في شروط السوق العالمية وللتغيرات في أسعار سلعها التصديرية الرئيسة.

كيف اختلفت شروط التبادل التجاري على مر الزمن؟ تشير بيانات لويس إلى أن أسعار الصادرات الاستوائية نسبة إلى السلع المصنعة ظلت مستقرة جداً في المتوسط إبان أواخر القرن التاسع عشر[٢١١]. على أن هذه الأدلة، بل ومعظم الأدلة التي استخدمت في هذا الجدل حتى الآن، تستخدم الأسعار المسجلة في الأسواق الرئيسة- مثل لندن- لاستنتاج الاتجاهات في الأسواق المحيطية. في حين أن الشيء المهم للدول

---

(٤٣) يقترح المؤلفان تحديداً أن تدهور الإنتاج الزراعي الناتج عن انهيار الإمبراطورية المغولية رفع أسعار المواد الغذائية والأجور الاسمية، الأمر الذي أدى إلى خفض التنافسية الهندية.

(٤٤) متلقي السعر price take هو الشركة أو الدولة التي تستطيع أن تغير معدل إنتاجها ومبيعاتها دون أن تؤثر بقوة على أسعار منتجاتها في السوق [المترجم].

النامية كان شروط التبادل التجاري التي تواجهها، وفي بيئة تتراجع فيها تكاليف النقل عموماً، كان من الممكن أن تتحسن شروط التبادل التجاري المتاحة لها حتى مع ثبات الأسعار النسبية لصادراتها أو حتى تراجعها في الخارج[٢١٢]. ومؤخراً، قدم جيفري وليامسن Jeffrey Williamson أدلة حول شروط التبادل التجاري لعدة دول نامية على مدى هذه الفترة. توضح بياناته أن خبرات الدول الفردية اختلفت كثيراً بعضها عن البعض طوال الوقت، نظراً لأن هذه الدول كانت تنتج سلعاً تصديرية مختلفة[٢١٣]. توضح البيانات أيضاً أن هذه الدول النامية واجهت شروط تبادل تجاري متقلبة تماماً. وقد أضر هذا التقلب بفرص نمو هذه الدول من خلال خفض تدفقات رأس المال الأجنبي[٢١٤]. وفي المتوسط، كانت شروط التبادل التجاري لهذه الدول تتحسن بوضوح على مر الزمن، بنحو ١٠٪ في اليابان وكوريا وتايوان بين أوائل العقد الثامن من القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى، وأكثر من ٢٠٪ في بورما ومصر والهند وتايلند[٢١٥]. ويقدم كلينغنغسميث ووليامسن[٢١٦] بيانات أطول أمداً حول شروط التبادل التجاري للإمبراطورية العثمانية ومصر وأمريكا اللاتينية. وتوضح السلاسل الثلاث جميعها أن شروط التبادل التجاري تحسنت بصورة ملحوظة خلال القرن التاسع عشر، فيما انهارت السلسلة الأمريكية اللاتينية لاحقاً في فترة ما بين الحربين، التي ستناقش بالتفصيل في الفصل الثامن.

تخفي هذه الأرقام المتوسطة اختلافات مهمة في خبرات السلع الفردية (الجدول رقم ٧,٦). فعلى أحد طرفي الطيف انخفضت أسعار السكر النسبية إلى النصف بين العامين ١٨٨٣ و١٩١٣ بسبب زيادة مستويات الإنتاج، غالباً في الدول الغنية التي كانت تقدم معونات، التي قابلتنا في مواضع سابقة. وعلى الطرف الآخر، حدثت زيادات في الأسعار النسبية للقطن والتبغ، كما ارتفعت الأسعار النسبية للجوتة أكثر من الضعف. ولم تستطع دراسات القياس الاقتصادي أن تجد أي تأثير إيجابي لنمو شروط التبادل التجاري على نمو معدل الدخل الفردي في دول المحيط في تلك الفترة، وهو أمر غير مفاجئ بالنظر إلى الطبيعة الانتشارية لمعظم ذلك النمو[٢١٧]. وعلى الجانب الآخر، لا بد أن الأداء السيئ في مستعمرات السكر الذي وثّقناه في مواضع سابقة قد

نتج بالدرجة الأولى عن هذا الانخفاض الحاد في أسعار السكر، وهي سابقة للمشكلات التي واجهها كثير من مزارعي العالم الثالث إبان القرن العشرين.

الجدول رقم (٧,٦). أسعار السلع الأولية إبان الفترة ١٨٨٣-١٩١٣ (معدلة ضد التضخم بمؤشر أسعار السلع المصنعة، العام ١٨٨٣ = ١٠٠).

السلعة	١٨٨٣	١٨٩٩	١٩١٣
السكر	١٠٠	٥٤.٣	٥١.٥
الشاي	١٠٠	٨٣.٩	٧٦.٧
زيت النخيل	١٠٠	٧٣.٢	٩١.٤
الكاكاو	١٠٠	١٠٧.٥	٩٢.٤
المطاط	١٠٠	٩٨.٠	٩٦.٦
الأرز	١٠٠	١٢٥.٢	١٠١.٩
القهوة	١٠٠	١١٣.٤	١٠٢.٩
القطن	١٠٠	٧٨.٠	١٣١.٣
الجلود	١٠٠	٨٥.٠	١٣٢.٣
التبغ	١٠٠	١١١.٠	١٣٦.٥
الجوتة	١٠٠	١٢٢.٨	٢٢٥.٨

المصدّر: حُسِبت الأرقام على أساس البيانات الواردة في ستوفر (Stover, 1970, table 2.2, p. 50) ولويس (Lewis, 1978a, table A. 11, pp. 280-81)

خاتمة

قبل القرن التاسع عشر، كانت التجارة العابرة للقارات محدودة النطاق نسبياً، وكانت تقتصر بالدرجة الأولى على السلع غير التنافسية، وذلك بسبب تكاليف النقل المرتفعة والقيود التجارية المركنتيلية والحروب. فيما شهد القرن الذي تلا الهزيمة النهائية لنابليون تغيراً في بنية الاقتصادي العالمي على نحو جذري لم يعرفه مراقبو أواخر القرن الثامن عشر. كان السبب النهائي وراء هذا التحول هو الثورة الصناعية التي بدأت في أواخر القرن الثامن عشر في بريطانيا، ثم انتشرت إلى بقية ما نسميه اليوم العالم المتقدم

على مدار القرن التالي. وأدت الثورة الصناعية إلى ارتفاع متوسط مستويات المعيشة ثلاثة أضعاف تقريباً في أوروبا الغربية، وأكثر من أربعة أضعاف في الفروع البريطانية التي أصبحت بحلول العام ١٩١٣ أكثر المناطق ازدهاراً في العالم (الجدول ٧- ٥). وظهرت الصناعة الحديثة في آسيا وأمريكا اللاتينية بالقرب من نهاية الفترة، حيث وصلت "عتبة المليون مغزل" في الهند في العام ١٨٧٦ ، وفي اليابان في العام ١٨٩٨ ، وفي البرازيل في العام ١٩٠٩ ، وفي الصين في العام ١٩١٢[٢١٨]. لكن باستثناء اليابان، لم تكن هذه الخطوات الأولى المترددة كافية لمنع اتساع الفجوة الاقتصادية التي أخذت تفصل بين الشمال والجنوب.

ويجب أن نلاحظ أن هذا الاستثناء الياباني ترتبت عليه نتائج سياسية كبرى لأن التصنيع والقوة العسكرية كانا يسيران يداً بيد في تلك الفترة كما كانا منذ الأبد. ففي العام ١٨٩٥ ، وبعد نزاع قصير مع الصين، استولت اليابان على تايوان وشبه جزيرة لياودونغ في منشوريا. لكنها أُجبرت على التراجع عن ادعاءاتها في لياودونغ بعد تدخل روسيا وفرنسا وألمانيا وتحرك الروس إلى شبه الجزيرة نفسها وتأجيرها لمدة خمسة وعشرين عاماً. ثم تهيأت الظروف للحرب الروسية- اليابانية في العامين ١٩٠٤- ١٩٠٥ التي انتهت بانتصار اليابان ورفعت اليابان إلى مصاف القوى العظمى، كما حصلت على إيجار لياودونغ. وبعد خمسة أعوام، ضمت اليابان كوريا. وكما سنرى في الفصل التالي، فإن هذا الوجود الياباني في منشوريا ترتبت عليه نتائج بالغة الأهمية على العالم بعد ربع قرن.

لقد أدت الثورة الصناعية إلى الزوال الواسع للصناعة التقليدية في معظم آسيا، بسبب التنافسية الكبرى للصناعة الغربية، فضلاً عن ثورات النقل إبان القرن التاسع عشر التي دمرت الحماية الطبيعية التي كانت توفرها المسافة لدول مثل الهند أو الصين. وأصبح الأمر يتطلب زيادة هائلة في التعريفات الجمركية أو الحظر الصريح للاستيراد لمنع تأثيرات البواخر والسكك الحديدية وقناة السويس، ولعله من المثير أن نخمن كيف كان يمكن لهذه السياسات أن تتطور لو أن آسيا تُرِكت لتتصرف وتقرر مصيرها بحرية. لكن على أية حال، أدى الضغط الغربي إلى فتح الأسواق الآسيوية بالقوة، ونتج عن

ذلك "التخصص الأكبر" الذي أخذت أوروبا تلعب فيه دور المصدّر للسلع المصنعة في مقابل الصادرات الأولية من العالم النامي. كانت القوى التقنية والاقتصادية الكامنة خلف هذه العملية من القوة لدرجة أنه حتى في الدول ذات الموارد الوفيرة التي تمتعت بالاستقلالية في وضع تعريفاتها الجمركية- كما كانت الحال في أمريكا اللاتينية- واستخدمت فيها هذه الاستقلالية لمحاولة دفع عملية التصنيع، ظلت النتيجة النهائية- مع ذلك- زيادة هائلة في الصادرات الأولية في مقابل واردات السلع المصنعة الأمريكية الشمالية والأوروبية.

مؤكد أن نهاية هذا التفاوت الشديد بين الشمال والجنوب ستأتي حتماً في مرحلة ما[٢١٩]. فلا بد في النهاية أن تُستنزَف تخوم الجنوب، وهو ما حدث فعلاً في العالم الجديد في نهاية هذه الفترة كما رأينا. ومع استمرار نمو السكان، كان تناقص الغلة حتمياً، ما رفع أسعار صادرات المواد الأولية من الجنوب. وفي هذه الأثناء كان تراجع تكاليف النقل يعني أن الصناعة الحديثة لم تعد مرتبطة بحقول الفحم أو موارد الحديد الخام، ما تضمن بدوره أنها يمكن أن تنتشر إلى المناطق منخفضة الأجور. وكانت عدة دول "جنوبية" - كما رأينا - قد بدأت التصنيع مع نهاية الفترة. وأخيراً، تقترح اعتبارات الاقتصاد السياسي أيضاً أن التخصص الأكبر لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية. نال المزارعون الأوروبيون حماية واسعة مع نهاية هذه الفترة، فيما كانت الحكومات في الأمريكتين وأستراليا تفرض تعريفات جمركية ثقيلة، ليس لأغراض الدخل فقط- كما كانت الحال في السابق - وإنما بهدف تشجيع التنمية الصناعية. وكانت الردة على العولمة سمة مهمة لأواخر القرن التاسع عشر.

وعلى الجانب الآخر، كان هناك عدد من السياسات المحلية المكملة التي كان بمقدور الحكومات أن تطبقها لزيادة دعم السياسات الدولية الليبرالية، وقد طبقتها بعض الدول فعلاً. ولذلك يتحدث هابرمان وليوتشوك Huberman and Lewchuk عن تدخل حكومي واسع في أسواق العمالة الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر[٢٢٠]، وهي الفترة التي شهدت أيضاً ارتفاعاً مستداماً في الحراك الاجتماعي[٢٢١]. فقد طُبق عدد من قواعد ونظم سوق العمالة عبر القارة، كان من بينها مثلاً منع العمل الليلي

للنساء والأطفال، ومنع عمالة الأطفال تحت أعمار معينة، وإدخال التفتيش على المصانع. وشهدت هذه الفترة أيضاً التطبيق الواسع لمخططات التأمين ضد الشيخوخة والمرض والبطالة. علاوة على أن "ميثاق العمل" من هذا النوع كان أكثر انتشاراً في أكثر الاقتصادات الأوروبية انفتاحاً. ويفسر هابرمان وليوتشوك هذه النتيجة بأنها تقدم الدعم للحجة القائلة بأن الاتحادات والنقابات اقتنعت بدعم التجارة الحرة أو الانفتاح عموماً في مقابل حصولها على سياسات محلية مواتية للعمال(٤٥). وفي عمل ذي صلة، وجد هابرمان أن عدد ساعات العمل في أوروبا وفروعها انخفض بين العامين ١٨٧٠ و١٩١٣ بفضل تشريعات العمل وضغوط الاتحادات العمالية[٢٢٢]، وأن هذا الانخفاض كان أكبر في الاقتصادات المنفتحة الصغيرة، مثل بلجيكا التي أيد فيها حزب العمال التجارة الحرة بعد العام ١٨٨٥[٢٢٣].

مؤدى ذلك أن حكومات أواخر القرن التاسع عشر نجحت كثيراً في إدارة التحديات السياسية التي فرضتها العولمة، أحياناً بتلطيف المطالب الحمائية من خلال التشريع المحلي، وأحياناً بالإذعان لها. والمحصلة النهائية هي أن التجارة العالمية نمت سريعاً إبان القرن التاسع عشر، واشتد اندماج أسواق السلع عموماً، على الرغم من التعريفات الجمركية المتصاعدة في عدة دول. ربما كانت التجارة العالمية ستنمو بعد العام ١٩١٤ أبطأ مما قبله، حتى وإن لم تعقها الحرب ولم تتفاقم التحديات السياسية التي واجهت الحكومات، لكن العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين كان يمكن أن يكونا مختلفيْن تماماً لو لم تقع الحرب الكبرى، وهو النزاع الذي سنتحول إليه وإلى نتائجه في الفصل التالي.

---

(٤٥) في بعض الدول، ساند العمال التجارة الحرة بسبب الغذاء الرخيص الذي وفرته لهم (انظر O'Hourke, 1997; Hairoch, 1989)